الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministry of Higher Education and Scientific Research

UNIVERSITY - SETIF 1

Faculty of Economics.Commerce and Management

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الاقتصاد الدولي

مطبوعة دروس موجهة لطلبة سنة ثانية جذع مشترك، شعبة علوم اقتصادية

إعداد الدكتور: بن عواق شرف الدين أمين

مقدمة:

يمثل الاقتصاد الدولي أحد أهم فروع العلوم الاقتصادية التي تُعنى بدراسة التفاعلات الاقتصادية بين الدول والأسواق العالمية. ويهدف هذا المجال إلى تحليل الأنشطة الاقتصادية التي تتجاوز الحدود الوطنية، مثل التجارة الدولية، والاستثمار، والعلاقات المالية، لفهم كيفية تأثير هذه التفاعلات على النمو الاقتصادي العالمي ورفاهية المجتمعات.

تكتسب دراسة الاقتصاد الدولي أهميتها من خلال تناولها لمواضيع جوهرية تعكس مدى الترابط بين الاقتصادات العالمية، وأهمها نظريات التجارة الدولية التي تقدم الأساس لفهم أسباب وأشكال تبادل السلع والخدمات بين الدول، وميزان المدفوعات الدولية الذي يعكس الحالة الاقتصادية للدول من خلال تسجيل جميع تعاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي. كما يركز الاقتصاد الدولي على تحليل السياسات التجارية، التي تحدد استراتيجيات الدول في إدارة التجارة الخارجية، ودراسة سعر الصرف ومحدداته، لما له من تأثير مباشر على تنافسية الصادرات والواردات. إضافةً إلى ذلك، يبرز أهمية النظام النقدي الدولي الذي ينظم العلاقات المالية بين الدول من خلال دور مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والنظام التجاري العالمي المتمثل في قواعد واتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تنظيم التجارة الدولية. كما تتناول دراسات الاقتصاد الدولي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تُعد من أهم أشكال التكامل الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقيات التجارة الحرة، لما لها من دور كبير في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والعالمي.

تعد هذه المواضيع وغيرها من المحاور الرئيسية في الاقتصاد الدولي، حيث تقدم فهماً معمقاً للعوامل التي تؤثر على حركة التجارة والاستثمار، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وعليه، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية هذه المواضيع ومناقشة تأثيرها في صياغة السياسات الاقتصادية للدول وتحقيق التكامل في الاقتصاد العالمي، من خلال دراسة تحليلية قائمة على أحدث النظريات الاقتصادية والتطورات العالمية.

تهدف هذه المطبوعة البيداغوجية الى تمكين الطالب من التحكم في تحليل العلاقات والمنافع الاقتصادية المختلفة بين الدول بعرض فهم محتواها وتمكنه من تفسير مختلف المحددات والمتغيرات التي تحكمها وكذلك تأثيراتها على الاقتصاديات الوطنية، وذلك عبر فهمه لكيفيات تحقيق المزايا النسبية وعمل المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية بما يخدم مصالح الدول محليا.

المحور الاول : اطار نظري ومفاهيمي حول الاقتصاد الدولي

تمهيد :

ان قضية تدويل الأنشطة الاقتصادية والاقتصادات الوطنية المختلفة ليست في وليدة اليوم حيث أن مختلف الحضارات والدول عرفت ذلك مثل : الفينيقيين، المصريين والفراعنة، الإغريق، الرومان، الاسبان والبرتغال والمملكة المتحدة .

اولا- مدخل مفاهيمي حول الاقتصاد الدولي

1- تعريف الاقتصاد الدولي: نستعرض فيمايلي بعض التعاريف المتعلقة بمجال الاقتصاد الدولي:

- الخصوصية في الاقتصاد الدولي تكمن في دراسة العلاقات والتفاعلات والتبادلات الاقتصادية بين الدول السيادية .
- هو الكل الذي يحتوي دول العالم أجزاءه المختلفة كأعضاء تتعامل وتتفاعل مع بعضها البعض من خلال آلية محددة هي السوق، حيث يأخذ هذا التبادل والتفاعل بعدا دوليا.

أي يمكن القول الاقتصاد الدولي يشمل : هيكل / أجزاء/ تفاعل وتبادل / آلية السوق

- ويعرف ايضا على أنه هيكل للتبادل الدولي يقوم على أساس تقسيم معين للعمل الدولي في إطار السوق الرأسمالية ويرتبط هذا الهيكل بتوزيع القوى السياسية والاقتصادية، اين تنقسم فيه الأجزاء المكونة إلى طرفين طرف مسيطر وطرف مسيطر عليه.
- كما يعرف ايضا على أنه مجموعة الارتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات المالية والبشرية والتكنولوجية والسلعية والخدمية التي تربط بين الدول.
- الاقتصاد الدولي هو ذلك الجزء المهم في الاقتصاد الذي يفسر ويحلل المحتوى الحقيقي للعلاقات الدولية والتي تشمل التبادل الدولي في السلع والخدمات أو حركة الصرف الأجنبي والاستثمار وتحويل رؤوس الأموال، ليتم تفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشاركة فيها[1].
- يهتم الاقتصاد الدولي بدراسة وتحليل العلاقات الاقتصادية الدولية أي العلاقات التي تربط بين النشاط الاقتصادي في البلدان المختلفة وتشمل هذه العلاقات العناصر التالية[2]:

[1] جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، 2014، ص: 53.
[2] محمود عزت اللحام وآخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، مكتبة المجنمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الاردن ، 2017، ص: 20.

- ✓ التجارة الدولية؛
- ✓ تبادل السلع والخدمات؛
- ✓ حركة رؤوس الأموال الدولية؛
- ✓ حركة الأفراد أو الهجرة الدولية.

- يهتم الاقتصاد الدولي بتدفقات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج عبر الحدود القومية، ويشمل التجارة في السلع من خلال الصادرات والواردات السلعية، التعاملات في الخدمات مثل أنشطة الشحن والسفريات، التأمين، الخدمات السياحية التي تقدم من طرف دولة ما لمقيمين في دولة أخرى، بالإضافة الى تدفقات رؤوس الأموال وذلك من خلال إقامة مصانع في دول أجنبية او شراء سندات أو أسهم أجنبية وفتح الحسابات في البنوك الأجنبية، بالإضافة إلى تدفقات العمل التي تظهر في شكل الهجرة الدولية للعمل[1].

على ضوء التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف واسع لمفهوم الاقتصاد الدولي على أنه هو مجموعة الارتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات المالية والبشرية والتكنولوجية والسلعية والخدمية... ، التي تربط بين المصالح الفردية والثنائية والمتعددة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في القطاعات الخاصة والعامة والمختلطة والتعاونية والخيرية، تقوم على انتقال مادي أو حسابي للموارد والمنتجات والمداخيل والمعلومات بين الدول المختلفة والتي تجري في اطار الاتفاقيات والتكتلات الاتحادات والأسواق ، تبنى هذه الارتباطات على أساس تشريعي وشروط إدارية وقيود تقنية متفق عليها محليا ودوليا، تتصف في الغالب بانعكاسات هيكلية على البلدان والاقتصادات المحلية للبلدان المشاركة فيها، وهو ما يتولد عليه اتجاهات السيطرة والتبعية أو الاعتماد المتبادل[2].

من خلال هذا التعريف الشامل يمكن إستخراج العناصر التالية[3] :

- ✓ مجموعة الارتباطات: أي العلاقات المعنية في إطار شامل ومتداخل، أي علاقات تأثير واتجاه وانتقال متبادل دون اشتراط الحجم أو النوع أو بالخصائص للمتغيرات المترابطة؛
- ✓ الجوانب الاقتصادية في الارتباطات تشمل الحركات الخارجية التالية:
  - النشاطات النقدية والمالية؛

[1] مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007، ص 25.

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص ص: 19-20.

[3] المرجع نفسه.

- النشاطات البشرية؛
- النشاطات التكنولوجية؛
- النشاطات السلعية والخدمية.

✓ ربط المصالح : يكون إما بشكل:

- انفرادي (Individual) : يمارسه طرف دون انتظار مقابل مثل الاعانات والهبات ... .
- ثنائي (Dual-Partners) : هي عمليات التبادل بين طلافين على الحدود.
- متعدد الأطراف (Multi- Partners) : مثل ما هو معمول به في التكتلات الدولية والاقليمية.

✓ أطر العلاقات الدولية تشمل الاتفاقيات التعاقدية والبروتوكولات التفسيرية والإجرائية، التكتلات الإقليمية والقطاعية والمؤسسية والاتحادات.

✓ أسس وضع وتقييد وتنفيذ التعاملات الاقتصادية الدولية: والتي تحدد بالقوانين والأنظمة والتعليمات التي تخص كافة البلدان المشاركة في نشاطات دولية، والتي تتبناها منظمات دولية كمؤسسات الأمم المتحدة، الأوبك ، المنظمة العالمية للتجارة ، صندوق النقد الدولي ... .

2- المواضيع التي يبحث فيها ويهتم بها الإقتصاد الدولي: يمكن تقسيم مجالات البحث والاهتمام في الإقتصاد الدولي إلى ثلاث فروع أساسية:

أ- النظريات التجارية الدولية (Pure International Trade Theory): هو عبارة عن تلك المساهمات الفكرية التي تفسر عمليات التبادل للسلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة والتي تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الخام في مختلف البلدان وهي ممثلة في نظريات التجارة الدولية والتي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب والتكامل والاندماج الاقتصادي ومتغيرات السياسة التجارية مثل: الرسوم الجمركية والحصص التجارية[1].

[1] : جميل محمد خالد، المرجع السابق، ص: 65.

جدير بالذكر ان نظريات التجارة الدولية تقوم بتحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية من خلال تحليل المكاسب التي تأتي منها والهدف منها هو التنبؤ (Predict) ومن ثم التوضيح (Explain)للأحداث الاقتصادية وتفسيرها[1].

ب- النظرية النقدية الدولية: هو مجال من الاقتصاد الذي يدرس ويحلل استعمالات النقود ووظائفها وأثارها على إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها، كما يهتم بالسياسات النقدية الدولية وأسعار الصرف.

ت- السياسات التجارية الدولية (International Trade Policies): تهتم السياسات التجارية الدولية بفحص الأسباب التي تؤدي إلى فرض القيود التجارية وما ينتج عنها من نتائج، وكذلك سياسات الحماية التجارية والتكامل الاقتصادي بين الدول.

ث- المالية الدولية أو التمويل الدولي(International Finance) : هو فرع من علم الاقتصاد يدرس ديناميكيات أسعار الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر وتأثيراتها على التجارة الدولية، كما يدرس المشاريع الدولية والاستثمارات الدولية وتدفقات رؤوس الأموال والعجز التجاري، وكذلك العقود الآجلة والخيارات والمقايضات المالية[2].

كما يمكن اعتبار أن هذا المجال يهتم ايضا بمواضيع عديدة نذكر منها[3]:

- ✓ ميزان المدفوعات ومواضيعه(Balance of Payement) : والذي يقيس مجموع ما تستلمه الدول من العالم الخارجي (المقبوضات الإجمالية)ومجموع ما تدفعه الدول الى العالم الخارجي خلال فترة الزمنية غالبا ما تكون سنة واحدة.
- ✓ أسواق سعر الصرف (Foreign Exchange Markets): هو الإطار الذي تتم فيه مبادلة عملة وطنية ما مع بعملة وطنية لدولة أخرى، والبحث عن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول في ظل أنظمة النقدية دولية مختلفة وتأثيراتها على ثروة كل دولة.

3- أهمية الاقتصاد الدولي: تعتبر التعاملات الدولية بمثابة امتداد التعاملات التي تتم على المستوى الدولي وكلاهما يساهمان في تحقيق منافع وفوائد التخصص بالنظر الى أن تبادل السلع والخدمات على

[1] : علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، 2013، عمان، الاردن، ص: 23.
[2] جميل محمد خالد، المرجع السابق، ص: 65.
[3] علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص ص: 24-25.

المستوى الدولي يمكن الأطراف والدول من التخصص في الجوانب التي يتميزون فيها وهو الحال نفسه بالنسبة للتبادل المحلي حيث تتخصص الأقاليم والمناطق بنفس الطريقة. و فيمايلي يمكن إبراز بعض الجوانب التي يظهر من خلالها أهمية مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والاقتصاد الدولي :

- ✓ بعد نشأة التخصص وتقسيم العمل محليا ودوليا بين الأفراد والجماعات برزت أهمية التبادل بين مختلف الأطراف ليفرض نفسه كأداة يعتمد عليها الناس في إشباع حاجاتهم خارج إطار حدود بلدانها الضيقة وارتباطاهم بأسواق أخرى بشكل تدريجي وشامل لكل القطاعات الاقتصادية[1]؛
- ✓ الآثار الكاملة للتبادل بين الاطراف والدول لم تظهر إلا بعد ظهور مفهوم التخصص ونشأة الأسواق وذلك كون ان التخصص يساهم في توليد الفوائض في الإنتاج وعلى أساسها يتم تبادل فائض سلعة ما مقابل فائض سلعة اخرى؛
- ✓ إن ما يحدث في جزء من العالم لا يقتصر أثره على هذا الجزء فقط بل ينتج عنه موجات وانعكاسات متتالية من ردود الأفعال في كل أنحاء العالم، أي يمكن القول أن الدول عموما والمتقدمة على وجه التحديد في الواقع أصبحت تصدر أزماتها أو رخائها إلى دول أخرى كما تصدر السلع والخدمات[2]، وهو الأمر الذي كان بمثابة دافع لبروز منظمات ومؤسسات دولية تهتم بمعالجة المشاكل التي تعترض العلاقات الاقتصادية بين الدول على غرار صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي... ؛
- ✓ التجارة الدولية مهمة لمعظم دول بالرغم من أن الصادرات والواردات تشكل فيها جزء نسبيا من الناتج المحلي الخام إلا أن جزءا كبيرا من مستويات معيشتها يعتمد على التجارة الخارجية من خلال توفير فرص عمل و المحافظة على الثروات المحلية[3]؛
- ✓ أن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تنشأ عن تبادل السلع والخدمات فحسب بل تنشأ من خلال حركية عوامل الإنتاج في شكل الهجرة الشرعية وغير الشرعية، حركة رؤوس الأموال (في شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر أو معونات)، وكذلك نشاط الشركات متعددة الجنسيات كلها مواضيع تدرس وتعالج فقط في مجال الاقتصاد الدولي وتعتبر هامة وضرورية لمعرفة ما يجري في

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص: 13.
[2] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص:22.
[3] علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص: 22-23.

العالم، و كذلك لتزويد المستهلكين والمواطنين عبر انحاء العالم بالمعلومات الوافية التي تهمهم في هذا الشأن[1]؛

- ✓ يهتم مجال الاقتصاد الدولي بدراسة وتفسير الروابط الفردية والثنائية والمتعددة التي تنشأ في إطار العلاقات الدولية الناشئة بين مختلف الدول والاطراف؛
- ✓ يسمح هذا المجال من علم الاقتصاد بتفسير بعض الظواهر والوقائع الاقتصادية والتي قد يظهر من خلالها مدى سيطرة الاقتصادات الأكثر تقدما وكذلك التبعيات الاقتصادية على هياكل الاقتصاديات المحلية في ظل العلاقات الدولية الموجودة[2]؛
- ✓ الاهتمام بجميع جوانب الاقتصادية المتعلقة بالتبادلات والتحركات الخارجية للدول والاطراف في مختلف الأنشطة البشرية والنقدية والمالية والتكنولوجية وكذلك السلع والخدمات؛
- ✓ يسلط هذا المجال اهتمامه بمختلف أشكال التعاقدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي تتم بين الدول، بالإضافة إلى التكتلات الدولية والإقليمية والاتحادات بين البلدان المشاركة اقتصاديا وأيضا الأدوار والمهام والوظائف التي تقوم بها المؤسسات والهيئات الدولية المالية والنقدية والتجارية[3].

4- الفروقات والاختلافات بين الاقتصاد المحلي ولاقتصاد الدولي: نورد فيما يلي بعض النقاط التي تبين الاختلاف بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد المحلي، وهي[4]:

أ- النظام السياسي والقانوني(Political & Legal system) : نجد ان العلاقات الاقتصادية المحلية تتم بين الأفراد واطراف ينتمون إلى بلد واحد ونظام سياسي واحد وتحكمهم قواعد قانونية وعادات وتقاليد وأعراف شبه موحدة، أما العلاقات الاقتصادية الدولية فهي تتضمن أطرافا ينتمون إلى كيانات سياسية وقانونية مختلفة وكذلك يمتلكون عادات وتقاليد وأعراف و موروثات مختلفة[5].

---

[1] المرجع نفسه.
[2] جميل محمد خالد، المرجع السابق، ص: 63.
[3] المرجع نفسه.
[4] محمد صفوت قابل، اقتصاديات التجارة الدولية الجزء الأول، دار الحكمة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1999، ص 45 - 48
[5] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، 14.

ب- الأنظمة النقدية والمصرفية/ اختلاف النقود / سعر الصرف (Monetary and Banking system): لكل بلد عملتها النقدية الخاصة بها والتي يتم بها تسوية المعاملات المالية والتجارية والداخلية إلا أنه في التجارة الخارجية يستلزم استخدام نقود مختلفة أو عملة إحدى الدولتين حسب الاتفاق[1].

في التجارة الدولية نجد أن عملية التبادل تنقسم إلى ثلاث عمليات أساسية[2]:

- ✓ العملية الأولى: يتم فيها استبدال والسلع الوطنية بالعملة الأجنبية وهو ما يمثل الحصول على قوة شراء عالمية.
- ✓ العملية الثانية: التحول من قوة شراء عالمية إلى قوة شراء محلية ن خلال استبدال العملات الأجنبية بالعملات الوطنية (سعر الصرف) ، وهنا تجدر الاشارة الى وجود بعض العملات الارتكازية مثل: الدولار، اليورو، اليوان... ، التي تتصف بالقبول خارج حدود أراضيها ولا تلقى صعوبة في تحويلها إلى عملات أجنبية أخرى.
- ✓ العملية الثالثة: يتم فيها استخدام النقود الوطنية في شراء السلع والخدمات الوطنية.

تجدر الإشارة أيضا أنه لكل دولة بنكها المركزي ووزارة المالية الخاصة بها ، الامر الذي يجعلنا نجد أن لكل دولة سياستها المالية والنقدية الخاصة بها يحدد من خلالها معدل التضخم، معدلات النمو، مستويات البطالة... ، هذه السياسات تطبق على جميع الأقاليم داخل الدولة الواحدة إلا أن هذه السياسات تختلف من دولة إلى أخرى[3].

ت- اختلاف السياسات التجارية (Commercial Policies) : الكثير من الدول والحكومات الوطنية تفرض قيودا على التعاملات الدولية والتي لا يمكن فرضها على التعاملات المحلية مثل: الرسوم الجمركية (Tarrifs)، الحصص على الواردات(Import -Quotas) ، دعم الصادرات(Export- Subsidy)، الرقابة على الصرف(Exchange Control).

إذن على المستوى الدولي وبالنظر إلى اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية فإنه لكل بلد سياستها التجارية التي تتلاءم مع متطلبات التنمية المحلية الخاصة بها، وعليه تقوم بفرض قيود مشددة على مبادلاتها الخارجية سواء الصادرات أو الواردات وهو حال كثير من الدول النامية[4].

---

[2] المرجع نفسه.
[2] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص ص: 16-17.
[3] مورد خاي كريانين، المرجع السابق، ص: 27.
[4] رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص: 16.

ث- اختلاف الأسواق الدولية / انفصال والأسواق والاذواق: الاختلاف في طبيعة الأسواق بين مختلف الدول يعتبر أمرا حاسم وهام في ضبط وتحديد طبيعة علاقات التبادل الدولي، حيث يمكن تفسير هذا الاختلاف من خلال ما يلي[1]:

- **الاختلافات الطبيعية:** وذلك الاختلاف الطبيعي والمكتسب من طرف المستهلكين والمواطنين لكل بلدان العالم الناتج من الاختلاف في أذواقهم واختياراتهم وميولاتهم وطباعهم وعاداتهم وتقاليدهم الأمر الذي يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات[2].

اي بمعنى آخر التباين في العادات والتقاليد والأذواق والنظرة إلى الحياة والمستقبل والبيئة يؤدي إلى تباين الأفراد في اختيار السلع والخدمات التي تشبع حاجتهم أكثر من غيرها وهنا يمكن القول أن الاختلافات في أنماط الطلب وأساليب المبيعات ومتطلبات الأسواق يجعل التعاملات الدولية أكثر صعوبة وتعقيدا من التعاملات الوطنية والمحلية[3].

- **انفصال الأسواق:** تنفصل الأسواق الدولية عن بعضها بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، حيث يلعب البعد الجغرافي عاملا حاسما في ارتفاع تكاليف النقل، بالإضافة إلى تعرض المبادلات الدولية للعديد من الإجراءات الإدارية في حالة انتقال السلع من دولة إلى دولة أخرى، وهو الأمر الذي لا يظهر في حالة انتقال هذه السلع محليا أو داخل إقليم الدولة الواحد الدولة .

إضافة إلى ذلك نجد أن الاختلاف في القوانين والتشريعات والاطر الاجتماعية والنظم والسياسات الاقتصادية في الدول المختلفة ينعكس على ظروف التي يزاول فيها المنتجين انشطتهم في كل دولة وذلك في حالة تعاملهم مع الأسواق الدولية، وهو الأمر الذي لا يطرح ولا يأخذ بعين الاعتبار في حالة التعامل مع الأسواق الوطنية.

- **تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية:** كل دولة هي وحدة سياسية مستقلة وتلعب الجوانب المتعلق بأمنها القومي والاقتصادي وسياستها الخارجية دورا هاما في تشكيل سياستها في ميدان التجارة الدولية، حيث أن اعتبارات حماية السوق الوطنية تلعب دورا هاما في بروز الخلافات في التعاملات الاقتصادية ذات الطابع الدولي وتوسيع دائرتها.

---

[1] بسام الحجار، المرجع السابق، ص ص: 18-19.
[2] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص:23.
[3] مورد خاي كريانين، المرجع السابق، ص: 28.

كما أن قضية انتماء الأطراف والأفراد إلى وحدات سياسية مختلفة وما يتضمنه ذلك من خضوعهم لقوانين وقواعد متباينة يعتبر أيضا عاملا من عوامل التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية وكذلك قضية شعورهم بالانتماء والولاء لهذه الوحدات الأساسية يعتبر عاملا آخرا يعمق عنصر التفرقة بين الشعوب والدول[1].

- **الاختلافات في طبيعة الأسواق**: تكون حدة المنافسة في الأسواق العالمية أكثر ومنها منها في أسواق المحلية كونها تخضع لقواعد المنافسة الكاملة، معنى ذلك أن المنتج الذي يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة طلب معينة يسعى لاتباع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هذا السوق، أما في حالة تعامله مع الأسواق الدولية فإنه سيواجه أسواقا ذات مرونة في طلب أعلى وهو ما يلزمه بتغيير سياسته السعرية بما يتناسب مع هذا السوق، حيث يمكن ارجع وهذا الاختلاف مرونات الطلب إلى مجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والاقتصادية والسياسية التي تتعرض إليها السلع في حالة انتقالها عبر حدود دولية مختلفة[2].

جدير بالذكر ان فكرة انفصال الاسواق عن بعضها العض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والادارية والسياسية يعتبر أمر فارق في مجال المبادلات الدولية، فالبعد الجغرافي قد ينتج عنه ارتفاع تكاليف النقل بالإضافة الى القيود والتكاليف الاضافية الملقاة على عاتق الاعوان الاقتصاديين الناشطين في المجال الدولي، وهو الامر الذي لا يظهر في حالة المبادلات المحلية او تكون حجم التكاليف أقل مما عليها في المستوى الدولي. فلا يمكننا أن نعادل عملية نقل للسلع من منطقة الى اخرى داخل دولة واحدة وبين تلك التي تتم عبر حدود مختلفة، ففي هذه الاخيرة يستوجب توفر الدول على شبكة من العلاقات والاتصالات الخاصة بها والتي يتوقف مستوى تطورها على مستوى الرقي والتقدم الذي وصلت اليه مجتمعاتها.

يمكن القول ان تكاليف النقل محليا يمكن ان تتعادل بين الاطراف المعنية، وتتباين اذا تعلق الامر بالمبادلات الدولية، حيث يعتبر تطور شبكة الاتصالات في هذه الاخيرة بمثابة سبب لزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للدول وتوسيع دائرة ارتباطها بالعالم وقيام علاقاتها وتجارتها الخارجية.

[1] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص:25.
[2] مورد خاي كريانين، المرجع السابق، ص: 28.

ج- حركية وانتقال عوامل الإنتاج (Mobility of Production Factors): إن قدرة عوامل الإنتاج على التحرك والتنقل محليا تكون بشكل أكثر سلاسة وسهولة مقارنة بانتقالها دوليا[1] وهو الأمر الذي ذهب إليه الكثير من الاقتصاديين الكلاسيك في أطروحاتهم، يرجع ذلك إلى وجود اختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى بالنظر إلى عدم قابلية انتقال عوامل الإنتاج من دولة في أخرى بنفس الوتيرة والسهولة التي تشهدها لحظة انتقالها من منطقة إلى أخرى داخل إقليمي الدولة الواحدة، وفي مايلي يمكن أن نستعرض وضعية الحركية والانتقال لكل عامل من عوامل الإنتاج على النحو التالي:

- **عنصر العمل (العامل البشري):** يتحكم في حركية عنصر العمل على المستوى الدولي عدة عوامل وعوائق تقلل من عملية انتقاله مثل البعد الجغرافي، اختلاف اللغة، قيود الهجرة التي تضعها كل دولة، العادات والتقاليد، القيود التشريعية والسياسية، فضلا إلى الفروق بين مستويات الأجور بين الدول ، فالعامل لا ينتقل إلى دولة أخرى إلا إذا كان الفرق بين الأجور كبير بما يعوضه على فقدان المزايا التي يتمتع بها في بلده الأصلي. في المقابل نجد أن كل القيود السابقة والاعتبارات الشخصية لا توجد ولا تطرح بقوة في حالة انتقاله على المستوى المحلي[2].
- **عنصر رأس المال:** تعتبر حركية هذا العامل على المستوى الدولي اسهل نوعا ما وبسهولة أكثر من عنصر العمل كون أن عملية انتقاله تتحكم فيها عدة عوامل من بينها العائد (الفوائد) أو معدلات ربح أكبر بالإضافة إلى ذلك الترحيب الذي يحظى به عنصر رأس المال من قبل كثير منه الدول الراغبة في انتقاله اليها و إحجام وخوف من الدول المصدرة له[3].

تعتبر عملية انتقال عنصر رأس المال دوليا جراء البحث على عائد أكبر نوعا من المخاطرة كونه قد يكون عرضة لعملية المصادرة أو وجود نوع من المعاملة التفضيلية والتحيزية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي لدى الدول، إضافة إلى الحاجة في كل مرة إلى تغيير العملة و متابعة الاختلاف في القوانين والتشريعات المنظمة لها محليا، كل هذه العوامل السابقة والمخاطر لا تعتبر مطروحة في حالة انتقال رأس المال على المستوى المحلي ، أي بمعنى آخر أن قدرة التحرك والتنقل لهذا العامل محليا تكون أكثر منه دوليا[4].

---

[1] بسام الحجار، المرجع السابق، ص: 19.
[2] رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص: 17.
[3] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص:30.
[4] مورد خاي كريانين، المرجع السابق، ص: 28.

- **الموارد الطبيعية**: تعتبر العوامل الأقل قدرة وإمكانية على التحرك والانتقال محليا أو دوليا، كما أن الخصوصيات الطبيعية لهذا العامل تكون سببا في ثراء او فقر الدول عبر العالم، وسببا في تدفق واستقطاب عناصر الإنتاج الأخرى أو نفورها.

إن قضية انتقال الموارد الطبيعية داخل حدود الدولة الواحدة يعتبر صعبا بالنظر إلى تفاوت قدراتها الإنتاجية حيث قد تكون الأرض أكثر كفاءة في محصول معين وأقل في إنتاج محصول آخر، كما أنه على المستوى الدولي لا يمكن انتقالها بشكل مباشر من دولة أخرى إلا أنها قد تنتقل بشكل غير مباشر عن طريق ما تنتجه من سلع .

على ضوء ما سبق يمكن التوصل الى نتيجة مفادها أن حركية وانتقال عوامل الإنتاج تتم بسهولة وسلاسة أكبر على نطاق الدولة الواحدة مقارنة بتحركها انتقالها على المستوى الدولي.

ثانيا- الاطراف الفاعلة والمؤثرة والمتحكمة في جوانب ومجالات الاقتصاد الدولي

1- **منتديات التجارة والقضايا النقدية**: نقدم فيما يلي أبرز المنظمات ومجموعات الدول التي تتعامل مع القضايا والمشاكل المتعلقة بالتجارة والجوانب النقدية والتمويل الدولي نذكر منها[1]:

أ- **منظمة التجارة العالمية (The World Trade Organisation)**: تضم هذه المنظمة حوالي 164 عضوا ودولة والتي تشكل وتغطي في معظمها قرابة 98% من إجمالي التجارة العالمية، يقع مقرها في مدينة جنيف في سويسرا، أين توفر هذه المنظمة إطارا للمفاوضات التجارية وترسخ القواعد العامة لممارسة التجارة الدولية ولقد حلت هذه المنظمة محل اتفاقية الجات (The General Agreement on Tarriffs and Trade) منذ سنة 1995.

ب- **صندوق النقد الدولي(The International Monetary Funds) :** يضم في عضويته قرابة 190 دولة عضو وهو عبارة عن مؤسسة مالية دولية مقرها واشنطن، يركز بصفة أساسية على الأمور النقدية الدولية، كما يتيح الموارد للدول التي هي بحاجة إليها، ويقوم بتوجيه نظام النقد العالمي.

ت- **البنك الدولي (World Bank)**: عبارة عن مؤسسة مالية يصل عدد أعضائها إلى 189 بلد مقرها واشنطن يتكفل بتقديم القروض والمساعدات للدول النامية من رأس المال المكتتب فيه وكذلك من الأموال التي يتم توفيرها من أسواق رأس المال العالمية.

[1] مورد خاي كريانين، المرجع السابق، ص: 37.

2- الدول والحكومات(State & Goverment): من خلال التشريعات والقوانين التي تفرضها على التبادلات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية والتكنولوجية والبشرية ... ، وكذلك الامور السياسية والسيادية التي تتم من خلالها الارتباطات والعلاقات الدولية، فضلا على انخراطها ضمن اتفاقيات والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات والتكتلات الدولية والاقليمية والاتحادات بما يسمح بتشكيل وتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية.

3- الشركات متعددة الجنسيات(Multinational Firms) : بدأ ظهورها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من بروز لنظام عالمي جديد أين قامت هذه الأخيرة بالإشراف علي من خلال احتكارها للتكنولوجيات الحديثة والتجارة الدولية وفرض سيطرتها على مصادر السيولة النقدية وعلى وسائل الإعلام والاتصال .

أ- **التعريف:** من بين التعاريف حول الشركات متعددة الجنسيات نذكر:

- الشركات متعددة الجنسيات هي مؤسسات تسيطر على العملية والتسهيلات الإنتاجية في إطار دولتين أو أكثر وهدفها الاساسي هو التحكم وتطويع الشعوب والتلاعب بعقولهم[1].
- تعرف أيضا على أنها مؤسسات خاصة تديرها مجموعة ضيقة من المساهمين والمدراء تمتلك إمكانيات مالية وتكنولوجية وإدارية كبيرة ، وتتصف بسياسة اقتصادية أنانية موجه للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح، وهو ما يتعارض كليا مع الخطوط الوطنية وأهداف التنمية في الدول النامية بالشكل الذي يعرقل ويشوه اقتصاداتها وتجارتها الخارجية[2].

ب- النشاطات التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات: نذكر من بينها :

- النشاطات الإنتاجية وخاصة الصناعية منها؛
- النشاطات التسويقية والاستثمارية) حركة الاستثمار الأجنبي المباشر)؛
- امتلاك قدرات تكنولوجية تستخدم في النشاطات الاقتصادية والإنتاجية والتسويقية؛
- السيطرة على الأنشطة التمويلية من خلال التحكم في المصارف الكبرى حتى أنها في بعض الحالات تعود ملكيتها لها، بما يسمح لها التحكم في حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي؛
- سيطرتها على المعرفة العلمية المرتبطة بالتطور العلمي وكذلك مجالات استخدامها؛

[1] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص:333.
[2] المرجع نفسه.

- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم أدوات الرأسمالية الغربية خاصة في في تطبيق وتجسيد ابعاد واشكال العولمة الاقتصادية.

رابعا- التكتلات الاقتصادية(Economic Blocs) : يعبر عن درجة معينة او مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي والذي يعني عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا الى اشكال مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة. كما يمكن اعتباره عبارة عن عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصادات مجموعة من الدول والذي تتحدد درجاته بشكل متصاعد[1]. والذي يتم وفق اتجاهين[2]:

- **الاتجاه الاول** : يتشكل التكتل الاقتصادي في اطار المراحل المختلفة للتكامل الاقتصادي وهي : منطقة التجارة الحرة، ثم اتحاد جمركي، ثم السوق المشتركة ، ثم الاتحاد الاقتصادي مثل ما حصل ما يعرف بالاتحاد الاوروبي ، حيث يتسم هذا الاتجاه بالمرحلية والتجانس.
- **الاتجاه الثاني**: يأخذ التكامل الاقتصادي صورة منطقة التجارة الحرة فقط وهو اتجاه يتسم بالواقعية وعدم التجانس بين الدول الاعضاء، اي يضم بلدان غير متجانسة اقتصاديا وقد يجمع بين دول متقدمة وأخرى نامية، مثل تكتل النافتا في امريكا الشمالية والذي يجمع بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك.

[1] نشأت عبد العال ، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2012، ص: 76.

2 المرجع نفسه، ص: 80.

المحور الثاني : نظريات التجارة الدولية

تمهيد:

تقوم فرضيات المدرسة الكلاسيكية في التجارة الدولية (المزايا المطلقة والنسبية) على الجوانب التالية[1] :

- تتحرك عناصر الإنتاج بحرية داخل اقليم البلد الواحد؛

- لا تتحرك عناصر الإنتاج بحرية بين مختلف الدول؛

- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق، أي لا يوجد مستهلك أو منتج يستطيع التأثير على الأسواق والأسعار السائدة، الجميع يكون متلقي الأسعار (Price Tacker) ؛

- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة بغض النظر عن الكميات المنتجة أي منحنى العرض أفقي؛

- ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية في داخل كل من الدولتين محل التبادل الدولي؛

- انعدام نفقات النقل والرسوم الجمركية في التجارة الدولية؛

- استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع أي ان قيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل المستخدمة في إنتاجها؛

- ثروات الدول محدودة وجميع مكوناتها طبيعية ومتشابهة؛

- تجانس عنصر العمل والأذواق في دول محل التبادل الدولي؛

- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

اولا- نظرية المزايا أو التكاليف المطلقة، آدم سميث (Absolute Advantage) : تطرق ادم سميث الى نظرية المزايا المطلقة في كتابه حول ثروة الأمم (1732 – 1790) في محاولة منه لتفسير شروط قيام التجارة الدولية والفوائد التي يمكن أن تعود على الدول جراء دخولها في التبادل الدولي والتخصص في إنتاج سلعة وتبادلها مع دول أخرى[2].

1- مثال التوضيحي للنظرية : نظهره فيما يلي

---

[1] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص ص:84-85.

[2] محمد صفوت قابل، اقتصاديات التجارة الدولية ، الجزء الاول (تحرير التجارة الدولية)، دار الحكمة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1998، ص 36

جدول 1: ساعات العمل المخصصة لإنتاج وحدة من السلع في بلدين

الدولة / السلعة	الغذاء	المنسوجات
انجلترا	4	3
امريكا	3	4

المصدر: محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص:86.

من الجدول السابق يظهر مايلي

- إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات يقابله 4 ساعات عمل في الولايات المتحدة الأمريكية

-إ نتاج وحدة واحدة من المنسوجات يقابله 3 ساعات عمل في انجلترا

- إنتاج وحدة واحدة من الغذاء يقابله 3 ساعات عمل في الولايات المتحدة الامريكية

- إنتاج وحدة واحدة من الغذاء يقابله 4 ساعات عمل في انجلترا.

على هذا الأساس وانطلاقا من نظرية المزايا المطلقة نتوصل الى نتيجة مفادها:

-تتخصص أمريكا في إنتاج الغذاء نظرا لامتلاكها مزايا مطلقة مقارنة بإنجلترا التي تمتلك مزايا أقل منها؛

- تتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات نظرا لامتلاكها مزايا مطلقة مقارنة بأمريكا التي تمتلك مزايا أقل منها

-قبل قيام التجارة بين الدولتين كانت كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية يخصصان 7 ساعات عمل لإنتاج واحدة من الغذاء ووحدة من المنسوجات[1]؛

- بعد قيام التجارة بين الدولتين أصبحت إنجلترا تستفيد من وحدتين من الغذاء مقابل 6 ساعات عمل، والولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من وحدتين من المنسوجات مقابلة 6 ساعات عمل[2].

- النتيجة من التبادل الدولي هي :

تخصص كل دولة في إنتاج سلعة بما يتناسب مع ظروفها والذي يعود بالفائدة على البلدين وهي الفكرة الأساسية التي اعتمد عليها ادم سميث في تفسيره للفائدة الناجمة عن التخصص الدولي انطلاقا من

[1] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص ص:86-87.
[2] المرجع نفسه.

اختلاف التكاليف المطلقة، والذي من شأنه أن يكسب الدول المزيد من المهارات التي تؤدي إلى تقليص التكاليف وزيادة الإنتاج فيها.

2 - الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: نذكر من بينها مايلي[1]:

- الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية؛
- اقتصار تفسيره لأساس قيام التبادل التجاري الدولي هو وجود فروق مطلقة في التكاليف لكن هذا الجانب لا يغطي إلا جزءا من التجارة التي تقوم بين الدول المتقدمة والنامية فقط وفي الواقع هذا الأساس غير واقعي في مجال التجارة الدولية؛
- هل يمكن هل يمكن أن تتم التجارة في حالة امتلاك دولة ما لمزايا مطلقة في السلعتين محل التبادل حسب نظرية أدم سميث؟ الأمر الذي دفع إلى بروز مساهمة دافيد ريكاردو (نظرية المزايا النسبية).

ثانيا- نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو (Comparative Advantage)

جاءت في إطار كتابه حول مبادئ في الاقتصاد السياسي في عام 1817 والذي تناول فيه قانون النفقات النسبية (Law of comparative advantage) وهو من أبرز رواد المدرسة البريطانية على غرار جون ستيوارت ميل.

رغم مختلف الانتقادات الموجهة الى هذه النظرية من قبل الكثير من الاقتصاديين إلا أنها تعتبر حجر الزاوية في تفسير قيام التجارة الدولية، كما أنه طبقا لهذه النظرية التجارة الحرة بين الدول تقوم من تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى، أي أن التبادل التجاري الدولي يتم إذا وجدت اختلافات في التكاليف النسبية وليس في التكاليف المطلقة[2].

التكلفة النسبية للسلعة (x) = التكلفة المطلقة لإنتاج للسلعة (x) في نفس البلد / التكلفة المطلقة لإنتاج للسلعة (y) في نفس البلد.

- **التكلفة النسبية للسلعة (y)** = التكلفة المطلقة لإنتاج للسلعة (y) في نفس البلد / التكلفة المطلقة لإنتاج للسلعة (x) في نفس البلد[3].

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص: 36.
[2] محمد صفوت قابل، المرجع السابق، ص 51
[3] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص:89.

1- **المثال التطبيقي للنظرية :** دولتين : البرتغال وانجلترا ، السلع : الغذاء والمنسوجات

جدول 2 : وحدات العمل المخصصة لإنتاج وحدة من انتاج الغذاء / المنسوجات

الدولة / السلعة	الغذاء	المنسوجات
البرتغال	80	90
انجلترا	120	100

المصدر: علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص: 38.

- حسب نظرية المزايا المطلقة لادم سميث نجد ان البرتغال لديها ميزة مطلقة في كلتا السلعتين مقارنة بانجلترا، اما بالرجوع الى نظرية التكاليف النسبية نجد مايلي[1]:

<u>بالنسبة لسلعة الغذاء</u>

- التكاليف النسبية للغذاء في البرتغال = 90/80 تقريبا 0.9 ، أي تكاليف انتاج وحدة من الغذاء يعادلها 0.9 من تكاليف انتاج وحدة من المنسوجات في البرتغال.
- التكاليف النسبية للغذاء في انجلترا = 100/120تقريبا 1.2 ، أي تكاليف انتاج وحدة من الغذاء يعادلها 1.2 من تكاليف انتاج وحدة من المنسوجات في انجلترا.

<u>بالنسبة لسلعة المنسوجات</u>

- التكاليف النسبية للمنسوجات في البرتغال = 80/90 تقريبا 1.12، أي تكاليف انتاج وحدة من المنسوجات يعادلها 1.12 من تكاليف انتاج وحدة من الغذاء في البرتغال.
- التكاليف النسبية للمنسوجات في انجلترا = 120/100 تقريبا 0.83، أي تكاليف انتاج وحدة من المنسوجات يعادلها 0.83 من تكاليف انتاج وحدة من الغذاء في انجلترا .

بالمقارنة بين النتائج نجد:

- التكلفة النسبية لوحدة من الغذاء في البرتغال اقل من مثيلاتها في انجلترا ، 0.9 اقل من 1.2 . أي انه من مصلحة البرتغال التخصص في انتاج الغذاء وتصديره الى انجلترا واستيراد المنسوجات من انجلترا.

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص ص: 38-39.

- التكلفة النسبية لوحدة من المنسوجات في انجلترا اقل من مثيلاتها في البرتغال ، 0.83 اقل 1.12. أي انه من انجلترا التخصص في انتاج المنسوجات وتصديرها الى البرتغال واستيراد الغذاء من البرتغال.

من خلال هذا المثال العددي يمكن التوصل الى مايلي:

- شروط التبادل الدولي بين البرتغال وانجلترا تتم على اساس وحدة من الغذاء مقابل وحدة من المنسوجات (المقايضة).
- السلعة التي يتمتع بها اي بلد بمزايا نسبية في انتاجها هي السلعة التي تكلف وحدات محل عمل اقل مقارنة بدولة اخرى.

2 -الانتقادات الموجهة الى النظريات الكلاسيكية: نوجزها فيمايلي[1]:

- بساطة النموذج وتجريده من حيث الفرضيات عن الواقع (دولتين، سلعتين، معيار القيمة هو العمل)، الواقع مختلف تماما؛
- افتراض النموذج حرية التجارة والانتقال بين الحدود دون قيود وعوائق، اما في الواقع هناك عدة قيود طبيعية وصناعية وفنية وجمركية ... ؛
- افتراض النموذج توافر المنافسة التامة في جميع الأسواق لا احتكار أو احتكار القلة أو منافسة احتكارية أو تحديد إداري للأسعار أو الجودة؛
- افتراض عدم وجود فروق في التكنولوجيا والمعرفة الفنية وعلى أنها متاحة للجميع، إلا أنه في الواقع عكس ذلك أين أصبحت هذه الأخيرة تتنوع بحسب مشروعات والمستوى الحضاري وحجم المشاريع ونفقات البحث والإبداع والاختراع والتنمية لكل دولة؛
- إهمال النموذج عنصر مهم من عناصر التكلفة والذي يمكن أن يقضي على المزايا النسبية والفروق بين الدول وهو تكاليف النقل والتأمين الذي يعتبر عنصر مهم في تحديد المزايا التنافسية؛
- افتراض أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة يتم استغلالها أي أن الإقتصاد في حالة توازن لكن في الواقع لا يمكن ذلك لأن الاقتصادي كينز أثبت أن توازن في إقتصاد بلد ما يحدث دون الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج[2]؛

[1] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص ص:98-99.
[2] علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص ص: 42-43.

- اعتماد نظرية المزايا النسبية على نظرية العمل لقيمة (Labor theory of value) في تحديد تكلفة السلع أو قيمتها بكمية العمل المبذول في إنتاجها وهو يعني إهمال عناصر الإنتاج الأخرى المشاركة في تكلفتها، حيث اعتبرت أن رأس المال أهميته ثانوية ويشترك مع العمل بنسبة ثابتة، أما الأرض فلا تلعب دورا في تحديد القيمة؛
- تجانس عنصر العمل بين الدول إلا أنه في الواقع غير متجانس ويختلف من دولة إلى أخرى بالنظر إلى عدة عوامل على غرار التدريب الأجور المهارات؛
- افتراض ريكاردو في نظريتيه أن التبادل التجاري الدولي يتم على أساس المقايضة بالسلع في حين نجد في الواقع تستخدم النقود كوسيط في التبادلات التجارية وكذلك اختلاف أثمان السلع[1].

ثالثا- النظرية السويدية: نظرية هكشر – أولين (B.Ohlin & E.Heckcher)

جاءت نظرية عناصر الإنتاج لهكشر – أولين بغرض الإجابة على سؤال هام لم يتم الإجابة عليه في نظرية دافيد ريكاردو، وهو [2]: لماذا تختلف التكاليف النسبية للسلع بين الدول؟

1- فرضيات النظرية : تنطلق نظرية هكشر – أولين من عدة فرضيات نوجزها فيما يلي[3]:

- وجود دولتين وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج هما: قوة العمل ورأس المال؛
- استخدام نفس التكنولوجيا في الإنتاج بين البلدين، وكذلك أسعار عوامل إنتاج واحدة، أي استخدام نفس الكميات من عوامل الإنتاج في إنتاج كل سلعة؛
- يخضع الإنتاج لقانون الغلة ثابتة الحجم في في كلا السلعتين والبلدين، أي أن زيادة كمية العمل ورأس المال في عملية الإنتاج لأي سلعة سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة؛
- تشابه الأذواق في كلا البلدين يعني أن تفضيلات الطلب التي تنعكس على شكل وموقع منحنيات السواء في المجتمع متشابهة في كلا البلدين ؛
- وجود المنافسة الكاملة في أسواق السلعتين وفي أسواق عناصر الإنتاج؛
- لا توجد تكاليف النقل وتعريفات جمركية وعوائق ة تقف في طريق التجارة الدولية؛
- حركية عوامل الإنتاج داخليا ممكنة وغير ممكنة دوليا؛
- اختلاف كثافة استخدام عوامل الإنتاج في السلع المختلفة؛

---

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص ص: 44-46.
[2] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص ص:113-119.
[3] علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص ص: 104-106.

- توجد سلع كثيفة عنصر العمل (Intensive labor)؛
- توجد سلع كثيفة عنصر رأس المال(Intensive capital) .

حساب عامل الكثافة: يحسب عامل الكثافة في حالة بلدين (أ)و (ب) سلعتين (x)و (y) وعاملين (L)و (K) كما يلي[1]:

- **كثافة رأس المال في السلعة (x)** = عنصر رأس المال السلعة (x) / عنصر العمل للسلعة (x) .... معادلة رقم 1 .
- **كثافة رأس المال في السلعة (Y)** = عنصر رأس المال السلعة (Y) / عنصر العمل للسلعة (Y) ..... معادلة رقم 2 .

نتيجة : اذا كانت المعادلة رقم 1 اكبر من المعادلة رقم 2 يعني هذا ان السلعة (x) كثيفة رأس المال

- **كثافة العمل في السلعة (Y)** = عنصر العمل للسلعة (Y)/ عنصر رأس المال السلعة (Y) .... معادلة رقم 3.
- **كثافة العمل في السلعة (x)** = عنصر العمل للسلعة (x)/ عنصر رأس المال السلعة (x) ... معادلة رقم 4.

نتيجة : اذا كانت المعادلة رقم 3 اكبر من المعادلة رقم 4 يعني هذا ان السلعة (Y) كثيفة عنصر العمل.

2- المثال التوضيحي: نفترض مايلي

- **وجود بلدين :** مصر وأمريكا ؛
- **سلعتين :** المنسوجات القطنية و الالياف الصناعية؛
- **عاملين من عوامل الانتاج:** العمل ورأس المال؛
- المنسوجات القطنية سلعة كثيفة عنصر العمل؛
- الالياف الصناعية سلعة كثيفة عنصر رأس المال.

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص ص: 104-106.

جدول 3 : اسعارعوامل الانتاج في البلدين

الدولة / السلعة	مصر	امريكا
العمل	500	1000
رأس المال	1000	500

جدول 4: عدد الوحدات المستخدمة من عوامل الانتاج في السلعتين

الدولة / السلعة	المنسوجات القطنية	الالياف الصناعية
العمل	5	3
رأس المال	2	10

حساب كثافة العمل للمنسوجات والالياف:

2/5 اكبر 3 / 10 معناه ان المنسوجات القطنية كثيفة عنصر العمل؛

5/2 اكبر 3/10 معناه ان الالياف الصناعية كثيفة عنصر رأس المال .

حساب تكلفة انتاج وحدة من المنسوجات القطنية في البلدين :

- **في امريكا :** 5* 1000+ 2* 500= 6000.
- **في مصر:** 5 * 500 + 2* 1000= 4500.

حساب تكلفة انتاج وحدة من الالياف الصناعية في البلدين :

- **في امريكا : 3 * 1000 + 10 * 500 = 8000.**
- **في مصر: 3 * 500 + 10 * 1000= 11500.**

من خلال المثال السابق يمكن التوصل لنتيجة مفادها :

- تكلفة انتاج المنسوجات القطنية في مصر أقل منها للولايات المتحدة الأمريكية نظرا للوفرة النسبية لعامل العمل فيها وانخفاض تكاليفه مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.
- تكلفة إنتاج الألياف الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية أقل منها من مصر نظرا للوفرة النسبية لعنصر رأس المال فيها وانخفاض تكاليفه مقارنة بمصر.

الخلاصة: حسب نظرية هكشر – اولين يعود السبب الرئيس لقيام التجارة الدولية إلى اختلاف في الندرة والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين مختلف دول العالم، أي اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر

وكذلك استخدامها بنسب متفاوتة في إنتاج السلع ومن ثم اختلاف الاسعار النسبية للسلع وقيام التجارة الدولية، والذي لا يتم حسبهم إلا بوجود شرطين وهما[1]:

- ضرورة تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة؛
- ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في البلدين.

وعليه حسب هذه النظرية:

- الدولة تصدر السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج الموجود فيها بوفرة نسبية وبسعر منخفض نسبيا؛
- وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج النادر نسبيا عندها وسعره مرتفع نسبيا في البلد المستورد.

في المثال السابق :

- نجد أن مصر تصدر المنسوجات القطنية لأمريكا وتستورد الألياف الصناعية من امريكا؛
- الولايات المتحدة الأمريكية ت تقوم بتصدير الألياف الصناعية الى مصر واستيراد المنسوجات القطنية من مصر.

3- أبرز الانتقادات موجهة لنظرية هكشر – أولين: نوجزها في ما يلي[2]:

- افتراض تشابه دوال الإنتاج السلع في جميع أنحاء العالم وأنها دوال خطية ومتجانسة، أي انها ألغت كل عوامل البحث والتطوير والتقدم التكنولوجي الذي يمكن الدول من اكتساب مزايا نسبية، الامر الذي جعل منها تقدم تحليل ساكن ومنه ما جعل تحليل النظرية وعاجزة على التكيف مع الواقع العملي الذي يتسم بديناميكية الظواهر الاقتصادية والتغيرات التكنولوجية؛
- تتجانس عوامل الإنتاج من نوع واحد بين الدول المختلفة بما يسهل قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لها، إلا أنه في الحياة العملية لا يوجد عاملان إنتاج متجانسان ومن نوع واحد في بلدين مختلفين، بالنظر إلى عدة اعتبارات : عوامل بيئية وإجتماعية واقتصادية وتعليمية وثقافية؛
- تشترك نظرية هكشر - اولين مع نظرية دافيد ريكاردو في إهمال انتقال عناصر الإنتاج دوليا، انطلاقا من صعوبة انتقال العوامل الطبيعية أو القيود المفروضة على الهجرات السكانية وحركة

[1] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص: 119.
[2] علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص ص: 121-123.

العمل أو رؤوس الأموال بسبب القوانين والإجراءات المختلفة، إلا أنه في مقابل ذلك نجد أن حركة العمال والهجرة السكانية وحركة رؤوس الأموال إلى دول مثل أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، نيوزيلندا، جنوب إفريقيا ساعدت في استغلال مواردها الاقتصادية وزيادة تجارتها الخارجية، فمثلا هجرة العمال الأوروبيين والأفارقة في مجالات زراعية كثيفة عنصر العمل في جنوب أمريكا أو هجرة عمال الدول العربية الى الدول الغنية بالنفط لمساعدتها في استغلال ثرواتها وتصديرها امر عرفته مختلف الدول ويثبت عكس فرضيتهم. عليه يمكن القول أن حركة عنصري العمل ورأس المال منذ قرون سابقة تركت بصمتها وحتى إلى وقتنا الحالي على مختلف الاقتصاديات في دول العالم.

المحور الثالث: ميزان المدفوعات

تمهيد

ميزان المدفوعات يعد أحد الأدوات الأساسية في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يعكس التفاعل بين اقتصاد الدولة وبقية دول العالم. يمثل ميزان المدفوعات سجلًا شاملًا لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة، بما في ذلك تجارة السلع والخدمات، حركة رؤوس الأموال، والتحويلات المالية. ويعد هذا المفهوم محوريًا لفهم ديناميكيات الاقتصاد الدولي وقياس مدى صحة الاقتصاد الوطني وقدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي.

يتألف ميزان المدفوعات من عدة مكونات رئيسية، أبرزها الحساب الجاري الذي يسجل الصادرات والواردات من السلع والخدمات، والحساب الرأسمالي والمالي الذي يتتبع تدفقات الاستثمار والتحويلات الرأسمالية. يُعتبر تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هدفًا مهمًا لأي دولة، حيث يعكس التوازن بين الإيرادات والمصروفات قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجاته المالية دون الاعتماد المفرط على الاستدانة أو الاستنزاف المفرط للاحتياطيات الدولية.

في ظل تزايد العولمة الاقتصادية أصبح ميزان المدفوعات أداة تحليلية بالغة الأهمية لتقييم التأثيرات الاقتصادية للتجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية والتقلبات المالية. ومن خلال دراسة ميزان المدفوعات، يمكن فهم العديد من الظواهر الاقتصادية الدولية، مثل عجز الحساب الجاري، التدفقات الاستثمارية، وتأثيرات السياسات النقدية والمالية على الاقتصاد الوطني.

يهدف هذا الجزء إلى استعراض مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته في الاقتصاد الدولي، مع تحليل مكوناته الرئيسية والعوامل المؤثرة فيه. كما يناقش البحث التحديات المرتبطة باختلالات ميزان المدفوعات وكيف يمكن للدول تبني سياسات اقتصادية فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرتها التنافسية على الساحة العالمية.

اولا- اطار مفاهيمي حول ميزان المدفوعات

1-**تعريف ميزان المدفوعات**: هو السجل الاساسي المنظم والموجز الذي ترون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبد اجنبي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة واحدة[1].

[1]: جميل محمد خالد، المرجع السابق، ص: 159.

بيان حسابي لأي بلد يسجل قيم جميع السع والخدمات الهبات والمساعدات الاجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من بلد معين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة1 . اي بمعنى اخر يمكن اعتباره تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين بلد وقيم البلدان المتعاملة معه. كما يعتبره البعض على انه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة.

- هو عبارة على تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة) بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلدان الاخرى، أي بمعنى اخر يمكن اعتباره اداة تعكس خلال فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعاته للخارج2.
- يقصد بميزان المدفوعات انه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية والتي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دولة اخرى وذلك خلال مدة معينة غالبا ما تكون سنة3، أي انه في العلاقات الدولية تستعمل الدول دفاتر تسجل فيها جميع السلع والخدمات ورؤوس الاموال التي يقدمها المقيمين فيها الى مقيمين في دول اخرى وهذه الاخيرة بدورها تقوم بنفس العملية.
- يعرف انه سجل محاسبي او احصائي موثق رسميا يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات (Receipts) والمدفوعات (payments) اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من الاشخاص الطبيعيين والقانونيين في دول ما مع الخارج نتيجة المبادلات الاقتصادية والتحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد او من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة4.

ويتضمن هذا التعريف العناصر الاتية:

- سجل محاسبي او احصائي موثق رسميا: وهو يعد حسب اصول المحاسبة ومما يجعله مرجعا للمعلومات يعتمد من قبل صانعي القرارات والباحثين المختصين والمتابعين النقديين والماليين، خاصة وان السجل المعني يصدر عن مؤسسات رسمية وفي مقدمتها البنوك المركزية ويوثق ايضا من قبل صندوق النقد الدولي.

[1]:يسري أحمد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص: 149.
[2]بسام الحجار، المرجع السابق ص: 52
[3]رضا عبد السلام، المرجع السابق ص: 145
[4]هوشيار معروف ، المرجع السابق، ص ص: 235-237

- القيد المزدوج: والذي يتضمن كافة التدفقات الداخلية الى البلد كمقبوضات والتدفقات الخارجة منه كمدفوعات فتقاب حقوق البلد المكتسبة من التعاملات الاقتصادية الدولية ديون عليه، ولا يعني القيد المزدوج تعادل الارقام فيما يخص البنود (او الفقرات) الاساسية او التفصيلة بل المسألة تتعلق بالحسابات الختامية وان ما يتبقى من فروقات بين طرفي المقبوضات والمدفوعات يتم تلافيه من خلال بند (أو فقرة) التصحيح او التعديل[1].

وقد أثيرت تساؤلات عديدة بشأن تحديد الحقوق والديون على دولة ما ضمن ميزان مدفوعاته فمثلا أن الشخص الذي يقيم اقل من سنة يعتبر اجنبيا والذي يقيم أكثر من سنة يعتبر مقيما كأي مواطن بينما تعتبر المنظمات الدولية والاقليمية مثل مكاتب UN و IMF منظمات اجنبية اما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية (او عبر الوطنية) فان موقع اقامتها يتحدد بمقر تسجيلها الرسمي.

- المبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية: وهي تسجل حسب تصنيفها المعتمد سواء اتخذت صيغة علاقات تبادلية مثل الصادرات مقابل الاستيرادات أو خرجت كتحويلات خارجة للدخول والتي قد تتحقق كتدفقات متقابلة بشكل ادنى او من قبل طرف واحد Unilateral مثل الهبات والتعويضات وتحويلات العاملين في الخارج وبعض الضرائب والرسوم.
- المقيمون من الاشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما: وبذلك ترتبط حسابات ميزان المدفوعات بثلاث وقائع احداها – المقيمون وحسب المفهوم المعتمد على المستويين المحلي والدولي والثانية – الاشخاص الطبيعيون كأفراد وأسر والاشخاص القانونيون كتنظيمات مرخصة اقتصادية وغير اقتصادية حكومية او خاصة او دولية او اجنبية، والثالثة – الدولة كبناء سياسي متكامل (أرض وشعب وحكومة وسيادة) وبالتالي فان ميزان المدفوعات الدولية لا يرتبط باي من هذه المكونات على انفراد.
- فترة زمنية معينة: والتي تحدد عادة بسنة واحدة وبذلك يختلف ميزان المدفوعات الدولية كما اشرنا سابقا عن حسابات الدائنية والمديونية لبلد ما والتي تتم غالبا في مجال زمني ضيق كلحظة معينة.

وفيما يخص ميزان المدفوعات الدولية فان هذا الميزان يعتبر اداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة او ضعف اقتصاد هذه

[1] هوشيار معروف ، المرجع السابق، ص ص: 235-237

الدولة وتحديد خصائص التغييرات التي تحصل في هذا المركز، عن طريق مقارنة البيانات الاحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.

2- **أهمية ميزان المدفوعات:** بالنظر الى الاهمية القصوى لتسجيل الدول ومعرفتها بمختلف التعاملات الدولية تبرز اهمية ميزان المدفوعات فيما يلي1:

- يسمح بتبيان الموقف الدولي لأي بلد ومكانته نتيجة اندماجه للاقتصاد الدولي
- يظهر هيكل المعاملات الاقتصادية والتي تعكس تكون الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الدولية، كونه يظهر حجم وهيكل صادراتها ومنتجاتها وكذلك العوامل المؤثرة على الاستثمارات ودرجة التوظيف، مستوى الاسعار والتكاليف....
- هو بمثابة اداة هامة ومساعدة للسلطات العامة بالقيام بالتخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما سواء في الجوانب التجارية او من ناحية السياسات النقدية والمالية، لما يوفره من معلومات شاملة تفيد العديد من المؤسسات والاشخاص فيها.
- من خلال ميزان المدفوعات يمكن ان تظهر القوى المحددة لسعر الصرف وذلك عبر ظروف الطلب والعرض على العملات الاجنبية، كما انه يظهر أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية اي بمعنى اخر يستخدم كبيان لمعرفة العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الاجنبية وذلك بما يسمح في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في اسواق الصرف الاجنبية اي يستعمل كمؤثر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بفرض احداث التغييرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك بهدف امتصاص الفائض او ازالة العجز ، لمنع او تخفيف وضعيات التضخم والانكماش الناتجة عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية.
- يسمح بمعرفة التغيرات الحاصلة في موقع ومكانة دولة ما في مجال التجارة العالمية وذلك عند مقارنة وضعيات ميزان الدفوعات خلال عدة سنوات متتالية مما يسمح للحكومات في تحديد السياسات الاقتصادية (خاصة التجارية) على ضوء النتائج الإيجابية او السلبية على الموقف الخارجي للاقتصاد المحلي اي بمعنى اخر يعتبر ميزان المدفوعات اداة هامة للتحليل الاقتصادي كونه يبرر المركز الذي تحتله الدول في الاقتصاد العلمي، وكذلك قيامه بتشخيص قوة او ضعف

[1] جميل محمد خالد، المرجع السابق: ص ص 159-160

اقتصاد هذه الدولة وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الاحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة[1] .

3- **اهداف ميزان المدفوعات الدولية** : يذكر منها ما يلي:

- تقديم معلومات عن مدفوعات ومقبوضات الصرف الاجنبي.
- وضعيات الاختلال المستمرة او عدم التوازن في ميزان المدفوعات تعتبر كمؤثر لاتخاذ الاجراءات التصحيحية من الدول لإعادة توازنه.
- يستخدم في قياس اثر المعاملات الاقتصادية الاجنبية على الدخل القومي
- تزويد السلطات العامة بإحصائيات التجارة الخارجية وقياس تدفقات الموارد بين دولة وأخرى.

ثانيا- مكونات ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي شامل يوثق كافة التعاملات الاقتصادية بين دولة معينة وبقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة). يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة حسابات رئيسية، لكل منها مكوناته الخاصة، وهي[2]:

1. الحساب الجاري: (Current Account) يعني الحساب الجاري بقياس صافي تدفق السلع والخدمات والدخل بين دولة وبقية العالم. وينقسم إلى أربعة أقسام رئيسية:

أ **.الميزان التجاري(Trade Balance) :** يقيس الفرق بين الصادرات والواردات من السلع ويشمل:

- الصادرات :السلع التي تبيعها الدولة للعالم الخارجي.
- الواردات :السلع التي تشتريها الدولة من الخارج.
- إذا زادت الصادرات عن الواردات، يتحقق فائض تجاري، وإذا حدث العكس، يظهر عجز تجاري.

ب .ميزان الخدمات (Services Balance) : يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات من الخدمات، مثل:

- خدمات النقل والشحن.
- السياحة.
- التأمين.
- الخدمات المالية.

ج .دخل العوامل(Income from Factors of Production) : يشمل الأرباح والفوائد والدخول الناتجة عن الاستثمارات والعمالة بين الدول، مثل:

[1] هوشيار معروف، المرجع السابق، ص: 236

[2] محمد دويرا، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، 1999، ص: 84.

- تحويلات الأرباح من الاستثمارات الخارجية.
- دخول العاملين المهاجرين.
- فوائد القروض والديون الدولية.

د .التحويلات الجارية (Current Transfers) : تشمل التحويلات النقدية أو العينية التي لا تقابلها معاملة اقتصادية مباشرة، مثل:

- تحويلات العمالة المهاجرة إلى بلدانهم.
- المساعدات الدولية لأغراض الاستهلاك.

2.حساب رأس المال(Capital Account) : يركز هذا الحساب على تسجيل التغيرات في الأصول غير المالية والتحويلات الرأسمالية. مكوناته الرئيسية[1]:

أ .التحويلات الرأسمالية(Capital Transfers) تشمل التدفقات الرأسمالية من وإلى الدولة، مثل:

- إعفاء الديون.
- المساعدات الرأسمالية المخصصة لتمويل مشاريع محددة.

ب .الأصول غير المالية غير المنتجة(Non-Produced, Non-Financial Assets) :تتضمن شراء وبيع الأصول غير المادية مثل حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع، حقوق الطبع والنشر) أو حقوق استغلال الموارد الطبيعية.

3.الحساب المالي(Financial Account)

يرصد الحساب المالي التدفقات المالية المرتبطة بالاستثمار والتمويل بين الدولة وبقية العالم. يتضمن[2]:

أ .الاستثمار المباشر(Direct Investment) :يشمل الاستثمارات طويلة الأجل مثل:

- إنشاء شركات أو مشاريع في الخارج أو استقبال استثمارات أجنبية داخل الدولة.
- الاستحواذ على حصص كبيرة في شركات أجنبية.

ب .الاستثمار في المحفظة(Portfolio Investment) :يتضمن الاستثمارات في الأوراق المالية، مثل:

- الأسهم.
- السندات.

[1] منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، دار الجامعية الجديدة للنشر، ط1، ص: 175.
[2] هوشيار معروف، المرجع السابق، ص: 241.

- أدوات الدين قصيرة الأجل.

ج .التدفقات المالية الأخرى(Other Investments) :تشمل القروض والتسهيلات الائتمانية والتدفقات المالية بين البنوك والشركات.

د .الاحتياطيات الدولية(Reserve Assets) :تتعلق بتغيرات احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية والذهب والسندات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك المركزية.

4.التوازن الإجمالي لميزان المدفوعات: يتم ذلك على النحو التالي[1]:

- يتم تعديل الفائض أو العجز في الحساب الجاري ورأس المال من خلال الحساب المالي واحتياطيات الدولة.
- إذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات ككل، يتم تمويله عادة من خلال استنزاف الاحتياطيات الدولية أو الاقتراض الخارجي.
- أما إذا ظهر فائض، يتم استخدامه لتعزيز الاحتياطيات أو استثمارها في الخارج.

ثالثا- دليل ميزان المدفوعات الدولي حسب صندوق النقد الدولي

يُعتبر دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) المرجع الأساسي المُعتمد عالميًا لتصنيف وتسجيل معاملات ميزان المدفوعات بين الدول. يوفر الدليل إطارًا منهجيًا لإعداد وإدارة بيانات ميزان المدفوعات ضمن معايير دولية موحدة، ويتكون من[2]:

أ/ الحساب الجاري(Current Account) يشمل مايلي:

- **السلع :(Goods)** صادرات وواردات السلع المادية بين الدول.
- **الخدمات :(Services)** التجارة الدولية في الخدمات مثل: السياحة، النقل، التأمين، والخدمات المالية.
- **الدخل الأساسي:(Primary Income)** الأرباح، الفوائد، والأجور من الاستثمارات والعمالة بين الدول.
- **الدخل الثانوي:(Secondary Income)** التحويلات الجارية بدون مقابل مثل المساعدات والتحويلات الشخصية (تحويلات المغتربين

[1] Appleyard and Fields, International Economics, fourth Edition, Mc graw Hill 2001. P: 96

[2] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2016، المرجع السابق، ص. 67.

ب/حساب رأس المال:(Capital Account) : يشمل[1] **:**

- **التحويلات الرأسمالية** :مثل إعفاء الديون والمساعدات المخصصة لتمويل مشاريع استثمارية.
- **الأصول غير المالية غير المنتجة** :مثل شراء وبيع براءات الاختراع وحقوق استغلال الموارد.

ت/الحساب المالي:(Financial Account) : يشمل **:**

- **الاستثمار المباشر :(Direct Investment)** الاستثمارات طويلة الأجل في المشاريع والشركات.
- **استثمار الحافظة :(Portfolio Investment)** الاستثمارات في الأسهم والسندات والأدوات المالية.
- **المشتقات المالية :(Financial Derivatives)** العقود المالية المرتبطة بالأصول المختلفة.
- **الأصول/الخصوم الأخرى :(Other Investments)** القروض، الودائع، والتدفقات المالية الأخرى.
- **الاحتياطيات الدولية :(Reserve Assets)** التغيرات في الأصول الاحتياطية (الذهب والعملات الأجنبية) التي يحتفظ بها البنك المركزي.

رابعا- اختلالات ميزان المدفوعات: هي ظاهرة تحدث عندما لا يتوازن إجمالي المعاملات المالية الدولية بين بلد ما وبقية العالم. بمعنى آخر، يحدث اختلال عندما تكون المدفوعات المالية أكبر أو أقل من المدخلات المالية التي يستقبلها البلد من العالم الخارجي. يمكن أن تحدث هذه الاختلالات نتيجة لتغيرات في التجارة الدولية، وحركات رأس المال، والنفقات الحكومية، أو حتى تغيرات في السياسات الاقتصادية، فمن بين الاسباب التي قد تؤدي إلى اختلالات ميزان المدفوعات نذكر[2]:

- التغيرات الاقتصادية العالمية: تغيرات في أسعار النفط أو السلع الأساسية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الصادرات والواردات.
- الأزمات الاقتصادية العالمية قد تؤثر على الطلب على صادرات الدولة.
- السياسات الاقتصادية المحلية: سياسات الحكومة مثل فرض ضرائب مرتفعة على الواردات أو تحفيز الصادرات يمكن أن تؤثر في حسابات الميزان.
- السياسات النقدية مثل تقليل الفائدة أو تثبيت العملة يمكن أن تؤثر في التدفقات المالية.

[1] Ibid
[2] Robert M. Dunn JR. And John H. Mutti, International Economics, Fifth Edition, published by routledge 2000. P: 99

- التغيرات في سعر العملة: تراجع قيمة العملة الوطنية قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات وارتفاع العجز في الحساب الجاري. ارتفاع قيمة العملة قد يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، مما يزيد من العجز.
- الأحداث السياسية: الأزمات السياسية قد تؤدي إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية أو تزايد المخاوف من المخاطر الاقتصادية، مما يؤثر سلبًا على الحسابات المالية.

كما انه من أبرز أنواع الاختلالات التي قد تظهر في ميزان المدفوعات نذكر[1]:

1- **الاختلال في الحساب الجاري**: يحدث عندما تكون المدفوعات أكبر من الإيرادات (عجز في الحساب الجاري) أو عندما تكون الإيرادات أكبر من المدفوعات (فائض في الحساب الجاري). يشمل الحساب الجاري المعاملات التجارية مثل الصادرات والواردات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات المالية مثل الحوالات الدولية.
2- **الاختلال في الحساب الرأسمالي والمالي**: يحدث عندما تكون التدفقات الرأسمالية، مثل الاستثمارات الأجنبية، أكبر أو أقل من احتياجات الاقتصاد. عجز في الحساب الرأسمالي قد يشير إلى أن الدولة تعتمد على التمويل الخارجي لتلبية احتياجاتها.
3- **الاختلال في ميزان المدفوعات الإجمالي**: يحدث عندما تكون مجموع المدفوعات والمداخيل في الدولة غير متوازنة على المدى الطويل، مما يؤدي إلى اختلالات في استقرار العملة.

تؤدي هذه الاختلالات إلى مشكلات اقتصادية قد تتطلب تدخلات سياسية مثل تعديل السياسات النقدية أو المالية.

كما أنه يمكن تقسيم اختلالات ميزان المدفوعات إلى أنواع مختلفة، بالنظر الى الأسباب التي قد تؤدي إليها على النحو التالي:

- **الاختلال في الحساب الجاري:** الحساب الجاري في ميزان المدفوعات يتضمن جميع المعاملات التي تتعلق بالسلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات الأحادية (مثل الحوالات المالية من العمال المهاجرين أو المساعدات الدولية) والدخل الاستثماري (مثل الأرباح والفوائد)

أ- **العجز في الحساب الجاري** : يحدث العجز عندما تكون قيمة الواردات (من السلع والخدمات والدخل) أكبر من قيمة الصادرات والتحويلات التي تتلقاها الدولة. يمكن أن ينتج عن:

- زيادة واردات السلع والخدمات مقارنة بالصادرات.
- انخفاض في الطلب العالمي على الصادرات.
- ارتفاع المدفوعات المالية المتعلقة بالفوائد على الديون الخارجية.

يؤدي العجز المستمر إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي أو سحب الاحتياطيات من العملات الأجنبية لتغطية الفرق، مما قد يسبب ضغوطاً على قيمة العملة المحلية.

[1] Ibid

- **الفائض في الحساب الجاري** : يحدث الفائض عندما تكون قيمة الصادرات والتحويلات أكبر من الواردات. قد يحدث الفائض نتيجة:

  - زيادة الطلب على صادرات الدولة.
  - انخفاض الواردات بسبب ضعف الطلب الداخلي أو تقييد الاستيراد.

يمكن أن يؤدي الفائض إلى زيادة الاحتياطيات من العملة الأجنبية، مما يساعد في تعزيز قيمة العملة المحلية.

ب- **الاختلال في الحساب الرأسمالي والمالي:** الحساب الرأسمالي والمالي يسجل المعاملات التي تشمل تدفقات رأس المال، مثل الاستثمارات المباشرة، القروض، والمعاملات المالية الأخرى.

- **العجز في الحساب الرأسمالي والمالي**: يحدث العجز في هذا الحساب عندما تتجاوز التدفقات المالية الداخلة (مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة) التدفقات المالية الخارجة (مثل الاستثمارات في الخارج أو سداد الديون). ينتج العجز عادةً عن:

- ارتفاع حجم الديون الخارجية أو احتياجات تمويلية مرتفعة
- ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب المخاطر الاقتصادية أو السياسية.

هذا العجز قد يؤدي إلى الحاجة إلى زيادة الاقتراض من الخارج، مما يزيد من الديون الخارجية.

- **الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي**: يحدث الفائض عندما تتجاوز التدفقات المالية الداخلة التدفقات الخارجة. يمكن أن يحدث هذا بسبب:

- جذب استثمارات أجنبية كبيرة.
- تزايد العوائد من الاستثمارات الخارجية التي قامت بها الدولة.

يؤدي الفائض إلى تحسين الوضع المالي للدولة وزيادة قدرتها على تمويل عجزها في الحساب الجاري.

ت-**الاختلال في ميزان المدفوعات الإجمالي:** الميزان الإجمالي هو مجموع الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. إذا كان هناك اختلال طويل الأمد بين المدفوعات والواردات في الميزان الإجمالي، فقد تواجه الدولة ضغوطاً اقتصادية كبيرة.

- العجز الإجمالي: يحدث عندما يتجاوز إجمالي المدفوعات (من واردات، استثمارات، دفع ديون) إجمالي الإيرادات (من صادرات، استثمارات خارجية، تحويلات). العجز الإجمالي قد يؤدي إلى:

- زيادة الدين العام أو الديون الخارجية.
- تقليص احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية.

يمكن أن يؤدي العجز الإجمالي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية، ويؤثر على قدرة الدولة في سداد ديونها الدولية.

- **الفائض الإجمالي**: يحدث عندما تتجاوز الإيرادات الإجمالية المدفوعات الإجمالية. هذا يعني أن الدولة قادرة على تحقيق فائض كبير في مواردها من خلال صادرات قوية، استثمارات ناجحة، أو تحويلات مالية ضخمة.

الفائض يعزز من استقرار العملة الوطنية ويقلل من الضغوط المالية و الاقتصادية.

الآثار العامة للاختلالات في ميزان المدفوعات

التضخم: قد يؤدي العجز في الحساب الجاري إلى زيادة ضغوط التضخم إذا كانت الدولة تعتمد على استيراد السلع الأساسية.

تقلبات العملة: العجز المزمن قد يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

الديون الخارجية: العجز المستمر في الميزان قد يستدعي الاقتراض من الخارج، مما يزيد من عبء الديون.

إذن، اختلالات ميزان المدفوعات يمكن أن تكون نتيجة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية تؤثر على الوضع المالي للدولة.

خامسا- بعض الطرق والاليات المعتمدة في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات: تتم عبر عدة طرق نذكر منها[1]:

1- **تعديل سعر الصرف:** يمكن للدول تعديل سعر صرف عملتها الوطنية لمواجهة اختلالات ميزان المدفوعات. على سبيل المثال، إذا كانت الدولة تواجه عجزاً في ميزان المدفوعات (أي أن المدفوعات إلى الخارج أكثر من الإيرادات من الخارج)، قد تقوم بخفض قيمة عملتها. هذا يقلل من قيمة الواردات ويزيد من الصادرات، مما يعزز الصادرات ويساهم في تحسين الميزان. مثال: خفض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار في أوقات سابقة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

2- **السياسات النقدية والمالية:** من خلال السياسات النقدية يمكن للبنك المركزي خفض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار المحلي وزيادة الطلب على العملة الوطنية، مما يساهم في تحسين الميزان، اما السياسات المالية: تقليص الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب قد يساعد في تقليل العجز. مثال: قامت العديد من البلدان مثل تركيا بخفض أسعار الفائدة لمحاربة التضخم والحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات.

3- **إجراءات تعزيز الصادرات:** تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة تنافسية السلع المحلية في الأسواق الدولية يمكن أن يساعد في زيادة الصادرات وتقليل العجز التجاري. مثال: الصين عملت على تقوية صناعاتها التصديرية عن طريق تقديم دعم حكومي، مما جعل صادراتها تنمو بسرعة.

4- **تحسين شروط التجارة**:: تحسين شروط التبادل التجاري (أي تحسين أسعار الصادرات بالنسبة للواردات) يمكن أن يعزز الدخل من الصادرات ويقلل من العجز التجاري. مثال: ارتفاع أسعار النفط قد يساعد البلدان المصدرة للنفط مثل السعودية على تحسين ميزان مدفوعاتها.

[1] Peter H. Lindert, International Economics, published by Richard D. Irwin, INC. Eighth Edition 2002. P: 163

5- **جذب الاستثمارات الأجنبية:** زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تساهم في تقليل عجز ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة. مثال: الإمارات العربية المتحدة تحسنت بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات متعددة، مما ساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

6- **إعادة هيكلة الديون:** إذا كان عجز ميزان المدفوعات مرتبطاً بارتفاع الدين الخارجي، يمكن للبلد التفاوض مع الدائنين لإعادة هيكلة الديون، مما يخفف العبء المالي ويقلل من الحاجة إلى المدفوعات الخارجية. مثال: خلال الأزمات الاقتصادية في الدول النامية مثل الأرجنتين، تم التفاوض مع الدائنين لإعادة هيكلة الديون بهدف تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات.

7- **إجراءات التوسع في التعاون الدولي والمساعدات المالية**: الدول يمكن أن تحصل على قروض ومساعدات مالية من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. هذه المساعدات يمكن أن تساعد في تحسين ميزان المدفوعات. مثال: مصر في العقد الأخير تلقت قروضًا من صندوق النقد الدولي لتعزيز احتياطاتها من العملات الأجنبية وتحسين الوضع المالي والاقتصادي.

8- **السياسات التجارية (الحواجز الجمركية والدعم الحكومي)** : الحواجز الجمركية مثل الرسوم والضرائب على الواردات، يمكن أن تقلل من واردات السلع، مما يساعد في تحسين ميزان المدفوعات. مثال: الولايات المتحدة استخدمت سياسات الحواجز الجمركية ضد الصين في عهد الرئيس دونالد ترامب لتقليل العجز التجاري.

9- **التنمية المستدامة والابتكار**: التركيز على الاقتصاد الأخضر: يمكن للدول تعزيز القطاعات المستدامة مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، التي لا تقتصر على تحسين الميزان التجاري فقط، ولكن تساهم أيضًا في تقليل الاعتماد على واردات الطاقة. مثال: الدول مثل الدنمارك وفنلندا حققت تقدماً في الطاقة المتجددة والتقنيات البيئية، مما ساعدها على تقليل التكاليف المرتبطة بالوقود الأحفوري.

10- **التحكم في تدفقات رأس المال**: التحكم في التدفقات المالية: الدول قد تفرض قيودًا على تدفقات .0رأس المال أو ترفع القيود لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وذلك لتحسين وضعها المالي. مثال: بعض الدول مثل الهند قامت في الماضي بفرض قيود على تدفقات رأس المال للحد من الأزمات المالية.

المحور الرابع: سعر الصرف الاجنبي

تمهيد

يمثل سعر الصرف نافذة لفهم مدى تنافسية الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية، إذ يؤدي تغيّره إلى تأثيرات واسعة النطاق، تشمل تكلفة الواردات والصادرات، القدرة الشرائية، والدين الخارجي. وتتبنى الدول سياسات مختلفة لإدارة سعر الصرف، تتراوح بين أنظمة سعر الصرف الثابت، التي توفر استقرارًا نسبيًا على حساب المرونة، وأنظمة سعر الصرف العائم، التي تتكيف مع العرض والطلب في الأسواق.

يتأثر سعر الصرف بعوامل عديدة، منها المؤشرات الاقتصادية مثل معدلات التضخم وأسعار الفائدة، بالإضافة إلى العوامل السياسية والتغيرات في السوق العالمية. في الوقت نفسه، قد يؤدي عدم استقرار أسعار الصرف إلى زعزعة الاقتصاديات الوطنية، مما يتطلب من الحكومات والبنوك المركزية تبني سياسات فعالة لضمان الاستقرار المالي.

يهدف هذا الجزء إلى استكشاف مفهوم سعر الصرف الأجنبي وأبعاده الاقتصادية، مع تحليل العوامل المؤثرة فيه وتداعياته على الاقتصاد المحلي والعالمي، كما يتناول الأدوات والسياسات المستخدمة لإدارة سعر الصرف وتأثيراتها على تعزيز النمو الاقتصادي. يمثل هذا الموضوع أحد أهم القضايا في الاقتصاد الدولي، نظرًا لدوره الحاسم في تشكيل التوازنات الاقتصادية بين الدول في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة.

اولا- مدخل مفاهيمي حول سعر الصرف

1- تعريف سعر الصرف: يقصد بسعر الصرف هو سعر احدى العملات مقارنة بسعر عملة اخرى، اي بمعنى اخر عدد الوحدات التي ينبغي التخلي عنها مقابل الحصول على وحدات نقدية من عملة اخرى، وعليه يمكن القول ان سعر الصرف هو ثمن عملة مقومة بعملة اخرى[1].

كما يعرف على انه سعر وحدة من العملة الاجنبية بدلالة العملة المحلية او بمعنى اخر سعر عملة دولة ما مقابل دولة اخرى[2].

[1] رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص: 120.
[2] زيات عادل، اقتصاديات أسعار الصرف وادارة المخاطر، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2022، ص-ص : 13-14

يفهم سعر الصرف الاجنبي بانه قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة اجنبية، او انه قيمة وحدة واحدة من عملة اجنبة مقابل وحدات من عملة وطنية، مثلا: 1 دولار مقابل 0.54 جنيه ، او 1 جنيه مقابل 1.85 دولار[1].

2- **اشكال وانواع سعر الصرف:** ينقسم سعر الصرف الى عدة انواع واشكال نذكر منها:

أ- سعر الصرف الاسمي الثنائي:

هو السعر النسبي بين عملتين او هو عبارة عن سعر عملة اجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، كما يعرف ايضا بانه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الاخرى خلال فترة زمنية دون ابراز القوة الشرائية للعملة، اي عدد الوحدات التي يتم على اساسها مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة اخرى مثل 1 دولار = 5دج ، 1 يورو = 0.5 دولار. وذلك نتيجة تلاقي قوى العرض والطلب في سوق الصرف الاجنبي[2] . وينقسم بدوره الى نوعين هما: سعر صرف رسمي المعترف به لدى السلطات الرسمية في تسوية المعاملات التجارية وسعر صرف موازي المعمول به في الاسواق الموازية.

ب-سعر الصرف الثنائي الحقيقي: يظهر من خلال سعر الصرف الحقيقي اسعار السلع والخدمات في البلدين، اي انه يقيس القدرة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الاجنبية. كما يمكن التعبير عليه بعدد الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية كما يعرف ايضا على انه نسبة الاسعار المحلية بالعملة المحلية الى الاسعار الاجنبية بالأسعار المحلية[3].

يتحدد سعر الصرف الثنائي الحقيقي من خلال تفاعل بين التغيرات على مستوى سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم، ويعبر عليه بالعلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي الثنائي= سعر الصرف الاسمي (مؤشر السعار المحلية/ مؤشر الاسعار الاجنبية)

مثال: لدينا (X) تباع في من الجزائر ومصر وسعرها كان في البلدين كما يلي:

Xdz = 160 دج

Xeg= 50 جنيه

[1] هوشيار معروف، المرجع السابق، ص: 281.
[2] زيات عادل المرجع السابق، ص: 14.
[3] زيات عادل المرجع السابق، ص: 15.

سعر الصرف الاسمي خلال نفس الفترة 1 دج = 2.5 جنيه

يتم حساب سعر الصرف الحقيقي كالتالي:

تحويل سعر السلعة (X) في مصر من الجنيه الى دج باستخدام سعر الصرف الاسمي

سعر الصرف الاسمي Xeg = Xeg

Xeg = 50 *2.5

سعر الصرف الحقيقي = 2.5 * 100/125

- سعر الصرف الحقيقي < سعر الصرف الاسمي ⟵العملة المحلية مقيمة باقل قيمتها
- سعر الصرف الحقيقي > سعر الصرف الاسمي ⟵العملة المحلية مقيمة بأكبر قيمتها
- سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي ⟵ العملة المحلية مقيمة بقيمتها الحقيقية

ت- **سعر الصرف الفعلي**: يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات اخرى في فترة زمنية معينة مقارنة بنسبة الاساس، اي بمعنى اخر هو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما مقابل عملتين او اكثر، والذي يسمح بمعرفة مدى قوة وضعف عملة ما مقارنة بمجموعة من العملات1، بغرض تحديد ارتفاع او انخفاض عملة معينة مقابل سلع من العملات الاجنبية، ويتم حسابه باستخدام مؤشر laspeyres للأرقام القياسية

$$FERyo = \Sigma Wcn. \frac{ERcnY}{ERcnYo}$$

حيث ان:

FERyo = السعر الفعلي في السنة Yالمراد حسابه

Wcn = معاملات الترجيح للعملة n

ERcnY = سعر الصرف في السنة Y

ERcnYo = سعر الصرف في سنة الاساس

[1] زيات عادل المرجع السابق، ص: 16.

مثال توضيحي: واردات الجزائر في سنة 2022 مع اهم الشركاء التجاريين

جدول 5: مثال افتراضي لواردات الجزائر الوحدة: مليار دولار

البلد	قيمة الواردات
و.م.أ	20.5
الاتحاد الاوربي	16.9
UK	8
كندا	3.6
اليابان	2.4
الصين	1.2
المجموع	52.6

المصدر: زيات عادل المرجع السابق، ص: 15. بتصرف

جدول 6: مثال افتراضي حول اسعار الصرف

البلد	سنة الاساس	2022
و.م.أ	79.35	90.42
الاتحاد الاوربي	87.66	94.33
UK	84.34	74.86
كندا	51.13	53.96
اليابان	1.87	1.22
الصين	14.5	11.4

المصدر: زيات عادل المرجع السابق، ص: 17. بتصرف

كيفية حساب سعر الصرف الفعلي: تتم على النحو التالي:

- حساب المعامل الترجيحي Wcn-
- حساب معامل الترجيح للدولار الامريكي

$$\text{Wusa} : \frac{\text{ImPUSA}}{\sum \text{img}} = \frac{20.5}{52.6} = 38.97$$

$$= (38.97 * 1.13) + (32.12*1.07) + (15.20 * 0.88) + (6.84* 1.05) + (4.56 * 0.65) + (2.28 * 0.78) = 44.03 +34.36 + 13.37 + 7.18 + 2.96 +1.72 = \mathbf{103.67}$$

اي ان قيمة العملة انخفضت مقابل اهم عملات الشركاء التجاريين

- السعر الفعلي < 100 ⟵ انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملات اهم الشركاء
- السعر الفعلي = 100 ⟵ قيمة العملة المحلية ثابتة مقابل عملات الشركاء
- السعر الفعلي > 100 ⟵ قيمة العملة المحلية ارتفعت مقابل عملات الشركاء التجاريين

3- **ادواروظائف سعر الصرف**: نوجزها فيما يلي[1]:

- **الوظيفة القياسية:** من خلال السماح بمقارنة اسعار السلع المحلية بأسعار السلع المتشابهة في دول اخرى.
- **الوظيفة التطويرية:** من خلال استخدام سعر الصرف في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية من خلال توفير اسعار صرف قياسية عند القيام بعمليات الاستيراد والتصدير
- **الوظيفة التوزيعية:** في حالة حدوث انخفاض في قيمة عملة ارتكازية في الدول الشريكة لهذه الدولة سوف تستفيد، وفي حالة ارتفاع قيمة العملة الارتكازية فان الدول الشريكة فان الدول الشريكة سوف تدفع المزيد من هذه العملة تمثلا لاستيرادها.

ثانيا- سوق الصرف الاجنبي

1- **تعريف سوق الصرف الاجنبي:** يعرف على انه انتقاء البائعين والمشترين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان، وذلك وفق معلومات واليات وانظمة معينة للإفادة من فروقات الاسعار او لما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والاصول المادية والموارد الاخرى [2].

2- **خصائص سوق الصرف الاجنبي:** نذكر من بينها ما يلي[3]:

- العمل بشكل مستمر ويومي نظرا لارتباطهما بتطور شبكات الاتصالات الدولية وانخفاض التكاليف، بالشكل الذي يسمح بتعدد المهام خارج قيود الزمان والمكان.
- تحديد اسعار الصرف الاجنبي للعديد من العملات المعومة جراء التغيرات الحاصلة في قوى العرض والطلب.

[1] زيات عادل المرجع السابق، ص: 19.
[2] هوشيار معروف، المرجع السابق، ص-ص: 281- 282
[3] المرجع نفسه.

- التقلبات الحاصلة في شؤون الصرف الاجنبي تكون بمثابة انعكاس لتقلبات اسواق السلع والخدمات والاصول المالية والموارد الاخرى، لارتباط الطلب والعرض على العملات الاجنبية لهذه الاسواق.
- اغلب عمليات التبادل في اسواق الصرف الاجنبي تخضع لترتيبات منظمة وفق انظمة سائدة، احدها يرتكز على الصفقات التي تتم ما بين البنوك التجارية او اسواق التجزئة والوسطاء الماليين، والاخر يهتم بالتعاملات التي تتم ما بين البنوك وزبائنها.

3- **العوامل المؤدية الى تطور سوق الصرف الاجنبي:** عرفت اسواق الصرف الاجنبي منذ ثمانيات القرن الماضي تحولات كبيرة من حيث التنوع والتوسع والانتشار وذلك نتيجة لعدة عوامل نذكر منها[1]:

- تطور تكنولوجيا المعلومات بمختلف ادواتها واجهزتها وشبكاتها ونظمها ومؤسساتها، والذي ساهم في تعزيز قدرات الاسواق المعنية على خزن وتحليل ونشر المعلومات، وكذلك تسهيل اجراءات تحويل وتعديل الاسعار.
- ظهور اسواق جديدة واشكال متعددة للاستثمارات المالية الدولية، والتي زادت من درجة التأكد في المعاملات الاقتصادية التي شهدت هي الاخرى تطورا، و من ابرز هذه الاسواق سوق المشتقات لعقود المستقبليات والاجليات (Derivative Market Futures Forwards) والخيارات (Options) والمقايضات (Swaps)
- بروز اسواق اليورو والدولار منذ خمسينات القرن الماضي وتعاظمهما حقق تراكم متزايد للأرباح المصرفية وهو ما زاد بالتأكيد من توسع اسواق الصرف الاجنبي.
- تزايد فاعلية سوق المصارف المشتركة (Interbank Market) للعملات الاجنبية وهي سائدة في مدن عالمية مثل لندن ونيويورك والتي لا تربطها مواقع مركزية ولا ساعات معينة ومجالس ادارة ولا فوائد محددة، هي بمثابة سوق جملة تحقق وفرات ذات الحجم الكبير تعتمد على الوسائل الالكترونية والوسائل الحديثة والانظمة المرنة تتم من خلالها تبادلات نقدية يشترك فيها الاف البنوك في العالم.

4- انواع انظمة الصرف: نظام الصرف يعرف على انه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الاجنبي وما لذلك من تأثير على سلوك سعر الصرف[2] .

---

[1] المرجع نفسه.
[2] زيات عادل، المرجع السابق، ص: 55.

أ- **نظام اسعار الصرف الثابتة:** على عكس ما يحصل في اسعار الصرف الحرة، فأسعار الصرف الثابتة لا يسمح لها بالتقلبات في السوق التجارية للتغيرات اليومية في الطلب والعرض[1] وبدلا من ذلك تقوم الحكومة بتثبيت قيمة العملة.

وعليه فانه في اطار تثبيت الحكومات النمط نجد ان اسعار الصرف تكون ثابتة وتتحرك في اطار هامشي ضيق، حيث تتدخل السلطات النقدية في تحديد مستويات الاسعار بشكل مسبق.

فتجد ان البنك المركزي الاوروبي يمكن ان يثبت سعر الصرف عند المستوى 1 دولار = 1 يورو او 1يورو = 1 دولار وذلك من خلال وضع حدود قصوى ودنيا لسوق الصرف ويسمح لأسعار الصرف ان تتقلب فيما بين تلك الحدود من خلال بيع وشراء الدولارات في اسواق العملات الدولية[2]. وهو يمكن

جدير بالذكر انه عند قيام البنك المركزي بشراء الدولارات وبيع اليوروهات فان احتياطاته من النقد الاجنبي سوف ترتفع وكذلك فان عرض النقود مقاسا باليورو سوف يتوسع، والعكس عند القيام ببيع الدولارات وشراء اليوروهات فان الاحتياطي من النقد الاجنبي سوف ينخفض ويتقلص عرض النقود[3]، وبالرجوع الى تصنيف صندوق النقد الدولي الى انظمة الصرف الثابتة فانه يقوم بتقسيمها الى[4]:

- **انظمة الربط المحكم** : والتي تنقسم الى:

- **الدولرة**: التي تستخدم فيها العملة الاجنبية في التداول، اضافة الى العملة المحلية المتداولة، وهنا يمكن استخدام ليس فقط الدولار كعملة احلال بل يمكن اللجوء الى عملات اجنبية اخرى.
- **مجلس العملة (صندوق الاصدار):** نظام نقدي يستند الى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة اجنبية محددة بسعر الصرف الثابت مع فرض قيود على سلطة الاصدار لضمان الوفاء بالالتزامات والغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالرقابة النقدية او المقرض الاخير. يتم اللجوء الى هذا النوع من الانظمة في حالة الظروف الاقتصادية الصعبة مثل التضخم الجامح.
- **الاتحاد النقدي**: يقوم على استخدام لمجموعة من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد مثل ما هو حاصل في الاتحاد النقدي الاوربي.

---

[1] موردخاي كريانين، المرجع السابق، ص: 277
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.
[4] زيات عادل المرجع السابق،.ص-ص: 58-59.

- **التثبيتات التقليدية:** والتي تنقسم الى:

- **الربط بعملة اخرى**: يتم فيها ربط العملة المحلية بعملة بلد اخر، مع القيام بتعديلات دورية في حالة ظهور اختلالات. في العادة يتم الاعتماد على العملات الارتكازية التي تتسم بالقوة والاستقرارية.
- **الربط بسلة من العملات:** يتم فيها ربط العملة المحلية بسلة من العملات وذلك على اساس كثافة التجارة البينية مع الدول او حقوق السحب الخاصة (DTS) لصندوق النقد الدولي، حيث يوفر هذا النظام امكانية المحافظة على سعر الصرف الحقيقي وتحقيق الاستقرار النسبي في سوق الصرف.

ب- **انظمة الصرف المعومة (المرنة):** هو ذلك النظام الذي يفسح فيه المجال لقوى العرض والطلب بتحديد سعر العملة باعتبار العملة كأي بضاعة في السوق. ومن خلال اسواق الصرف يساعد نظام التعويم على استقرار ميزان المدفوعات. وينقسم بدوره الى:

- **التعويم الموجه(غير النظيف او المدار) :** يتم فيه تدخل السلطات النقدية في اسواق الصرف الاجنبي عن طريق بيع وشراء للعملات قصد التأثير على قيمة عملتها بغرض تحديد هدف معين.
- **التعويم الحر(النظيف):** ترك السلطات النقدية لسعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب في السوق.

يكمن الاختلاف بين سعر الصرف الحر والمدار فيما يلي[1] :

- في ظل نظام الصرف الحر يتحدد سعر الصرف عند قيمة ينتج عنها توازن في ميزان المدفوعات الامر الذي لا يوجد في نظام الصرف المدار اين يمكن ان يكون هناك تدخل من قبل البنك المركزي يؤدي الى الابتعاد عن سعر الصرف التوازني.
- في ظل نظام الصرف الحر لا تتراكم الاحتياطات ولا توجد الحاجة اليها حيث يساوي سعر الصرف بين ما هو معروض ومطلوب من العملات الاجنبية، وبالعكس في حالة ادارة سعر الصرف فان الاحتياطات النقدية تكون غاية في الاهمية، حيث يتم تراكمها بغرض الحد من التقلبات فيها.

ت- **انظمة الصرف الوسطية**: هي تلك الانظمة التي تقع ما بين انظمة الصرف الثابتة والمرنة، والتي اعتبرت بمثابة انظمة تعطي فرص للدول في مواجهة الصدمات الخارجية باعتبارها تظم عناصر ثابتة واخرى مرنة، وتنقسم بدورها الى[1]:

[1] موردخاي كريانين، المرجع السابق، ص: 286.

- **ترتيبات تقليدية اخرى من نوع الربط الثابت**: يتم فيها وضع ترتيبات لربط العملة المحلية على اساس سعر ثابت بعملة بلد آخر او بسلة عملات لاهم الشركاء التجاريين او الماليين، حيث يكون السعر المركزي قابل للإلغاء ويسمح لسعر الصرف بالتحرك في حدود قيمة تقل عن (± 1٪) حول سعر الصرف المركزي او تظل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق مقداره 2٪ لمدة 3 اشهر على الاقل، ويبقى تدخل السلطة النقدية وارد حسب الحاجة مع المحافظة على بعض الاستقلالية والبنك المركزي بأداء وظائفه التقليدية وامكانية تعديل مستوى سعر الصرف بمعدل تواتر غير مرتفع نسبيا.
- **اسعار الصرف المربوطة ضمن نطاق تقلبات افقية**: تظل قيمة العملة مرتبطة ضمن نطاق لا يقل عن (± 1٪) حول السعر المركزي الثابت او يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف اكثر من 2٪، مثلما كان معمول به في الية سعر الصرف الاوربية الثابتة في 1 جانفي 1999.
- **نظم الربط الزاحف:** حسب هذا النظام يمكن تعديل قيمة العملة بشكل دوري وبشكل طفيف وثابت بالنظر الى التغيرات والتقلبات نتيجة فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين وحيث يفرض هذا النمط من النظام نفس القيود تعتمد في نظام الربط الثابت على السياسة النقدية.
- **اسعار الصرف المربوطة ضمن نطاق تقلبات زاحفة**: نجد ان قيمة العملة وفقا لهذا النظام تتحرك ضمن هوامش للتقلب لا تقل عن (± 1٪) حول السعر المركزي او يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا سعر الصرف اكثر من 2٪ مع تعديل السعر المركزي او هوامش التقلب دوريا بمعدل ثابت حيث يفرض هذا النمط قيودا السياسة النقدية، ودرجة الاستقلالية فيه تعبر على مدى اتساع نطاق التقلب فيه.

في الاخير يجدر الاشارة الى أنه وفقا لإحصائيات التمويل الدولي لصندوق النقد الدولي فانه يتم تصنيف انظمة الصرف الى ثلاث مجموعات اساسية:

- الاسعار المثبتة بالكامل
- الاسعار المعومة

[1] زيات عادل المرجع السابق، ص-ص: 61-62

- النظم الوسطية

كما انه عند المقارنة بين اسعار الصرف الثابتة واسعار الصرف المعومة يمكن النظر اليها على انها مستمرة وليست ضمن مجموعتين مستقلتين، حيث يمكن ان يكون سعر الصرف معوما بحرية تامة والعكس تماما يمكن ان يكون ثابتا بشكل كامل، كما انه يمكن ان يتعرض التعويم الى التدخل من قبل البنك المركزي حيث كلما زادت درجة التدخل كلما تحركنا تدريجيا اتجاه نظام سعر الصرف الثابت والعكس من خلال وضع نافذة (هامش) يمكن لسعر الصرف الثابت ان يتحرك ويتقلب في حدودها، حيث كلما اتسعت تلك النافذة كلما اتجهنا تدريجيا اتجاه السعر المعوم وعند انعدام التدخل الحكومي يصبح نظام سعر الصرف حرا[1].

[1] موردخاي كريانين، المرجع السابق، ص: 286.

المحور الخامس: النظام التجاري العالمي

تمهيد:

النظام التجاري العالمي يشير إلى مجموعة القواعد والمؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول، بهدف تعزيز التجارة الدولية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يمثل هذا النظام إطارًا يتم من خلاله التفاعل بين الدول والشركات والأفراد في تبادل السلع والخدمات عبر الحدود.

ظهر النظام التجاري العالمي بشكله الحديث بعد الحرب العالمية الثانية مع إنشاء اتفاقية الجات (GATT) في عام 1947، والتي تطورت لاحقًا لتصبح منظمة التجارة العالمية (WTO) عام 1995. تهدف هذه المنظمة إلى تسهيل التجارة، تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وضمان المنافسة العادلة. كما تسعى إلى حل النزاعات التجارية بين الدول من خلال آليات فعالة ومنظمة.

يعتمد هذا النظام على مبادئ أساسية مثل عدم التمييز :من خلال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية(MFN) ، الذي يضمن أن أي امتياز تمنحه دولة لأخرى يجب أن يعمم على جميع الأعضاء و الشفافية:من خلال الالتزام بالإبلاغ عن السياسات التجارية، بالاضافة الى التفاوض متعدد الأطراف :للوصول إلى اتفاقات تخدم مصالح جميع الأعضاء، وكذلك تحرير التجارة عبر تقليل الحواجز أمام السلع والخدمات.

كما تجدر الاشارة ال انه بالرغم الفوائد الكبيرة التي جلبها النظام التجاري العالمي مثل تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التكامل الاقتصادي بين الدول، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة مثل تصاعد النزاعات التجارية وتأثير السياسات الحمائية، وكذلك التفاوت الكبير بين الدول المتقدمة والنامية وتأثيرات العولمة على الاقتصادات المحلية. إن فهم النظام التجاري العالمي وديناميكياته يتطلب تحليل الأدوار التي تلعبها المؤسسات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بالإضافة إلى دراسة تأثير القوى الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، والاتحاد الأوروبي.

اولا- مدخل مفاهيمي للنظام التجاري العالمي

1- **الخلفية التاريخية لتحرير التجارة الدولية:** تحرير التجارة الدولية يشير إلى تقليل أو إزالة القيود والحواجز المفروضة على التجارة بين الدول، مثل الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإجراءات التنظيمية الأخرى. الهدف الأساسي هو تعزيز التجارة العالمية وتشجيع التبادل الاقتصادي. لتحرير التجارة خلفية تاريخية طويلة تطورت عبر القرون[1]:

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص.223

أ- الفترة القديمة والقرون الوسطى: عرفت مايلي:

- التجارة عبر الحضارات القديمة: الحضارات مثل مصر القديمة، وبلاد الرافدين، والصين، والهند اعتمدت على التجارة الدولية لنقل السلع مثل التوابل، الحرير، والمعادن، اين كانت التجارة كانت محدودة ومحصورة غالبًا بسبب الحواجز الطبيعية والسياسية.

- طريق الحرير (القرن الثاني قبل الميلاد): فتح شبكات التجارة بين آسيا وأوروبا، لكنه واجه تحديات من الحواجز السياسية مثل الجمارك أو النزاعات بين الإمبراطوريات.

ب- **عصر الكشوف الجغرافية (القرن 15-17) وبداية التوسع التجاري**: مع الكشوف الجغرافية خاصة من قبل البرتغاليين والإسبان، توسعت التجارة الدولية حيث قامت الدول الأوروبية باستعمار مناطق متعددة لاحتكار الموارد والسيطرة على طرق التجارة.

- النظام التجاري المركنتيلي:(Mercantilism) : في القرن الـ16 والـ17، ركزت الدول على تعزيز صادراتها وتقليل وارداتها، مما أدى إلى تقييد التجارة وفرض الرسوم الجمركية العالية.

ت- **الثورة الصناعية (القرن 18-19):** أدى التصنيع إلى زيادة الإنتاجية، مما حفز الحاجة إلى أسواق جديدة وموارد خام اين بدأت دول مثل بريطانيا تدعو إلى تحرير التجارة، استجابة لزيادة الإنتاج، خاصة بعد إلغاء قوانين الذرة في بريطانيا سنة (1846) والتي كانت هذه خطوة كبيرة نحو تحرير التجارة، حيث ألغيت القيود المفروضة على استيراد الحبوب.

ث- الحقبة الحديثة (القرن 20) وبين الحربين العالميتين: شهدت التجارة الدولية انتكاسات كبيرة بسبب الأزمات الاقتصادية مثل الكساد الكبير (1929)، حيث فرضت الدول قيودًا كبيرة على التجارة وصولا الى ابرام اتفاقية الجات (1947) بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أُنشئت لتقليل الحواجز التجارية وتعزيز تحرير التجارة بين الدول وكانت أساسًا للنظام التجاري العالمي الحديث.

- الانتقال من الجات إلى منظمة التجارة العالمية (1995): تأسست منظمة التجارة العالمية لتعزيز تحرير التجارة على مستوى أوسع وتنظيم النزاعات التجارية بين الدول.

ج- العولمة (القرن 21): عرفت مايلي[1] :

- **تعزيز تحرير التجارة:** شهد العالم تسارعًا في إزالة القيود التجارية نتيجة للعولمة.
- إنشاء اتفاقيات تجارية إقليمية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والاتحاد الأوروبي(EU)
- التحديات الحديثة: برغم تحرير التجارة، ظهرت نزاعات مثل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وعودة بعض الدعوات للحمائية الاقتصادية بسبب الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19.

[1] محمد صفوت قابل، اقتصاديات التجارة ، الجزء الاول تحرير التجارة الدولية، دار الحكمة للنشر و التوزيع، جمهورية مصر العربية، 2003 ، ص. 172

1- أهداف تحرير التجارة الدولية: نوجزها فيمايلي[1]:

- تعزيز النمو الاقتصادي العالمي.
- زيادة التنافسية والكفاءة الإنتاجية.
- تحسين رفاهية المستهلكين من خلال توفير منتجات متنوعة بأسعار منخفضة.
- تعزيز التعاون بين الدول.

ثانيا – مدخل مفاهيمي للمنظمة العالمية للتجارة

1- **الخلفية التاريخية لنشأة المنظمة العالمية للتجارة:** بعد الحرب العالمية الثانية (1945)، أدركت الدول أهمية التعاون الاقتصادي لتجنب الحروب ولتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي تم تأسيس عدة مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي(WB)، بالإضافة إلى محاولة إنشاء منظمة دولية للتجارة.

2- **اتفاقية الجات:** كان الهدف من انشاء اتفاقية الجات هو تقليل الحواجز الجمركية وتعزيز التجارة بين الدول واستمرت حتى عام 1994، لكنها كانت محدودة في صلاحياتها وغير شاملة لبعض القطاعات (مثل الزراعة والخدمات ..)

3- **ظهور منظمة التجارة العالمية سنة(1995):** خلال جولة أوروغواي ما بين الفترة (1986-1994)، وهي واحدة من جولات مفاوضات الجات، اتفقت الدول على الحاجة إلى كيان دائم لتنظيم التجارة العالمية بشكل شامل، وكان ذلك في 1 يناير 1995، تأسست منظمة التجارة العالمية (WTO)خلفًا لاتفاقية الجات، لتكون المؤسسة الدولية المسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي.

4- أسباب تأسيس المنظمة: نذكر منها مايلي:

- الحاجة إلى إطار دائم وشامل ينظم التجارة الدولية؛
- معالجة القضايا التجارية الجديدة (مثل تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية)؛
- تقوية آليات فض النزاعات التجارية بين الدول.

5- أهداف منظمة التجارة العالمية: نذكر منها[2]:

- تحرير التجارة الدولية: تقليل أو إزالة الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية لتعزيز تدفق السلع والخدمات.

- خلق نظام تجاري متعدد الأطراف: توفير إطار قانوني ومؤسسي لتنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

[1] السيد محمد احمد السريتي، المنظمات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 198

[2] Organisation modial du commerce, rapport annuel 2016, p.5

- تعزيز التنافسية العادلة: منع الممارسات التجارية غير العادلة مثل الإغراق (بيع السلع بأسعار أقل من التكلفة) أو تقديم دعم غير مبرر من الحكومات.
- تشجيع التنمية الاقتصادية: مساعدة الدول النامية في الاستفادة من التجارة الدولية لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.
- حماية حقوق الملكية الفكرية: ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال اتفاقية.TRIPS
- تسوية النزاعات التجارية: توفير آلية لحل النزاعات بين الدول الأعضاء بطريقة عادلة ومنظمة.
- .تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي: تقليل التقلبات في التجارة الدولية من خلال وضع قواعد واضحة ومتفق عليها

6- أهم وظائف منظمة التجارة العالمية: نوجزها فيمايلي[1]:

- إدارة الاتفاقيات التجارية الدولية: مثل اتفاقيات السلع، الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية.
- تسهيل المفاوضات التجارية:مساعدة الدول الأعضاء في التفاوض على اتفاقيات جديدة لتحرير التجارة.
- حل النزاعات التجارية: توفير منصة محايدة لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء.
- مراقبة السياسات التجارية: مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء لضمان التزامها بالقواعد.
- تقديم المساعدة للدول النامية: تقديم الدعم الفني وبناء القدرات لمساعدة الدول النامية على الانخراط في التجارة الدولية.

7- أهمية منظمة التجارة العالمية: تبرز اهميتها من خلال[2]:

- تسهم في استقرار الاقتصاد العالمي من خلال وضع قواعد واضحة.
- تعزز التجارة الحرة التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.
- تحمي الدول الضعيفة من السياسات التجارية الضارة.
- تساعد في الحد من النزاعات التجارية بين الدول.

8- **عوامل المساعدة على ظهور منظمة التجارة العالمية:** نشأة منظمة التجارة العالمية (WTO) كانت نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي دفعت الدول إلى إنشاء كيان دائم لتنظيم التجارة الدولية. فيما يلي أبرز العوامل التي ساعدت على نشأة المنظمة[3]:

أ- **الحاجة إلى تنظيم التجارة الدولية:** بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك وعي عالمي بأن التجارة المنظمة تعزز الاستقرار الاقتصادي والسلام الدولي، خاصة بعد فشل منظمة التجارة

---

[1] سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية،أثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية، المكتبة الوطنية، الرياض، ط1 ، 2004 ، 73

[2] أسامة الجدوب ، العولمة و الاقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، 2000 ص.40

[3] Revue de l'organisation mondiale du commerce, 2 édition, mars 1998, p.17

الدولية (ITO) في الأربعينيات خلق فراغًا في مجال تنظيم التجارة، وهنا أدت هذه الحاجة إلى الاعتماد المؤقت على اتفاقية الجات(GATT) ، التي أثبتت مع الوقت أنها غير كافية.

ب- **العولمة الاقتصادية:** النمو السريع للتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، اضافة الى توسع حركة السلع والخدمات عبر الحدود نتيجة لتحسن وسائل النقل والاتصالات، فالعولمة الاقتصادية زادت من الحاجة إلى قواعد موحدة ومنظمة للتجارة.

ت- **قيود اتفاقية الجات (1947)** : اتفاقية الجات كانت تركز بشكل أساسي على السلع الصناعية، ولم تشمل قطاعات رئيسية مثل[1]:

- الخدمات (البنوك، التأمين، النقل)؛
- الزراعة، التي كانت مستثناة إلى حد كبير؛
- حقوق الملكية الفكرية.
- افتقرت الجات إلى آلية فعالة لحل النزاعات التجارية بين الدول، مما دفع إلى تطوير كيان أكثر شمولية.

ث- **التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية:** من بين الاحداث نذكر[2]:

- نهاية الحرب الباردة (1991): تحولت العلاقات الدولية من المواجهة السياسية إلى التعاون الاقتصادي.
- انفتاح الاقتصادات الشيوعية السابقة على التجارة العالمية، مثل روسيا ودول أوروبا الشرقية.
- التكتلات الاقتصادية الإقليمية: ظهور تكتلات مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا دفع إلى الحاجة لتنسيق قواعد التجارة عالميًا لتجنب النزاعات.

ج- **الثورة الصناعية الثانية والعولمة المالية:** والتي جاءت مظاهرها كمايلي:

- التطور التكنولوجي وزيادة الإنتاجية أدى إلى توسع الأسواق العالمية.
- تطور النظام المالي العالمي زاد من أهمية وجود إطار عالمي ينظم التجارة.

ح- **نمو التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية:** من خلال :

- التجارة في الخدمات (مثل البنوك، التأمين، والتكنولوجيا) أصبحت مكونًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي، ولم تغطها اتفاقية الجات؛
- الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى عالمي نتيجة لانتشار التكنولوجيا والصناعات الإبداعية.

خ- **الأزمات الاقتصادية:** نذكر منها:

---

[1] عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، مطبعة رمضان و أولاده، الإسكندرية ، 1999، ص.40

[2] Un commerce ouvert sur l'avenir, , la revue de l'OMC, 2 édition, avril 1998, Genève , p.19

- الكساد الكبير (1929): فرضت الدول سياسات حمائية خلال الأزمة، مما أدى إلى تدهور التجارة العالمية، مما خلق وعيًا بضرورة وجود إطار عالمي للتجارة.
- الأزمات المالية الإقليمية: مثل أزمة الديون في الثمانينيات وظهور الحاجة إلى التعاون الاقتصادي الدولي.

د- **جولة أوروغواي (1986-1994):** خلال هذه الجولة، تم التفاوض على توسيع نطاق اتفاقية الجات لتشمل قطاعات جديدة مثل: الزراعة، الخدمات، الملكية الفكرية، حيث اختتمت الجولة بإنشاء منظمة التجارة العالمية كإطار دائم وشامل.

ذ- **التوجه نحو تقليل الحمائية الاقتصادية:** إدراك الدول أن الحمائية (مثل الرسوم الجمركية المرتفعة والقيود التجارية) تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، وضرورة تعزيز التجارة الحرة كمحرك للتنمية والنمو.

ر- **دور الدول الكبرى والمؤسسات الدولية:** ظهر هذا الدور من خلال:

- دفع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نحو إنشاء منظمة عالمية لتنظيم التجارة.
- دعم مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز التعاون الاقتصادي.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن نشأة منظمة التجارة العالمية كانت نتيجة لتضافر عوامل عديدة، أهمها الحاجة إلى تنظيم شامل وعادل للتجارة الدولية، استجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية، وسد الفجوات التي تركتها اتفاقية الجات. المنظمة أصبحت الآن حجر الأساس للنظام التجاري العالمي.

ثالثا- مبادئ منظمة التجارة العالمية: تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تعزيز التجارة الحرة والعادلة بين الدول الأعضاء. هذه المبادئ تشكل الإطار الذي يحكم عمل المنظمة وتوجيه سياساتها التجارية. فيما يلي مبادئ منظمة التجارة العالمية:

1- مبدأ عدم التمييز: والذي يتشكل من[1]:

أ- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** أي امتياز أو معاملة تفضيلية تمنحها دولة عضو لدولة أخرى يجب أن تُمنح لجميع الأعضاء الآخرين، مثال على ذلك إذا خفضت دولة الرسوم الجمركية على سلعة من دولة معينة، يجب أن تُطبق التخفيض نفسه على جميع الدول الأعضاء.

ب- **المعاملة الوطنية:** يتم معاملة المنتجات الأجنبية معاملة مماثلة للمنتجات المحلية بعد دخولها إلى السوق المحلي، مثلا لا يمكن فرض ضرائب إضافية على المنتجات المستوردة مقارنة بالمنتجات المحلية.

2- **مبدأ تحرير التجارة:** تسعى من خلاله المنظمة إلى تقليل الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية (مثل الحصص)، والذي يتم ذلك تدريجيًا من خلال المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء.

[1] السيد محمد احمد السريتي، المنظمات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 198

3- **مبدأ الشفافية:** على الدول الأعضاء الإفصاح عن سياساتها التجارية والإجراءات التي تؤثر على التجارة عبر تقديم تقارير دورية لمنظمة التجارة العالمية حول السياسات التجارية، حيث ان هذا المبدأ يعزز الثقة بين الدول الأعضاء.

4- **مبدأ الاستقرار واليقين:** تسعى المنظمة إلى تحقيق استقرار في النظام التجاري العالمي، بحيث تكون القواعد واضحة ويمكن التنبؤ بها، كما لا يمكن للدول الأعضاء زيادة الرسوم الجمركية أو فرض قيود تجارية جديدة دون الرجوع إلى المنظمة أو التفاوض مع الأعضاء المتضررين[1].

5- **مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية:** يتم منح الدول النامية والفقيرة معاملة تفضيلية لتشجيع مشاركتها في التجارة العالمية، مثل منح فترات أطول لتنفيذ الاتفاقيات أو تخفيض الرسوم الجمركية على صادراتها من قبل الدول المتقدمة.

6- **مبدأ تسوية النزاعات:** المنظمة توفر آلية فعالة لتسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء بشكل عادل ومنظم والذي يهدف هذا المبدأ إلى منع النزاعات التجارية من التصعيد إلى نزاعات سياسية.

7- **مبدأ التنافسية العادلة:** تسعى المنظمة إلى منع الممارسات التجارية غير العادلة، مثل: الإغراق: بيع المنتجات في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكلفتها، وكذلك الدعم الحكومي غير المشروع الذي يعطي ميزة غير عادلة للصناعات المحلية.

8- **مبدأ التنمية المستدامة:** المنظمة تأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة عند وضع القواعد التجارية، بالإضافة الى كونها تشجع على أن تكون التجارة الدولية وسيلة لتحقيق التنمية البيئية والاجتماعية[2].

على ضوء ما سبق يمكن القول ان مبادئ منظمة التجارة العالمية تهدف إلى خلق نظام تجاري عالمي عادل، شفاف، ومستقر يحقق التوازن بين مصالح الدول المتقدمة والنامية. هذه المبادئ تعمل على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وحماية حقوق الجميع في التجارة الدولية.

رابعا- اتفاقيات تحرير التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة: تشرف منظمة التجارة العالمية على عدد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية وتنظيمها في مختلف القطاعات. هذه الاتفاقيات تشكل الإطار القانوني للنظام التجاري العالمي، وتغطي مجالات متعددة مثل السلع، والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية. فيما يلي أبرز اتفاقيات تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية[3]:

1- **اتفاقية السلع(GATT) :** اسمها الكامل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والهدف منها تخفيض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على السلع وتعزيز التجارة الدولية في السلع الصناعية والزراعية، وجاء في أبرز بنودها مايلي:

---

[1] عادل محمد خليل، منظمة التجارة العالمية ، انشاؤها و الية عملها، مجلة جسر التنمية، ص.2

[2] المرجع نفسه.

[3] عادل أحمد حشيش و آخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص.278.

- تقليل الحواجز الجمركية تدريجيًا؛
- منع القيود الكمية (مثل الحصص)؛
- الشفافية في السياسات التجارية.

أصبحت هذه الاتفاقية جزءًا من النظام الأساسي للمنظمة بعد 1995 لاحقا.

2- **اتفاقية الخدمات(GATS)** : اسمها الكامل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات(GATS) هدفت الى[1]:

- تحرير تجارة الخدمات (مثل البنوك، الاتصالات، السياحة، النقل)
- إزالة القيود التمييزية المفروضة على مقدمي الخدمات الأجانب.

من أبرز بنودها:

- ضمان المعاملة الوطنية لمقدمي الخدمات الأجانب.
- تقليل القيود تدريجيًا على تجارة الخدمات.

3- **اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة(TRIPS)** : كان الهدف من انشائها هو[2]:

- وضع قواعد عالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية (مثل العلامات التجارية، براءات الاختراع، حقوق النشر)؛
- تحقيق التوازن بين حماية حقوق المبدعين وتوفير وصول الدول النامية للتكنولوجيا.

من أبرز بنودها:

- حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى عالمي؛
- إلزام الدول بتطوير تشريعات وطنية متوافقة مع الاتفاقية.

4- **اتفاقية الزراعة:** الهدف منها:

- تنظيم التجارة في المنتجات الزراعية وتقليل الحواجز المفروضة عليها.
- تقليل الدعم الحكومي غير العادل الذي يؤثر على التجارة الزراعية.

من أبرز بنودها:

- تخفيض الدعم المحلي المرتبط بالإنتاج.
- تقليل القيود الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية.
- إلغاء الحواجز غير الجمركية تدريجيًا.

5- **اتفاقية المنسوجات والملابس:** الهدف منها:

- تنظيم التجارة في قطاع المنسوجات والملابس؛

[1] فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية،مذكرة منشورة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، مكتبة مدبولي، 2000، ص.57

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، الجات و اليات منظمة التجارة العالمية، من الارغواي لسياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2003، ص 60

- انهاء الحصص المفروضة على الواردات في هذا القطاع بشكل تدريجي.

انتهت هذه الاتفاقية في عام 2005، حيث تم دمج تجارة المنسوجات بالكامل في إطار اتفاقية الجات.

6- اتفاقية مكافحة الإغراق: الهدف منها:

- منع الممارسات التجارية غير العادلة مثل الإغراق (بيع السلع بأقل من تكلفتها للإضرار بالمنافسين)
- السماح للدول باتخاذ إجراءات وقائية في حال ثبوت الإغراق.

من أبرز بنودها:

- وضع قواعد لتحديد حالات الإغراق.
- إجراءات واضحة لفرض رسوم مكافحة الإغراق.

7- اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة(TBT) : الهدف منها[1]:

- ضمان أن اللوائح والمعايير الفنية لا تشكل عقبات غير ضرورية أمام التجارة.
- حماية صحة الإنسان والبيئة مع احترام قواعد التجارة.

من أبرز بنودها:

- الشفافية في وضع المعايير الفنية؛
- تشجيع التعاون الدولي في وضع المعايير.

8- **اتفاقية التدابير الصحية والنباتية(SPS) :** الهدف منها هو ضمان أن التدابير الصحية المتعلقة بحماية الإنسان أو الحيوان أو النبات لا تستخدم كوسيلة للحد من التجارة، من أبرز بنودها:

- توافق التدابير الصحية مع المعايير العلمية.
- حماية المستهلكين من الأمراض والآفات دون فرض قيود تجارية غير مبررة.

9- **اتفاقيات تسهيل التجارة:** الهدف منها سريع وتبسيط إجراءات استيراد وتصدير السلع، ومن أبرز بنودها[2]:

- تقليل البيروقراطية.
- تحسين الشفافية والإجراءات الجمركية.

10- **اتفاقية تسوية النزاعات:** الهدف منها: توفير آلية لتسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء بطريقة عادلة ومنظمة، ومن أبرز بنودها:

- إنشاء هيئة لتسوية النزاعات.
- إصدار أحكام ملزمة للأطراف المتنازعة.

---

[1] محمد مامون ، منظمة التجارة العالمية و الجات ، وثائق ندوة إتجاهاتى عولمة الاقتصاد و اثرها على الشركات و المؤسسات العربية ، القاهرة ، 28-30 سبتمبر 1996 ، ص.82.

[2] المرجع نفسه.

11- **اتفاقية الجوانب الاستثمارية المتعلقة بالتجارة(TRIMS) :** الهدف منها: إزالة القيود الاستثمارية التي تؤثر سلبًا على التجارة الدولية، ومن أبرز بنودها منع السياسات الاستثمارية التمييزية ضد المستثمرين الأجانب.

على ضوء ما سبق يمكن القول ان منظمة التجارة العالمية تُشرف على مجموعة واسعة من الاتفاقيات التي تهدف إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، وتنظيم الممارسات التجارية غير العادلة. هذه الاتفاقيات تهدف إلى تعزيز نظام تجاري عالمي عادل وشفاف، مع مراعاة احتياجات الدول النامية.

خامسا- تحرير تجارة الخدمات: موضوع تحرير تجارة الخدمات يشير إلى تقليل أو إزالة القيود التي تعيق حركة الخدمات عبر الحدود بين الدول ويتعلق ذلك بالخدمات التي تشمل القطاعات الاقتصادية مثل البنوك، التأمين، النقل، السياحة، التعليم، الرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات. تحرير هذه القطاعات يهدف إلى فتح الأسواق أمام مقدمي الخدمات الأجانب، مما يعزز التنافسية ويزيد من كفاءة الاقتصاد العالمي.

1- **إطار تحرير تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية:** يقوم تحرير تجارة الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات(GATS) ، وهي أول اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم تجارة الخدمات. تم إدراجها ضمن نظام منظمة التجارة العالمية في عام 1995.

2- **أهداف اتفاقية GATS :** نوجزها فيمايلي[1]:

أ- **تحرير تجارة الخدمات:** تقليل القيود والحواجز أمام مقدمي الخدمات الأجانب.

ب- **ضمان الشفافية:** توفير المعلومات حول الأنظمة والسياسات التي تؤثر على تجارة الخدمات.

ت- **المعاملة العادلة:** منح مقدمي الخدمات الأجانب نفس المعاملة التي يحصل عليها مقدمو الخدمات المحليون.

ث- **التنمية الاقتصادية:** مساعدة الدول النامية على المشاركة بفعالية في تجارة الخدمات.

3- **أنواع تجارة الخدمات وفقًا لGATS :** تحدد الاتفاقية أربع طرق رئيسية لتقديم الخدمات عبر الحدود[2]:

أ- **التجارة عبر الحدود:(Cross-border supply)** :تقديم الخدمات دون انتقال الأشخاص، مثل تقديم الاستشارات أو الخدمات الإلكترونية، مثال: خدمة الحوسبة السحابية التي تُقدم من دولة إلى أخرى.

---

[1] نبيل حشاد، الجات و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد42، سبتمبر 1994، ص. 37

[2] عبد الهادي حردان، اتفاقية المنسوجات و الملابس الجاهزة في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جامعة حلب، ص.1176

ب- **الاستهلاك في الخارج:(Consumption abroad)** : انتقال المستهلك إلى الدولة التي يتم فيها تقديم الخدمة. مثال: السياحة أو العلاج الطبي في الخارج.

ت- **التواجد التجاري:(Commercial presence)** : فتح شركة أو فرع في بلد أجنبي لتقديم الخدمة. مثال: البنوك الأجنبية التي تفتح فروعًا في دول أخرى.

ث- **انتقال الأشخاص الطبيعيين:(Movement of natural persons)** :انتقال الأفراد لتقديم الخدمة في بلد آخر لفترة زمنية محددة. مثال: المهندسون أو المعلمون الذين ينتقلون للعمل في مشاريع خارجية.

4- أهمية تحرير تجارة الخدمات: نلخصها فيمايلي[1]:

أ- **تعزيز النمو الاقتصادي**: زيادة الاستثمار في قطاع الخدمات يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

ب- **زيادة الكفاءة والتنافسية:** التنافس بين مقدمي الخدمات المحليين والأجانب يؤدي إلى تحسين الجودة وخفض التكاليف.

ت- **تنويع الاقتصاد:** فتح قطاعات جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات والتعليم العالي للخدمات الدولية.

ث- **خلق فرص عمل**: توسع قطاع الخدمات يؤدي إلى زيادة الوظائف، خاصة في الدول النامية.

ج- **تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة:** دخول الشركات الأجنبية يساهم في إدخال تقنيات وخبرات جديدة.

5- التحديات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات: نذكر من بينها[2]:

أ- **الحواجز التنظيمية:** وجود قيود قانونية أو تشريعات معقدة تحد من دخول مقدمي الخدمات الأجانب.

ب- **الاعتبارات الثقافية والاجتماعية**: بعض القطاعات مثل التعليم والإعلام قد تواجه مقاومة بسبب تأثيرها على الثقافة المحلية.

ت- **مخاوف التوظيف**: قلق بعض الدول من فقدان الوظائف المحلية نتيجة للمنافسة مع مقدمي الخدمات الأجانب.

ث- **التفاوت في القدرات التنافسية:** الدول النامية قد تواجه صعوبة في المنافسة مع الشركات الكبرى من الدول المتقدمة.

---

[1] :revue de l'organisation mondiale du commerce ,op.cit,p.20.

[2] Kamel Chehrit, l'organisation mondiale du commerce, édition M. L. P, p. 48

ج- **حماية البيانات والخصوصية:** تزايد الاعتماد على الخدمات الرقمية يثير قضايا تتعلق بحماية البيانات والأمن السيبراني.

6- مكاسب تحرير تجارة الخدمات للدول النامية: نذكر من بينها:

أ- الوصول إلى الأسواق العالمية: فتح أسواق جديدة أمام مقدمي الخدمات المحليين.

ب- نقل التكنولوجيا والمعرفة: تحسين البنية التحتية والتقنيات المستخدمة.

ت- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة: جذب الشركات العالمية للاستثمار في قطاعات الخدمات.

ث- تحسين جودة الخدمات المحلية: من خلال المنافسة مع الشركات الأجنبية.

في الاخير يمكن القول ان تحرير تجارة الخدمات يُعتبر عنصرًا رئيسيًا في تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي. يهدف إلى تحسين جودة الخدمات، خفض التكاليف، وزيادة فرص العمل خاصة في الدول النامية. ومع ذلك، يجب تحقيق التوازن بين فتح الأسواق وحماية القطاعات الحيوية لضمان تحقيق فوائد مستدامة.

سادسا- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية(TRIPS) : هي إحدى الاتفاقيات الرئيسية التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية .(WTO) وُضعت الاتفاقية بهدف وضع قواعد ومعايير موحدة لحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي، مع مراعاة تأثيرها على التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية.

1- **أهداف اتفاقية TRIPS :** نذكر من بينها[1]:

أ- تعزيز الابتكار والإبداع: من خلال حماية حقوق المبدعين والمبتكرين.

ب- وضع معايير دولية موحدة: لتسهيل التجارة الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية.

ت- حماية حقوق الملكية الفكرية: مع تحقيق توازن بين مصالح المبدعين ومستخدمي الإبداع.

ث- تعزيز نقل التكنولوجيا: إلى الدول النامية بطريقة تعزز التنمية.

ج- التصدي للقرصنة والتقليد: التي تؤثر سلبًا على التجارة الدولية.

2- **أنواع حقوق الملكية الفكرية التي تغطيها الاتفاقية:** تشمل مايلي[2]:

أ- **حقوق المؤلف:** حماية الأعمال الأدبية والفنية مثل الكتب، الأفلام، الموسيقى، والبرمجيات، كما تشمل أيضًا حقوق البث والإنتاج الرقمي.

ب- **العلامات التجارية:**حماية أسماء وشعارات الشركات ومنتجاتها.

ت- **براءات الاختراع:** منح حقوق حصرية للمخترعين على استخدام اختراعاتهم لفترة محددة (عادة 20 عامًا)

[1] World trade organization, Changing the face of IP trade and policy-making, TRIPS agreement, 2015, p. 28

[2] محمد طوبا انغون، اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية و انعكاساتها على البلدان النامية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، 2002،ص. 107

ث- **الأسرار التجارية:** حماية المعلومات السرية ذات القيمة التجارية، مثل الصيغ أو العمليات الصناعية.

ج- **التصاميم الصناعية:** حماية الشكل الجمالي أو التصميم الخارجي للمنتجات.

ح- **المؤشرات الجغرافية:** حماية المنتجات التي تحمل تسميات مرتبطة بمناطق جغرافية معينة (مثل الشاي السيلاني والجبن الفرنسي)

خ- **أصناف النباتات الجديدة:** حماية الابتكارات المتعلقة بتطوير أنواع جديدة من النباتات.

3- **أهم أحكام اتفاقية TRIPS:** نوجزها فيمايلي[1]:

- وضع معايير دنيا للحماية: تُلزم الدول بتوفير حد أدنى من الحماية لكل نوع من أنواع الملكية الفكرية.

- المعاملة الوطنية: الدول الأعضاء يجب أن تعامل أصحاب الحقوق الأجانب بنفس الطريقة التي تعامل بها أصحاب الحقوق المحليين.

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: أي ميزة تمنحها دولة عضو لأصحاب الحقوق من دولة معينة يجب أن تُمنح لجميع الأعضاء الآخرين.

- توفير آليات فعالة لإنفاذ الحقوق: الدول الأعضاء ملزمة بإنشاء قوانين وإجراءات فعالة لمكافحة التقليد والقرصنة.

- التوازن بين الحقوق والمصالح: مراعاة حقوق المبدعين من جهة واحتياجات المجتمع، خصوصًا في الدول النامية، من جهة أخرى.

4- أهمية الاتفاقية: تبرز من خلال:

- تعزيز التجارة الدولية: من خلال توفير قواعد موحدة لحماية الملكية الفكرية بين الدول.
- تحفيز الابتكار: تشجيع الابتكار من خلال ضمان حقوق المخترعين والمبدعين.
- تعزيز التنمية الاقتصادية: عبر حماية الصناعات المحلية ودعم الاستثمار الأجنبي.
- تقليل النزاعات التجارية: من خلال توفير آلية قانونية لحل النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية.

5- التحديات التي تواجهها الدول النامية: نذكر منها[2]:

- التكاليف العالية لتطوير القوانين والبنية التحتية: تطبيق المعايير الدولية يتطلب تغييرات قانونية وتنظيمية مكلفة.
- الوصول إلى الأدوية والتكنولوجيا: حماية براءات الاختراع قد تؤدي إلى زيادة تكلفة الأدوية والتقنيات الحيوية.

[1] World trade organization, Changing the face of IP trade and policy-making, TRIPS agreement, 2015, p. 52

[2] Linda Fulponi, Matthew Shearer, Juliana Almeida, regional trade agreements treatment of agriculture, OECD FOOD AGRICULTURE AND FISHERIES WORKING PAPER N 44, OECD 2011, P.26

- تفاوت القدرات التنافسية: الدول المتقدمة تمتلك قدرات أكبر لحماية وتسويق الابتكارات مقارنة بالدول النامية.

على ضوء ما سبق يمكن القول ان اتفاقية TRIPS تهدف إلى تحقيق توازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز التجارة الدولية والتنمية. ورغم أهميتها في تعزيز الابتكار، فإن تطبيقها يواجه تحديات، خاصة في الدول النامية، بسبب التكلفة العالية وصعوبة تحقيق التوازن بين المصالح التجارية واحتياجات المجتمع.

سابعا-المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار مؤتمرات وزارية منظمة التجارة العالمية: تتيح منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء فرصة التفاوض بشكل جماعي من خلال المؤتمرات الوزارية التي تُعقد بشكل دوري. وتعد هذه المؤتمرات إحدى الأدوات الرئيسية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التجارية العالمية وتوجيهاتها.

المؤتمر الوزاري هو أعلى هيئة صنع قرار في منظمة التجارة العالمية يعقد كل عامين أو كل أربع سنوات، ويجمع ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة ،يتم خلال هذه المؤتمرات التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية، ومراجعة التقدم في تطبيق الاتفاقيات الحالية، واتخاذ قرارات استراتيجية هامة.

1- اهداف المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار المؤتمرات الوزارية: نذكر منها[1]:

- تحقيق التوازن بين مصالح الدول الأعضاء: ضمان أن الدول المتقدمة والنامية يمكنها التفاوض بشكل عادل على قضايا التجارة.
- تطوير القواعد والسياسات التجارية: تحديث وتحسين القواعد الدولية التي تحكم التجارة العالمية لتواكب التغيرات الاقتصادية العالمية.
- التعامل مع قضايا جديدة: مثل التجارة الرقمية، البيئة، والمساعدة التنموية للدول النامية.

2- أهمية المفاوضات التجارية متعددة الأطراف: تظهر من خلال[2]:

- تعزيز التجارة الدولية: من خلال توسيع نطاق الاتفاقيات التجارية بين الدول الأعضاء.
- حل النزاعات التجارية: التفاوض بشأن حل النزاعات التجارية بين الأعضاء من خلال آليات تسوية المنازعات في المنظمة.
- تعزيز الشفافية والتعاون: عن طريق تبادل المعلومات حول السياسات التجارية بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الثقة المتبادلة.
- مكافحة الحواجز التجارية: مثل الرسوم الجمركية العالية، والإجراءات غير الجمركية، والسياسات الحمائية.

[1] Linda Fulponi, Matthew Shearer, Juliana Almeida, regional trade agreements treatment of agriculture, OECD FOOD AGRICULTURE AND FISHERIES WORKING PAPER N 44, OECD 2011, P. 33

[2] أسامة المجدوب ، العولمة و الاقليمية ، مرجع سابق ،ص.167

3- **مراحل المفاوضات في المؤتمرات الوزارية:** تتم في العادة على النحو التالي[1]:

أ- **التحضير للمؤتمر:** قبل انعقاد المؤتمر، تقوم الدول الأعضاء بإجراء مشاورات غير رسمية لطرح القضايا الرئيسية، حيث يتم وضع أجندة من قبل الدول الأعضاء، حيث يحددون الموضوعات التي يجب التركيز عليها.

ب-**التفاوض خلال المؤتمر:** يتم التفاوض على قضايا تجارية معقدة مثل تقليل الحواجز الجمركية، وحماية الملكية الفكرية، وقضايا البيئة، وفي العادة يشهد المؤتمر الوزاري مناقشات مكثفة حول المصالح المختلفة للدول الأعضاء.

ت- **التوصل إلى اتفاقات:** يتم إقرار القرارات التي تحدد مسار السياسات التجارية، ويجب أن تتم الموافقة عليها من قبل جميع الأعضاء لتكون ملزمة، وفي بعض الأحيان، يتم تأجيل بعض القضايا أو الاتفاقات إلى دورات مفاوضات لاحقة.

4- **أبرز المؤتمرات الوزارية ومنجزاتها في اطار المنظمة العالمية للتجارة:** نوجزها فيمايلي[2]:

أ- **المؤتمر الوزاري الأول (1996) في سنغافورة:** تم الاتفاق فيه على بدء المفاوضات بشأن التجارة الإلكترونية، وفتح السوق للقطاعين المالي والنقل البحري.

ب- **المؤتمر الوزاري الثالث (1999) في سياتل بالولايات المتحدة:** كانت المفاوضات في سياتل محورية لبدء جولة جديدة من المفاوضات العالمية (جولة الدوحة)، حيث فشل المؤتمر في التوصل إلى اتفاق شامل، مما أدى إلى احتجاجات واسعة من منظمات المجتمع المدني والمجموعات غير الحكومية.

ت- **المؤتمر الوزاري الرابع (2001)بالدوحة قطر:** انطلقت جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، التي ركزت على قضايا التنمية ودعم الدول النامية، كما تم التأكيد على أهمية إتاحة الفرص للدول النامية لزيادة صادراتها الزراعية.

ث- **المؤتمر الوزاري السادس (2005) هونغ كونغ:** تم التوصل إلى اتفاق حول تحسين وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية، كما تم التخطيط لتعزيز دور الدول النامية في النظام التجاري العالمي.

ج- **المؤتمر الوزاري التاسع (2013)بالي، إندونيسيا:** تم التوصل إلى اتفاق بالي الذي تضمن مواقف مهمة حول التجارة الإلكترونية، وتسهيل التجارة، وإصلاح الدعم الزراعي وكانت هذه المرة الأولى التي يتم فيها التوصل إلى اتفاق ملزم في إطار المفاوضات متعددة الأطراف منذ 2001.

---

[1] محسن يوسف اسمندر، سياسة حماية القمح السوري و دعمه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010 ، ص. 57

[2] محمد ببيلي، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، 2006، ص. 85

ح- **المؤتمر الوزاري الحادي عشر (2017) الأرجنتين:** تم التركيز على القضايا الرقمية، مثل التجارة عبر الإنترنت، والمواضيع المتعلقة بحقوق المرأة في التجارة، بالرغم من قلة الإنجازات الملزمة، كانت المؤتمرات تبرز التحديات المستمرة في التفاوض حول القضايا الجديدة مثل التجارة الإلكترونية.

خ- **المؤتمر الوزاري الثالث عشر (2021) جنيف، سويسرا:** تم التركيز على قضايا التجارة في اللقاحات والموارد المتعلقة بالجائحة العالمية، وتسهيل التجارة في المواد الصحية.

5- التحديات التي تواجه المفاوضات التجارية متعددة الأطراف: نذكر من بينها[1]:

أ- اختلاف المصالح بين الدول: الدول المتقدمة والنامية غالبًا ما تتبنى مواقف مختلفة بشأن قضايا مثل الدعم الزراعي، حقوق الملكية الفكرية، وفتح الأسواق.

ب- الضغط السياسي: بعض الدول تتعرض لضغوط داخلية تمنعها من التوصل إلى حلول وسط.

ت- التحديث المستمر للقضايا التجارية: مثل التجارة الرقمية والتحديات البيئية، مما يجعل عملية المفاوضات أكثر تعقيدًا.

ث- المعارضة من جماعات الضغط: خاصة فيما يتعلق بالاتفاقات التي قد تؤثر سلبًا على بعض الصناعات المحلية.

على ضوء ما سبق يمكن القول ان المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية تمثل منصات حيوية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. على الرغم من التحديات التي تواجه هذه المفاوضات، فإنها تظل أداة أساسية لتحديث وإعادة تشكيل النظام التجاري العالمي، مع التركيز على ضمان التوازن بين مصالح الدول المتقدمة والنامية في إطار التنمية الاقتصادية الشاملة.

[1] احمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية : من هونغ كونغ إلى الدوحة، مجلة جسر التنمية، مجلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الخامس و العشرون، جويلية، 2006، السنة الخامسة، ص. 8

المحور السادس : السياسة التجارية وأدواتها

تمهيد:

السياسة التجارية تعني توجيه حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والموارد البشرية والمعلومات والصرف الأجنبي فيما بين الدول المختلفة من قبل سلطات بلد ما بمبادرة منها أو بقرارات معتمدة تشريعيا لمؤسسات دولية أو إقليمية معينة وضمن من المحددات السائدة.

اولا- تعريف السياسة التجارية : نذكر منهم مايلي:

- هي مجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدول في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف واختيار الدول وجهة معينة ومحددة في علاقتها الخارجية مع العالم الخارجي(حرية أو حماية) وذلك عبر إصدار تشريعات باتخاذ القرارات والاجراءات التي تضعها موضع التطبيق[1].
- السياسة التجارية لحكومة بلد ما تعبر عن تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير في نوعية التبادل أو اتجاهه[2].
- كما تعرف على أنها تلك السياسة الاقتصادية التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية ويقصد بها مجموع الأدوات التي تستخدمها الدول وتطبقها في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة ومنها الإجراءات المتعلقة بـ[3]:
  - ✓ ضبط الواردات والصادرات من خلال: الحصص، الرسوم الجمركية، الإعانات؛
  - ✓ المتعلقة بالصرف الأجنبي
- على اعتبار أن مفهوم السياسة عموما يعبر على فن الاختيار بين البدائل الممكنة، فالسياسة التجارية تمثل اختيار بلد معين في علاقاته الخارجية مع الخارج إتباع الحماية أو الحرية عبر إصدار التشريعات واتخاذ القرارات التي يضعها موضع التطبيق[4].
- السياسة التجارية تعني توجيه حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والموارد البشرية والمعلومات والصرف الأجنبي فيما بين الدول المختلفة من قبل سلطات بلد ما بمبادرة منها أو بقرارات معتمدة تشريعيا لمؤسسات دولية أو إقليمية معينة وضمن من المحددات السائدة[5].

---

[1] جميل محمد خالد، المرجع السابق، ص: 222.
[2] محمود عزت اللحام وآخرون، المرجع السابق، ص:165.
[3] المرجع نفسه.
[4] رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص:70.
[5] هوشيار معروف ، المرجع السابق، ص: 369.

ثانيا- أدوات السياسة التجارية: من أهم أدوات السياسة التجارية نذكر[1]:

1- **الرسوم الجمركية على الاستيراد**: تأخذ الرسوم الجمركية على الاستيراد الأشكال التالية: الرسوم النوعية، الرسوم القيمية، الرسوم المركبة.

أ- **الرسوم النوعية**: هو رسم إستيراد يتخذ قيمة تقدير ثابتة على الوحدة العينية الواحدة من السلع المستوردة بغض النظر على سعرها، مثل فرض 20 دولار على طن من السمك ، 100دج على 1 كغ من السلع المستوردة. الفاتورة الكلية للرسوم النوعية تتحدد على حسب الوحدات المستوردة، كما أن السلطات الضريبية تستطيع تحصيلها بسهولة فقط كونها تحتاج معرفة عدد الوحدات العينية للواردات وليس قيمتها. من عيوب هذا الرسم باعتباره اداة في الحماية بالنسبة للمنتجين المحليين ان قيمتها الحمائية تختلف عكسيا مع سعر الواردات، مثال سعر السلع المستوردة 10 دولار والرسوم النوعية عليها في حدود 10 بالمائة، أي 1 دولار وفي حالة حدوث تضخم يرتفع سعر السلع المستوردة إلى 20 دولار فإن الرسم النوعي يكون في حدود 5 بالمائة اي 5 دولار وعليه فإن المنتجين المحليين لا يشعرون فعلا أن الرسوم النوعية قامت بمهمة الحماية المطلوبة منها بعد التضخم .

ب- **الرسوم القيمية**: يتم فرضها من خلال وضع نسب مئوية ثابتة من القيمة النقدية لوحدة واحدة من السلع المستوردة، فمثلا إذا كان سعر السلعة 30 دولار ومعدل التعريفة 5% يصبح السعر العالمي للسلع المستوردة يساوي 30 + 1.5.

في حالة التضخم وارتفاع سعر السلع فإن رسوم الاستيراد سترتفع هي الأخرى، وعليه فان الرسوم القيمية توفر حماية بشكل أفضل للمنتجين مقارنة بالرسوم النوعية إلا أن هناك صعوبات يجدها مفتشي الجمارك في إجراءات تقدير للقيمة النقدية للسلعة المستوردة، فالبائع يميل إلى تخفيض سعر السلعة في الفاتورة وتكاليف الشحن لتخفيض العبء الضريبي في مقابل ذلك يعمل موظفي الجمارك على التعمد في المبالغة في تقدير سعر السلع بغرض إبطال مفعول إجراءات المستوردين، وبالرغم من كل ذلك تبقى تستخدم هذه التعريفة على نطاق واسع.

ت- **الرسوم المركبة**: هي توليفة من الرسوم القيمية والنوعية فمثلا يتم فرض رسوم قيمية بنسبة 10% على حوالي 100 قطعة مستوردة لتحصيل 10 دولارات وفي نفس الوقت فرض رسوم جمركية نوعية

[1] على عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص ص:263-267.

قيمتها 5 دولارات على كل قطعة بغض النظر على سعرها، وعليه يحصل موظف الجمارك رسوم مركبة تقدر ب15دولار، هذه التوليفة تختلف من دولة إلى أخرى.

ث-صور أخرى للتعريفة الجمركية

- **الرسوم التفضيلية**: هي معدلات تطبق على الواردات السلع حسب مصدرها الجغرافي كأن تقدم دولة ما معاملة تفضيلية بالدفع أقل على بضائعها المصدرة للدول المانحة لتقديم، مثل ما حدث في دول الكومنويلث والتي قدمتها بريطانيا على السلع القادمة من أعضائه، كذلك الحال في دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنه في حالة قدوم السلع خارج إطار هذه المعاملة تدفع التعريفة الجمركية بمعدلات عادية. النقطة الهامة في الرسوم التفضيلية هي أنها متحيزة جغرافيا ولا يعني ذلك أنها أمر غير مرغوب فيه إلا أنه يعبر على معاملة مختلفة بين الدول.
- **معاملة الدولة الأولى بالرعاية:** يطلق عليه في الوقت الحاضر في التشريع الأمريكي في العلاقات الطبيعية التجارية والذي يبدوا من الوهلة الأولى أن الدولة ستحظى بمعاملة تفضيلية على حساب الدول الأخرى إلا أن الحقيقة تعني العكس تماما كون أنه يمثل أحد عناصر عدم التحيز في سياسة التعريفة الجمركية.

مثال: الصين واليابان أنهيا محادثات ثنائية حول تعريفة جمركية بتخفيض الصين تعريفتها الجمركية على السيارات المستوردة اليابانية مقابل تخفيض اليابان تعريفتها الجمركية على الألبسة المستوردة من الصين، فحسب هذا المبدأ نجد أن أي دولة ثالثة توقع مع اليابان اتفاقية وفق هذا المبدأ ستحصل على نفس التخفيض الجمركي. هذا المبدأ جعل التعريفة الجمركية غير متحيزة إلى بلد منشأ وقد حظي هذا المبدأ برعاية كبيرة في إطار اتفاقيات في جولات الجات والمنظمة العالمية للتجارة التي حلت محلها لاحقا.

- **العوائق غير الجمركية**: بعد تراجع دور التعريفة الجمركية نتيجة المفاوضات متعددة الأطراف التي جاءت في إطار الجات والمنظمة العالمية للتجارة برز بشكل كبير استخدام العوائق غير الجمركية، فمثلا نجد ان معيار الجودة هو أسلوب عام الذي تستخدمه الدول في إبقاء على المنتجات الأجنبية خارج البلد وعدم السماح بدخولها اليه، فالظاهر أن الهدف هو المحافظة على

جودة السلع المستوردة وأن الدولة تشترط وجود جودة معينة للحفاظ على رغبة ومصالح مواطنيها إلا أن الهدف المخفي وراء ذلك هو تقييد الاستيراد[1].

- **الحصص الاستيرادية:** هي من القيود الكمية التي تفرض وتحدد كمية السلع المسموح باستيرادها وتصديرها فالحصص تحدد كمية السلع العينية للسلع التي يمكن استيرادها خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة وهي تختلف عن الرسم الجمركي كونه يفرض مبلغ على الوحدات المستوردة أو نسبة معينة ثم يترك المجال للسوق بتحديد الكمية المستوردة، إلا أن نظام الحصص يحدد كمية السلع التي تدخل إلى السوق خلال فترة زمنية معينة.
- **الإجراءات الإدارية:** تستخدم الدول إجراءات إدارية لتعطيل عبور السلع المستوردة مثل فرض بعض الدول إدخال منتجات كبيرة الحجم لدول معينة من خلال اشتراط ضرورة مرور بضاعتها على مركز جمركي واحد بعيد على المرافق البحرية والمطارات ويعمل أيام المحدودة في الأسبوع. مثال آخر هو استخراج رخص الاستيراد التي تصدر مرة في السنة كطريقة لتقييد الواردات وغيرها من الإجراءات المعمول بها.
- **قواعد المناقصات الحكومية:** تعتبر ذات أهمية بعد نظام الحصص والتي تشترط شراء واستغلال المنتوجات المحلية حتى ولو كان أقل فائدة وأكثر سعر مقارنة بالمنتجات الأجنبية، فمثلا ضرورة استخدام شركة طيران محلية في التنقل أو شحن حتى ولو توفرت شركة أجنبية بأسعار تنافسية ومواقيت ملائمة.
- **القيود الطوعية على التصدير:** تعتبر بمثابة بديل للحصص على الواردات أين تلجأ الدول إلى إجراء اتفاقيات مع المزودين الأجانب لتقليص وتقييد صادراتهم بشكل طبيعي أو إرسال جزء من صادراتهم إلى الدول المستوردة وترجع موافقتهم في ذلك إلى تخوف المصدرين على قيام هذه الدول بفرض حصص على الاستيراد.
- **شروط المكونات المحلية:** هي محاولة لإبقاء جزء من القيمة المضافة وبعض مبيعات الإنتاج في يد الموردين المحليين حيث تشترط هذه السياسة أن تكون نسبة معينة من قيمة السلع على المباعة في ألمانيا مثلا مكونة من قيمة أجزاء ألمانية الصنع داخل السلعة أو قيمة العمل المبذول في صنع السلع، مثال آخر لا يسمح لأي دولة عضو في إتفاق نافتا بإدخال سيارة معفاة من الرسوم

[1] على عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص ص:277-282.

من الدول الأعضاء ما لم تكون فيها نسبة 62.5 بالمائة من قيمة سيارة مصنوعة في دول أمريكا الشمالية وهي كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية.

- **التصنيف الإداري** او **الجمركي:** يظهر فيه اختلاف في معدلات الضرائب على السلع المستوردة باختلاف الأنواع والسلع والفئات مثل ما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية والسيارات التركية في سنة 1980 التي كانت تستورد منن هذه الاخيرة السيارة في صورة قطع غيار ثم تقوم بتركيبها وكانت تفرض عليها معدل ضرائب يقدر 4 بالمائة ، ثم بعد ذلك قامت السلطات الأمريكية بنقل هذه السلعة من فئة إلى فئة أخرى واعتبرتها أنها ليست قطع غيار بل هي سيارة نفسها وقامت بتطبيق معادلة ضريبية في حدود 25% مما أدى إلى تخفيض حجم التجارة الدولية.
- **القيود على تجارة الخدمات:** توجد عدة انظمة غير جمركية لتقييد الخدمات التجارية مثل منع السفن الأجنبية بنقل السلع من ميناء محلي إلى آخر او فرض قيود على شركات التأمين الأجنبية في عقود التأمين من ضرورة استصدارها من البلدان الأم.
- **السياسة التجارية المرتبطة بإجراءات الاستثمار:** هي خطوات ربط بين أنشطة التجارية والأنشطة الاستثمارية مثل اشتراط على المستثمر الأجنبي أن يصدر نسبة معينة من الإنتاج من أجل الحصول على العملة الأجنبية في البلد المضيف والتي يستخدمها في شراء بعض الواردات.
- **معايير الصحة والبيئة والسلامة:** تطبقها الحكومات على المنتجات المحلية والأجنبية سعيا منها لحماية مستهلكيها من الأمراض المتنقلة والسلع الملوثة وشروط السلامة لدخول أسواق.

ثالثا- أهداف السياسة التجارية: تعمل السياسة التجارية على تحقيق جملة من الأهداف نذكر من بينها[1]:

1- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- ✓ زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛
- ✓ حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية؛
- ✓ حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدد خارج نطاق الإقتصاد الوطني في حالة الانكماش والتضخم؛

[1] جميل محمد خالد، المرجع السابق، ص ص: 222-223.

- ✓ حماية الصناعة الناشئة الصناعة حديثة العهد في الدولة التي تحتاج الى توفير الظروف الملائمة المساندة لها؛
- ✓ حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغلاق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي بيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

2- **الأهداف الاجتماعية**: تتمثل في:

- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية وأساسية في الدولة؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات والطبقات المختلفة.

4- **الأهداف الاستراتيجية**: والتي تتمثل في:

- ✓ المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- ✓ العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة مثل البترول ... .

رابعا- أنواع وأشكال السياسة التجارية: تنقسم أبرز أشكال السياسة التجارية الى شكلين أساسيين هما: سياسة تحرير التجارة سياسة حماية التجارة

1- **سياسة تحرير التجارة**: هي السياسة القائمة على ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد من خلال وضع التشريعات والقوانين التي تمنع من تدفق الحر للسلع والقادمة والاستثمارات عبر الحدود الوطنية[1].

رواد المدرسة الطبيعية كانوا الاوائل من دعوا إلى تحرير التجارة وفق قاعدة - دعه يعمل دعه يمر- وتم تأكيد ذات المبدأ على يد رواد المدرسة الكلاسيكية) سميث وريكاردو(والتي اعتبرته أساس عمل السوق على المستوى المحلي والدولي وهو نفسه الاتجاه الذي تدعمه الرأسمالية الحديثة عبر مختلف المنظمات على غرار المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي.

كما تعرف أيضا على أن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة او تخفيض القيود بشكل مباشر وغير مباشر الكمية منها والنوعية بغرض تفعيل تدفق التجارة الدولية وتحقيق أهداف اقتصادية معينة[1].

[1] رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص: 73.

- **حجج المدافعين على حرية التجارة**: نذكر منها ما يلي[2]:

- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل؛

- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير فحرية التجارة تعني الإنتاج بحجم كبير نتيجة التخصص و تقسيم العمل؛

- محاربة القوى الاحتكارية ففي ظل حرية التجارة تزداد المنافسة بين المؤسسات المحلية والأجنبية؛

- القضاء على الصناعات الفاشلة التي تتمتع بحماية جمركية من المنافسة الدولية؛

- انتعاش التجارة الدولية بين الدول من خلال إتباع سياسة حرية التجارة التي تؤدي إلى اتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تمتلك فيها الدول مزايا نسبية أو تنافسية؛

- تشجيع التنافس الدولي عبر تحقيق أقصى قدر ممكن من الإنتاج بأقل التكاليف؛

- تحرير تجارة يؤدي إلى الاستغلال والتخصيص الأفضل للموارد وزيادة مستويات التوظيف في الاقتصادات الوطنية؛

- تحرير التجارة يؤدي إلى تعظيم الصادرات من خلال اتباع استراتيجية تشجيع الصادرات.

2- **سياسة حماية التجارة الدولية:** هي تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال وضع التشريعات والقواعد الهادفة لحماية الصناعات والسوق المحلية من المنافسة الأجنبية عبر فرض ضرائب جمركية وعبر الأدوات الكمية والنوعية[3].

تسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية وقد برزت هذه الأفكار عبر إسهامات المدرسة التجارية التي كانت ترى أن مصلحة الدولة في تراكم الذهب داخل الدولة أو عبر زيادة الصادرات عن الواردات.

تعرف أيضا على انها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيود مباشرة وغير مباشرة كمية ونوعية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[4].

---

[1] محمود عزت اللحام، المرجع السابق، ص ص: 166-167.
[2] المرجع نفسه.
[3] رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص: 80.
[4] محمود عزت اللحام، المرجع السابق، ص ص: 168-169.

أ- **حجج المدافعين عن حماية التجارة**: نذكر منها ما يلي:

- التغلب على مخاطر التخصص وتحقيق الأمن والسيادة الوطنية؛
- حماية فئات معينة من المجتمع خاصة تلك ذات المهارات المنخفضة التي يصعب عليها ان تواكب حرية التجارة؛
- الاستفادة من مزايا استخدام التعريفة الجمركية أو القيود الأخرى مثل: الحماية من المنافسة الأجنبية، حماية الصناعة الناشئة وخلق مزايا نسبية جديدة؛
- تنويع الهيكل الاقتصادي فمن خلال سياسة الحماية يمكن الدولة ان تنوع من هيكلها الاقتصادي وتوفير الحماية اللازمة لها، الأمر الذي يدفع بظهور العديد من الاستراتيجيات مثل استراتيجية إحلال الواردات الإنتاج(انتاج سلع اعتادت استيرادها)بما يسمح بتنوع هيكلها الإنتاجي وتقليل الصدمات الدولية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية تفضل كثير من الاستثمارات التوجه نحو الاسواق المحمية لتفادي المنافسة وهوما يسمح لها بالتحكم والسيطرة وكذلك الإنتاج والتوسع وتحقيق ارباح عالية؛
- القضاء على البطالة من خلال حماية الصناعات الوطنية فانه يفسح المجال لخلق وظائف جديدة والقضاء على البطالة؛
- حماية الاقتصاد الوطني من الاغراق بمختلف أنواعه:

✓ الإغراق العارض يحدث تحت ظروف عارضة مثلا كمية كبيرة من السلع قابلة للتلف أو على وشك التلف؛

✓ الإغراق المؤقت تستخدمه بعض الشركات للقضاء على منافسيها في الأسواق؛

✓ الإغراق الدائم سياسة دائمة للبيع بسعر أقل من أسعار بلد الإنتاج أو المنشأ.

المحور السابع: النظام النقدى الدولى

تمهيد:

النظام النقدي الدولي هو الهيكل الذي ينظم العلاقات المالية والنقدية بين الدول، ويحدد كيفية تبادل العملات وإدارة السياسات النقدية لتحقيق استقرار الاقتصاد العالمي. يعد هذا النظام أحد الركائز الأساسية للتعاون الاقتصادي الدولي، حيث يهدف إلى ضمان استقرار أسعار الصرف، تسهيل حركة التجارة والاستثمار بين الدول، وتوفير آليات لمعالجة الأزمات المالية.

تاريخيًا، مر النظام النقدي الدولي بمراحل متعددة، بدءًا من نظام قاعدة الذهب، حيث كانت العملات مرتبطة بقيمة الذهب، مرورًا بنظام بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، الذي ربط العملات بالدولار الأمريكي مع تثبيت الدولار بالذهب، وصولًا إلى النظام الحالي الذي يعتمد بشكل كبير على أسعار الصرف العائمة، حيث تُحدد قيم العملات من خلال قوى السوق.

حاليا يلعب النظام النقدي الدولي دورًا محوريًا في إدارة الاقتصاد العالمي، من خلال مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، الذي يقدم المساعدة الفنية والمالية للدول، ويشرف على استقرار النظام المالي العالمي. ومع ذلك، يواجه هذا النظام تحديات متزايدة، من بينها تقلبات أسعار الصرف، العجز التجاري والديون السيادية، وتأثير الابتكارات المالية مثل العملات الرقمية.

اولا – مدخل مفاهيمي للنظام النقدي الدولي

النظام النقدي الدولي هو مجموعة من القواعد والمؤسسات التي تحكم تدفق الأموال بين الدول وتشرف على استقرار النظام المالي العالمي. يهدف هذا النظام إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي، ويشمل منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول.

1- **تعريف النظام النقدي الدولي:** هو مجموعة من القواعد والآليات التي تنظم العلاقات المالية بين الدول بهدف تسهيل التجارة الدولية، وضمان استقرار أسعار الصرف، وتوفير آليات للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. يهدف هذا النظام إلى تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي من خلال تنظيم تدفق الأموال بين الدول وتحديد معايير وأسعار العملات، بالإضافة إلى توفير أدوات للتعامل مع الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث في الدول[1].

يتكون النظام النقدي الدولي من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) و البنك الدولي، ويشمل أيضًا اتفاقيات اقتصادية وتعاون بين الدول لضمان استقرار الأسواق المالية الدولية وتعزيز التبادل التجاري بين الدول.

[1] محمود إبراهيم وأخرون ،المؤسسات المالية والمحلية والدولية،دار المسيرة ،عمان ،الطبعة1،2009،ص113.

2- **أهداف النظام النقدي الدولي:** نذكر منها مايلي[1]:

- تحقيق الاستقرار المالي العالمي: من خلال التحكم في تقلبات أسعار الصرف وتوفير آليات لتسوية الأزمات الاقتصادية.
- تيسير التجارة الدولية: ضمان سهولة تبادل السلع والخدمات بين الدول من خلال تسهيل المدفوعات الدولية.
- دعم التنمية الاقتصادية: توفير الدعم المالي للدول التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات أو التي تحتاج إلى تمويل لتنفيذ مشاريع تنموية.
- تعزيز التعاون بين الدول: عبر مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تشجع على التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

3- **أدوات النظام النقدي الدولي:** نبزرها كمايلي[2]:

أ- **صندوق النقد الدولي:** تأسس في 1944 للمساعدة في استقرار النظام النقدي العالمي، وهو يقدم القروض للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويعزز السياسات الاقتصادية السليمة ويوفر المشورة الفنية للدول الأعضاء.

ب- **البنك الدولي:** يعنى بتقديم القروض لتمويل المشاريع التنموية في الدول النامية لتحسين بنيتها التحتية وتحقيق النمو الاقتصادي ويعمل على تحسين مستوى المعيشة في الدول النامية من خلال استثمارات في التعليم، الصحة، والزراعة.

ت- **الأسواق المالية العالمية:** تشمل أسواق العملات (الفوركس)، أسواق الأسهم والسندات، التي تساعد في تحديد أسعار الصرف وجذب الاستثمارات.

ث- **اتفاقيات العملات الثنائية:** بعض الدول قد تتفق على تبادل عملات فيما بينها بأسعار محددة أو دون تدخل من أسواق الصرف، بهدف تعزيز التجارة الثنائية.

4- **التحديات التي يواجهها النظام النقدي الدولي:** نذكر منها:

- التقلبات في أسعار الصرف: التغيرات المفاجئة في أسعار العملات يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للدول، خاصة في الدول النامية.
- الدور الكبير للدولار الأمريكي: الدولار الأمريكي يلعب دورًا مركزيًا في النظام النقدي الدولي، مما يخلق بعض الاعتماد على الاقتصاد الأمريكي في تحديد استقرار النظام المالي.
- الديون السيادية: ازدياد حجم الديون في بعض الدول يمكن أن يؤدي إلى أزمات مالية واسعة النطاق، خاصة في الدول التي لا تتمتع بنظام مالي قوي.

[1] عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، مدخل حديث، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1 ، 2012، ص. 87.
[2] محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص.59.

- التحديات الاقتصادية العالمية: الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمات المالية العالمية أو الأزمات الصحية (مثل جائحة(COVID-19 ، تؤثر بشكل كبير على استقرار النظام النقدي الدولي.

- الاختلالات الاقتصادية العالمية: هناك اختلالات بين الدول المصدرة والمستوردة، مثل العجز التجاري الكبير لدى بعض الدول.

5- التوجهات المستقبلية للنظام النقدي الدولي: تظهر من خلال مايلي[1]:

- التحول نحو العملات الرقمية: قد تلعب العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) دورًا أكبر في النظام النقدي الدولي في المستقبل، مما قد يعيد تشكيل كيفية إجراء المدفوعات عبر الحدود.
- إصلاحات صندوق النقد الدولي: هناك دعوات لتحديث آليات صندوق النقد الدولي بما يتماشى مع الاقتصاد العالمي المتغير، مثل تقوية آليات الحوكمة وإعادة النظر في حصص الأعضاء.
- زيادة التعاون بين الدول: يشهد النظام النقدي الدولي حاليًا تحولات نحو مزيد من التعاون بين الدول من خلال التعاون المالي عبر المنظمات مثل مجموعة العشرين (G20) و منتدى الاستقرار المالي.

على ضوء ما سبق يمكن القول ان النظام النقدي الدولي هو عنصر أساسي في الاقتصاد العالمي، حيث يسعى إلى استقرار الأسواق المالية وتشجيع التجارة الدولية. تطور هذا النظام بشكل كبير من النظام الذهبي إلى نظام يعتمد على الدولار الأمريكي ثم انتقل إلى النظام الحالي الذي يعتمد على أسعار الصرف العائمة. على الرغم من التحديات التي يواجهها النظام، إلا أنه لا يزال أداة رئيسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.

ثانيا- مدخل مفاهيمي حول صندوق النقد الدولي

1- **تعريف صندوق النقد الدولي:** هو منظمة دولية تأسست في عام 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز، ويهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي على المستوى العالمي، ودعم التعاون الدولي في مجال السياسات الاقتصادية[2]. يقع مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن، الولايات المتحدة يسهم صندوق النقد الدولي في تعزيز الاستقرار المالي العالمي وتقديم المساعدة الفنية والمالية للدول الأعضاء بهدف تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

2- **السياق التاريخي لنشأة النظام النقدي الدولي و صندوق النقد الدولي:** النظام النقدي الدولي وصندوق النقد الدولي ظهرا نتيجة للأحداث الاقتصادية العالمية التي شهدتها معظم الدول في القرنين التاسع عشر والعشرين.

---

[1] عبد الكريم جابر العيساوي، المرجع السابق ، ص: 125.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشاني، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط1، 2007، ص.165.

تطور هذا النظام استجابة لاحتياجات تنظيم التدفقات المالية الدولية وضمان الاستقرار في التجارة العالمية والاقتصاد الدولي. نستعرض مراحل التطور التاريخي التي أدت إلى نشأتهما[1]:

أ- **النظام النقدي الدولي قبل الحرب العالمية الأولى (النظام الذهبي):** قبل الحرب العالمية الأولى، كان النظام النقدي الدولي يعتمد بشكل رئيسي على النظام الذهبي، وكانت العملات الوطنية مرتبطة بكميات معينة من الذهب، مما منح الاستقرار لقيم العملات، حيث سمح هذا النظام بتبادل العملات بسعر ثابت تقريبي حسب كمية الذهب، مما سهل التجارة الدولية.

تجدر الاشارة انه لم يكن هناك إطار تنظيمي عالمي واحد، لكن كانت القوى الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة تعتمد على الذهب كنظام احتياطي ومع بداية الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، تعطلت أنظمة التجارة وأسواق الصرف، ما أدى إلى انهيار هذا النظام.

ب- **فترة ما بين الحربين العالميتين (نظام بريتون وودز) :** بعد الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاد العالمي في حاجة إلى إصلاحات لتجنب الأزمات المالية التي شهدتها فترة ما بين الحربين. كانت هناك حاجة إلى وضع قواعد لتجنب تقلبات السوق والحد من سياسات الحمائية التي تبنتها الدول بعد الكساد الكبير في الثلاثينيات. في هذا السياق، تم عقد مؤتمر بريتون وودز في عام 1944 في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت أبرز ملامح هذا النظام ان الدولار الأمريكي أصبح العملة الرئيسية في النظام النقدي الدولي بعد أن تم ربطه بالذهب، ان الدول الأخرى كانت ملزمة بربط عملاتها بالدولار الأمريكي، مما جعل الدولار يمثل العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم، كما شهدت هذه الفترة تأسيس صندوق النقد الدولي (IMF) و البنك الدولي لتوفير التمويل اللازم للدول الأعضاء والمساهمة في استقرار النظام المالي العالمي[2].

ت- **انهيار نظام بريتون وودز (1971):** في عام 1971 قرر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون تعليق تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب، وهو ما أدى إلى انهيار نظام بريتون وودز. هذا الانهيار حدث بسبب عدة عوامل:

- زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي؛
- ارتفاع الضغوط الناتجة عن تقديم الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في التجارة الدولية دون ربطه بالذهب؛
- التضخم العالمي والأزمات الاقتصادية.

[1] عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، ط 1 ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص.211.
[2] محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص.57.

نتيجة لذلك، تم الانتقال إلى نظام أسعار الصرف العائمة، حيث تُحدد قيم العملات بناءً على العرض والطلب في أسواق الصرف العالمية بدلاً من ارتباطها بعملات محددة أو الذهب.

ث- **نشأة صندوق النقد الدولي:** صندوق النقد الدولي تأسس في عام 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز وكان الهدف الأساسي منه[1]:

- تعزيز الاستقرار المالي الدولي من خلال تقديم القروض للدول التي تعاني من أزمات في ميزان المدفوعات؛
- مراقبة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لتجنب الأزمات المالية التي قد تؤثر على الاقتصاد العالمي؛
- تقديم المشورة الاقتصادية لتصحيح السياسات الاقتصادية للدول النامية والمساعدة في تطويرها.

أصبح صندوق النقد الدولي بمثابة الآلية الرئيسية لضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي بين الدول الأعضاء في مواجهة الأزمات المالية.

ج- **النظام النقدي الدولي في العصر الحديث:** بعد انهيار نظام بريتون وودز، أصبح النظام النقدي الدولي يعتمد على أسعار الصرف العائمة، حيث الدول تملك حرية تحديد سعر صرف عملاتها بناءً على قوى السوق، بالرغم من ان الدولار الأمريكي لا يزال يحتفظ بدوره كعملة رئيسية في التجارة الدولية، الا انه تطور دور صندوق النقد الدولي ليشمل تقديم المشورة الفنية، المساعدة المالية، وضمان استقرار النظام النقدي العالمي، ومع تطور الأسواق المالية والنظام الاقتصادي الدولي، أصبح من الضروري التأقلم مع التحديات الاقتصادية الجديدة مثل الأزمة المالية العالمية في 2008، والتوسع في استخدام العملات الرقمية والاتفاقات الثنائية بين الدول.

من خلال ما سبق يمكن القول ان نشأة النظام النقدي الدولي وصندوق النقد الدولي جاءت نتيجة للأزمات الاقتصادية الكبرى مثل الكساد الكبير والحروب العالمية، وكان الهدف منه ضمان استقرار الاقتصاد العالمي. من خلال مؤتمر بريتون وودز عام 1944، تم تأسيس قواعد جديدة تركز على دور الدولار الأمريكي كعملة أساسية للنظام المالي الدولي. بعد انهيار هذا النظام في السبعينيات، تم الانتقال إلى أسعار الصرف العائمة، فيما استمر صندوق النقد الدولي في لعب دور كبير في استقرار الاقتصاد العالمي، خصوصًا في أوقات الأزمات.

[1] شقيري نوري موسى واخرون، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الاردن، 2009، ص 85.

3- **أهداف صندوق النقد الدولي:** نوجزها فيما يلي[1] :

- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي الدولي: من خلال مراقبة الاقتصاد العالمي وتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن السياسات الاقتصادية والمالية.
- دعم الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء: عبر تقديم القروض للدول التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات أو أزمات اقتصادية.
- مساعدة الدول النامية: من خلال توفير التمويل اللازم لتطوير الاقتصاد المحلي وتقديم المشورة الفنية لتحسين السياسات الاقتصادية.
- مراقبة السياسات النقدية والمالية: من خلال إجراء مراجعات دورية للاقتصادات الوطنية وتقديم توصيات لتحسين الأداء الاقتصادي.

4- **وظائف صندوق النقد الدولي:** من ابرز المهام والادوار التي يقوم بها الصندوق نذكر[2] :

- تقديم القروض: يساعد الصندوق الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات في تلبية احتياجاتها المالية أو التي تواجه أزمات اقتصادية، من خلال تقديم قروض قصيرة وطويلة الأجل.
- المشورة الاقتصادية: يقدم صندوق النقد الدولي المشورة التقنية والاقتصادية للدول الأعضاء حول كيفية إصلاح الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام.
- المراقبة والمتابعة: يقوم بمتابعة الاقتصادات العالمية والمحلية من خلال تقارير دورية حول تطورات الأسواق العالمية وأثر السياسات الاقتصادية على استقرار النظام النقدي الدولي.
- التعاون الدولي: يسهم في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية، ويعمل على معالجة الأزمات المالية الدولية.

5- **أهمية صندوق النقد الدولي:** نذكر منها مايلي[3]:

- يعتبر المرجع الأول في معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية، حيث يعمل على دعم الاستقرار المالي للدول الأعضاء.
- حماية الاقتصاد العالمي من التقلبات الحادة في أسواق المال والعملات من خلال آليات التعاون بين الدول.
- تطوير الاقتصاد العالمي من خلال مشاريع التنمية وبرامج التكيف الهيكلي التي تساعد الدول النامية على تحسين بنية الاقتصاد الوطني.

6- **الاهداف التأسيسية لصندوق النقد الدولي:** هي الأهداف التي تم تحديدها عندما تم إنشاء الصندوق في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 وقد تم تحديد هذه الأهداف لتلبية احتياجات

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط1 ، 2014، ص. 267.
[2] صندوق النقد الدولي، من أجل اقتصاد عالمي اكثر امنا واستقرارا، التقرير السنوي 2013، ص.46.
[3] : ضياء مجيد الموسي ، الاقتصاد النقدي،مؤسسة شباب الجامعة ،2000 الإسكندرية ،ص. 149.

الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وإليك الأهداف الرئيسية التي تأسس من أجلها صندوق النقد الدولي[1]:

أ- **تعزيز الاستقرار المالي والنقدي الدولي**: كان الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق هو تعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال تنظيم التعاون النقدي بين الدول الأعضاء وضمان استقرار أسواق الصرف. وكان الصندوق يسعى لتجنب التنافس على تخفيض العملات الوطنية، الذي كان جزءًا من السياسات التي ساهمت في حدوث الكساد العظيم في الثلاثينيات.

ب- **تسهيل التوسع والنمو التجاري**: كان الهدف من صندوق النقد الدولي أيضًا تسهيل التوسع في التجارة الدولية من خلال توفير آليات تضمن استقرار عملات الدول الأعضاء، وبالتالي تسهيل عمليات التبادل التجاري عبر الحدود. من خلال هذا الاستقرار، يمكن أن تنمو التجارة بين الدول بشكل مرن ومستقر.

ت- **دعم إعادة بناء الاقتصاد العالمي بعد الحرب**: بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك حاجة ملحة لإعادة بناء الاقتصادات المتضررة. كان صندوق النقد الدولي يهدف إلى توفير الدعم المالي للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات اقتصادية أو تحتاج إلى إصلاحات مالية وهيكلية، مما يعزز القدرة على إعادة بناء الاقتصاد.

ث- **توفير قروض للدول الأعضاء في حالات الأزمات:** كان أحد الأهداف التأسيسية لصندوق النقد الدولي هو تقديم القروض للدول الأعضاء التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات (أي عندما تتجاوز التزامات الدولة الدولية ما لديها من عملات صعبة). كان هذا يساعد الدول في تجاوز الأزمات الاقتصادية دون الحاجة إلى اللجوء إلى سياسة تخفيض قيمة العملة أو فرض قيود شديدة على التجارة.

ج- **ضمان التعاون النقدي بين الدول الأعضاء:** تم تأسيس صندوق النقد الدولي من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الأعضاء. وكان هدف الصندوق هو تقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية والنقدية، وتنظيم التعاون بين الدول من خلال المشاورات المستمرة وتبادل الخبرات.

ح- **تحسين نظام أسعار الصرف:** في وقت تأسيس صندوق النقد الدولي، كان يهدف أيضًا إلى تنظيم أسعار الصرف بين العملات الأجنبية. تم ربط العملات بالدولار الأمريكي، الذي كان بدوره مرتبطًا بالذهب. هذا النظام كان يهدف إلى خلق بيئة ثابتة ومستقرة للمدفوعات والتجارة الدولية.

[1] هيثم عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان،الاردن، ط1، 2014، ص. 241.

خ- **الحد من تقلبات العملة**: أحد الأهداف الأساسية كان الحد من تقلبات أسعار الصرف بين العملات العالمية من خلال تنظيم السياسات النقدية، حيث كان الدول تتفق على تحديد نطاق معين لتحركات عملاتها مقابل الدولار الأمريكي.

على ضوء ما سبق يمكن القول ان تأسيس صندوق النقد الدولي جاء من اجل تحقيق أهداف استقرار النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وتسهيل التجارة والنمو الاقتصادي، وتقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء في حال وقوع أزمات اقتصادية. ويستمر الصندوق في لعب دور رئيسي في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي الدولي.

7- **مهام و وضائف صندوق النقد الدولي:** تتنوع بشكل واسع، حيث يشمل دوره الدعم المالي للدول الأعضاء، تقديم المشورة الاقتصادية، وتعزيز التعاون بين الدول في مجال السياسة النقدية والاقتصادية. فمن بين أهم المهام والوظائف التي يقوم بها صندوق النقد الدولي[1]:

أ- **تقديم القروض والمساعدات المالية:** تقديم قروض للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات مالية أو أزمات اقتصادية، كما يساعد الصندوق الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات أو التي لا تستطيع تلبية احتياجاتها المالية الدولية. وتُمنح هذه القروض بشروط معقولة تشمل تنفيذ إصلاحات اقتصادية لتصحيح الوضع المالي، حيث ان القروض التي يقدمها الصندوق تُمنح عادةً على مدى قصير إلى متوسط ويتم تقديمها مقابل التزام الدولة بتنفيذ برامج إصلاح اقتصادي تهدف إلى استقرار الاقتصاد.

ب- **تقديم المشورة الفنية والاقتصادية:** يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم المشورة الفنية لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين السياسات النقدية والمالية والاقتصادية. تشمل هذه المشورة تحليل الاقتصاد الوطني، تقديم اقتراحات بشأن إصلاحات السياسات الاقتصادية، وتحسين فعالية إدارة المال العام، ويوفر الصندوق أيضًا التدريب الفني للمتخصصين في الدول الأعضاء في مجالات مثل السياسة النقدية، إدارة الموازنة، النظام الضريبي، وتنظيم القطاع المالي[2].

ت- **مراقبة وتقييم الاقتصاد العالمي:** يقوم صندوق النقد الدولي بمراقبة الاقتصاد العالمي بشكل دوري، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية في الدول الأعضاء وأثر السياسات المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي، حيث يُصدر الصندوق تقارير سنوية وتوقعات اقتصادية مثل التقرير الاقتصادي العالمي و التوقعات المالية العالمية لتقييم الآفاق الاقتصادية وأداء الاقتصاد العالمي.

---

[1] Mahfoud djebbar, pridicting financial crises : myth and reality, colloque international sur la crise financiere et economique et la gouvernance mondiale, faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, setif, 20-21 octobre 2009, p..152

[2] هيروكو أورا وليليانا شوماخر، بنوك تحت الضغط، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2013، ص. 27.

ث- **دعم استقرار النظام النقدي الدولي:** يساهم صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي والنقدي، ويعزز الصندوق التنسيق بين البنوك المركزية لدول الأعضاء ويساعد في منع تقلبات كبيرة في أسعار العملات، مما يسهم في تقليل الأزمات المالية العالمية.

ج- **تسوية النزاعات المالية بين الدول الأعضاء:** يقوم الصندوق بمساعدة الدول في حل النزاعات المالية أو قضايا المتعلقة بالمدفوعات الدولية بين الدول الأعضاء. يعمل صندوق النقد الدولي على تنسيق المفاوضات وتقديم الحلول المناسبة للحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي.

ح- **تحسين نظم إدارة الميزانية والمالية العامة:** يساعد الصندوق الدول في تحسين إدارة الميزانية و المالية العامة، من خلال تقديم نصائح حول كيفية إصلاح الأنظمة الضريبية، تحسين إيرادات الدولة، وترشيد الإنفاق الحكومي. الهدف من ذلك هو تقوية البنية الاقتصادية للدول الأعضاء وتحقيق نمو مستدام.

خ- **دعم الاقتصاديات الضعيفة والنامية:** يقدم صندوق النقد الدولي دعماً خاصاً للدول النامية التي تواجه تحديات كبيرة في الاقتصاد، بما في ذلك تلك التي تعاني من مشاكل في بنية الاقتصاد مثل الفقر أو ضعف المؤسسات الاقتصادية. يهدف الصندوق إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال برامج الدعم الفني والمالي.

د- **التنسيق بين الدول الأعضاء في قضايا الاقتصاد العالمي:** يساهم صندوق النقد الدولي في تعزيز التنسيق الدولي بين الدول في قضايا مثل السياسات الاقتصادية العالمية، والسياسات النقدية والتجارية. من خلال هذا التنسيق، يعمل الصندوق على تحسين التعاون بين الدول من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية مثل التضخم، البطالة، وتقلبات أسواق المال.

ذ- **تيسير نمو التجارة الدولية**: يقوم صندوق النقد الدولي بدور محوري في تيسير التجارة الدولية من خلال ضمان استقرار الاقتصاد العالمي، وتقديم قروض للدول التي قد تحتاج إلى تمويل لدعم أنشطتها التجارية، مما يساعد على تسهيل تبادل السلع والخدمات بين الدول.

ر- **مراقبة السياسات المالية والنقدية في الدول الأعضاء:** يقوم الصندوق بمراقبة سياسات الأسعار والفائدة في الدول الأعضاء للتأكد من أنها لا تؤدي إلى أزمات اقتصادية. يشمل ذلك متابعة الميزانيات الحكومية وأسواق الصرف وأسعار الفائدة في الدول المتقدمة والنامية.

في الاخير يمكن القول ان صندوق النقد الدولي يلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي على مستوى العالم، من خلال تقديم القروض والدعم الفني للدول الأعضاء، ومراقبة الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون بين الدول في مجالات السياسة الاقتصادية والنقدية. كما يساعد في تسوية الأزمات المالية وتقديم المشورة الاقتصادية لضمان النمو المستدام وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية الدولية.

ثالثا- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي: يتكون من عدة مستويات وهيئات تتعاون بشكل متكامل لتنفيذ مهام الصندوق. يتم تنظيم الهيكل بشكل يضمن المشاركة الفعالة للدول الأعضاء، ويشمل هيئات رئيسية مثل المجلس التنفيذي والمدير العام و مجموعة الدول الأعضاء. إليك نظرة عامة على الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي[1]:

1- **الجمعية العمومية (الهيئة العليا)**: التكوين: تتألف الجمعية العمومية لصندوق النقد الدولي من جميع الدول الأعضاء، ومن مهامها انها تُعتبر أعلى هيئة في الصندوق، ولكنها لا تجتمع بشكل دوري حيث يتم اتخاذ القرارات الهامة من خلال تصويت الدول الأعضاء في الاجتماعات السنوية أو من خلال ممثلي الدول في الهيئات الأخرى. ومن وظائفها على الرغم من أن الجمعية العمومية لا تلتقي بانتظام، إلا أنها مسؤولة عن تحديد سياسات الصندوق بشكل عام من خلال تصويت الدول الأعضاء، واتخاذ قرارات بشأن القضايا الكبرى مثل تعديل الحصص المالية.

2- **المجلس التنفيذي(Executive Board)** : يتكون المجلس التنفيذي من 24 مديرًا تنفيذيًا، يمثلون الدول الأعضاء أو مجموعات من الدول الأعضاء. يقوم المديرون التنفيذيون بإدارة الصندوق بشكل يومي واتخاذ القرارات الإدارية والفنية، يتكفل بمهمة إدارة أعمال الصندوق اليومية واتخاذ القرارات بشأن السياسات المالية والنقدية وتنفيذ السياسات التي تقرها الجمعية العمومية، بالاضافة الى مراجعة وتقرير برامج القروض والمساعدات المالية المقدمة للدول الأعضاء واتخاذ قرارات بشأن السياسات الخاصة بالقروض والإصلاحات الهيكلية. كما تجدر الاشارة الى المجلس التنفيذي يتخذ قراراته بالأغلبية البسيطة أو الأغلبية المتطلبة، ويعمل على ضمان تنفيذ سياسات الصندوق في الوقت المناسب[2].

3- **المدير العام(Managing Director)** : هو رئيس الصندوق التنفيذي ويمثل أعلى المسؤولين التنفيذيين في الصندوق. يتم تعيين المدير العام من قبل المجلس التنفيذي، مهمته تمثيل صندوق النقد الدولي أمام المجتمع الدولي ويشرف على الأنشطة اليومية للصندوق ويشرف على الإدارة العامة، كذلك المشاركة في إعداد السياسات، ويقدم توصيات للمجلس التنفيذي ويدير الموظفين ويوجه استراتيجيات الصندوق العامة.

---

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2016، ص. 21.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشاني، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الاردن، ط1، 2007، ص.87.

4- **اللجنة الاستشارية التنفيذية(Advisory Committees) :** يقوم صندوق النقد الدولي بتشكيل اللجان الاستشارية لتقديم المشورة حول سياسات معينة تتعلق بمشاريع الإصلاح، التعاون الدولي، وغيرها من القضايا المهمة. من بين هذه اللجان[1]:

- **لجنة المالية العامة:** تقدم المشورة بشأن قضايا الميزانية والمالية العامة.
- **لجنة التنمية:** تركز على مواضيع التنمية المستدامة في الدول النامية.

5- **الأمانة العامة:** هي المسؤولة عن إدارة الشؤون اليومية في الصندوق، وتنسيق العمل بين مختلف الإدارات والوحدات يشرف عليها المدير العام، ويعمل مع الموظفين المتخصصين من أجل تنفيذ سياسات الصندوق.

6- **الأقسام والدوائر الفنية:** صندوق النقد الدولي يتكون من مجموعة من الأقسام المتخصصة التي تركز على مجالات مختلفة مثل[2]:

- دائرة السياسات النقدية والمالية: تركز على السياسات النقدية والمالية الدولية.
- دائرة الاقتصاد الكلي: تقوم بتحليل الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية.
- دائرة العمليات المالية: تشرف على القروض والمساعدات المالية.
- دائرة التعاون الدولي: تركز على تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الأعضاء.

7- **فرق الخبراء والمستشارين:** صندوق النقد الدولي يعتمد على فرق من الخبراء والمستشارين المتخصصين في مجالات الاقتصاد والنقد والمالية لتقديم المشورة الفنية للدول الأعضاء وتنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية. يقوم هؤلاء الخبراء بتقديم دراسات تحليلية، وتحليل الوضع الاقتصادي للدول، وإعداد تقارير دورية حول الأداء الاقتصادي.

من خلال ما سبق يمكن القول ان الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي يتكون من مجموعة من الهيئات التي تشرف على قرارات السياسات والإدارة اليومية للصندوق. تتضمن هذه الهيئات:

- الجمعية العمومية (الهيئة العليا)
- المجلس التنفيذي (الإدارة اليومية)
- المدير العام (المسؤول التنفيذي)
- اللجان الاستشارية و الأقسام الفنية.

يساهم هذا الهيكل في ضمان الاستقرار المالي والنقدي على مستوى العالم، وتحقيق أهداف صندوق النقد الدولي في دعم التعاون الاقتصادي الدولي وتقديم المشورة المالية للدول الأعضاء.

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2016، ص. 19

[2] محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص.51.

رابعا- مصادر تمويل صندوق النقد الدولي: يعتمد بشكل رئيسي على المساهمات المالية من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى آليات أخرى تتعلق بالتحويلات المالية والاحتياطيات الخاصة بالصندوق. تتنوع المصادر التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في تمويل عملياته، ويمكن تلخيصها كما يلي[1]:

1- **حصص الدول الأعضاء(Quotas) :** هي المصدر الأساسي لتمويل صندوق النقد الدولي. كل دولة عضو تساهم بحصة محددة من رأس المال، وتعكس هذه الحصة حجم الاقتصاد الوطني ودرجة تأثير الدولة في الاقتصاد العالمي، حيث يتم تحديد حصة كل دولة وفقًا لمؤشرات اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، كما تستخدم الحصص لتمويل قروض صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء في حالات الأزمات الاقتصادية، كما أنها تشكل الاحتياطيات الأساسية للصندوق.

2- **السحب من الاحتياطيات الخاصة(Special Drawing Rights – SDR :** او ما يعرف بحقوق السحب الخاصة هي أداة احتياطية وضعها صندوق النقد الدولي في عام 1969 لتعزيز احتياطيات الدول الأعضاء، وهي لا تعد عملة حقيقية، لكنها تمثل وحدة حساب يمكن للدول الأعضاء السحب منها بحسب احتياجاتها. يمكن استخدامها لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء أو تحويلها إلى عملات قابلة للتحويل، يستخدمها الصندوق كوسيلة لزيادة الاحتياطيات المالية في أوقات الأزمات المالية الدولية أو عندما يحتاج الأعضاء إلى سيولة[2].

3- **القروض من الدول الأعضاء:** في حالات الأزمات المالية الكبرى التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، قد يطلب صندوق النقد الدولي دعمًا إضافيًا من الدول الأعضاء في شكل قروض لزيادة حجم الأموال المتاحة لتقديم المساعدة المالية للدول المتضررة، حيث ان هذا النظام يتيح للصندوق زيادة إمكانياته التمويلية مؤقتًا في فترات معينة من الحاجة.

4- **العوائد من القروض المقدمة للدول الأعضاء:** عندما يقدم صندوق النقد الدولي قروضًا للدول الأعضاء التي تواجه أزمات مالية، يحصل على عوائد من الفوائد التي تفرض على تلك القروض. تساعد هذه العوائد في تمويل عمليات الصندوق وإدارة احتياطياته، كما ان فوائد القروض التي يحصل عليها الصندوق لا تقتصر على تمويل عملياته، بل تساهم أيضًا في الحفاظ على استدامة الموارد المالية.

5- **الاستثمار في الأصول المالية:** يدير صندوق النقد الدولي أيضًا بعض الأموال في الأسواق المالية العالمية. قد يستثمر في أدوات مالية مثل السندات والأوراق المالية الأخرى، مما يساهم في زيادة تمويله ودعمه لعملياته، تكون هذه الاستثمارات عادةً محدودة نظرًا لأن الهدف الأساسي للصندوق

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2016، ص.21.
[2] محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص.47.

هو دعم الاقتصاد العالمي من خلال تقديم القروض والمساعدات المالية، وليس الأنشطة الاستثمارية.

في الاخير يمكن حصر اهم مصادر تمويل صندوق النقد الدولي من خلال عدة مصادر أساسية وهي:

- حصص الدول الأعضاء التي تمثل المصدر الرئيسي للتمويل.
- حقوق السحب الخاصة وهي أداة احتياطية تُستخدم في الحالات الاستثنائية.
- القروض من الدول الأعضاء في حال الحاجة إلى زيادة التمويل.
- عوائد القروض المقدمة للدول الأعضاء.
- الاستثمارات المالية التي يدرها الصندوق من خلال بعض الأصول في الأسواق المالية.

كل هذه المصادر تساهم في ضمان قدرة صندوق النقد الدولي على تقديم المساعدة المالية والسياسات الاقتصادية اللازمة للدول الأعضاء، خاصة في الأوقات التي تتعرض فيها الدول لأزمات مالية أو اقتصادية.

خامسا- القروض والمساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولي : مؤسسة مالية دولية تقدم الدعم المالي والفني للدول الأعضاء فيه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، معالجة الأزمات المالية، وتشجيع النمو الاقتصادي. يعمل الصندوق على دعم الدول التي تواجه صعوبات اقتصادية من خلال مجموعة متنوعة من القروض والتسهيلات المالية. وفيما يلي شرح مفصل لأنواع القروض والخدمات التي يقدمها الصندوق[1]:

1- **التسهيلات الائتمانية التقليدية:** تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في مواجهة أزمات قصيرة الأجل وتوفير السيولة المطلوبة بسرعة.

أ- **اتفاقيات الاستعداد الائتماني:** تُمنح للدول التي تواجه صعوبات مالية مؤقتة وتشمل عادةً تمويلًا مشروطًا بتنفيذ إصلاحات اقتصادية محددة تهدف إلى معالجة جذور الأزمة (مثل تقليل العجز المالي أو تحسين السياسات النقدية...)، يتم تقديم القرض على دفعات بناءً على تحقيق الدولة للشروط المحددة.

ب- **تسهيل الصندوق الممدد::** مُخصص للدول التي تعاني من مشكلات هيكلية طويلة الأمد، مثل ضعف النمو أو الديون المرتفعة، حيث يوفر تمويلًا لفترة طويلة (عادة 3-4 سنوات) لدعم تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة، مثل إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية أو تحسين السياسات الضريبية.

2- **التسهيلات الميسرة للدول ذات الدخل المنخفض:** تهدف إلى مساعدة الدول الفقيرة التي تعاني من مشاكل اقتصادية أو صدمات غير متوقعة[2].

[1] ماهر كنغ شكري، مروان عطوان، المالية الدولية(العملات الاجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق)، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن، 2004،ص.59.

[2] يونس احمد البطريق، السياسة الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، ط2، 2004، ص.89.

أ- **تسهيل النمو والحد من الفقر**: يقدم تمويلًا بشروط ميسرة (بفوائد منخفضة أو معدومة) للدول النامية، ويُستخدم لدعم مشاريع التنمية مثل تحسين التعليم، الصحة، أو البنية التحتية، بالإضافة إلى معالجة الأزمات الاقتصادية.

ت- **تسهيل الائتمان الممدد** : يُمنح للدول ذات الدخل المنخفض التي تحتاج إلى إصلاحات اقتصادية عميقة وطويلة الأجل ويشمل تمويلًا بشروط ميسرة لمساعدتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الفقر.

ث- **أداة التمويل السريع** : مخصصة للدول التي تحتاج تمويلًا فوريًا لمواجهة أزمات عاجلة مثل الكوارث الطبيعية، الأوبئة، أو الأزمات المالية.

3- **تسهيلات خاصة بالدول المتضررة من الأزمات:** مخصصة للدول التي تواجه أزمات اقتصادية غير متوقعة أو صدمات مفاجئة[1].

أ- **خط الوقاية والسيولة** : يُمنح للدول التي تتمتع بسياسات اقتصادية قوية ولكن تواجه اضطرابات مفاجئة، مثل الأزمات المالية العالمية ولا يشترط تنفيذ إصلاحات اقتصادية، مما يجعله أداة وقائية.

ب- **خط السيولة القصير الأجل** : يساعد الدول التي تحتاج تمويلًا سريعًا لتغطية احتياجات مؤقتة دون الالتزام بإصلاحات طويلة الأجل.

ت- **أداة التمويل السريع** : مصممة للدول التي تواجه احتياجات تمويلية فورية ولكن لا ترغب في الدخول في برامج اقتصادية شاملة مع الصندوق.

4- **الدعم الفني وبناء القدرات:** إلى جانب القروض، يقدم الصندوق خدمات فنية تشمل[2]:

أ- إدارة السياسات المالية: تحسين تحصيل الإيرادات وإدارة الإنفاق العام.

ب- السياسات النقدية والبنكية: مساعدة البنوك المركزية في إدارة العملة ومكافحة التضخم.

ت- إدارة الديون: مساعدة الدول على تخطيط وإدارة الديون العامة بطريقة مستدامة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية الإسكندرية ص:452.

[2] صندوق النقد الدولي، ايجاد الحلول معا، التقرير السنوي 2016، ص.91.

المحور الثامن : التكامل والتكتلات الاقتصادية

تمهيد:

يشهد العالم المعاصر تحولًا متسارعًا نحو التكتلات الاقتصادية والتكامل الإقليمي والدولي، حيث أصبحت هذه الظاهرة أحد أبرز سمات الاقتصاد العالمي الحديث. في ظل العولمة وتنامي الترابط بين الأسواق الدولية، تسعى الدول إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها من خلال تشكيل تكتلات اقتصادية تسهم في مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية المشتركة وتحقيق مستويات أعلى من النمو والتنمية المستدامة.

يمثل التكامل الاقتصادي عملية تنظيمية تهدف إلى توحيد الجهود بين الدول لتحقيق التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والسياسات الاقتصادية. ويأخذ هذا التكامل أشكالًا متعددة تبدأ من إنشاء مناطق التجارة الحرة التي تهدف إلى تقليل الحواجز الجمركية، وصولًا إلى الاتحادات الاقتصادية التي تشمل تنسيق السياسات المالية والنقدية وحتى العملة الموحدة. من أبرز الأمثلة الناجحة على التكامل الاقتصادي الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل نموذجًا متقدمًا لتطور التكتلات الاقتصادية.

من جهة أخرى، تُعتبر التكتلات الاقتصادية أداة فعالة لتعزيز القوة التفاوضية للدول الأعضاء على الساحة الدولية، وتحسين القدرة التنافسية في مواجهة الاقتصاديات الكبرى. ومع ذلك، فإن مسار التكامل الاقتصادي ليس خاليًا من التحديات، إذ تواجه الدول المشاركة قضايا معقدة مثل التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية، والمخاوف المرتبطة بفقدان السيادة الوطنية، بالإضافة إلى التحديات السياسية والاختلافات الثقافية.

اولا- تعريف التكتلات الاقتصادية : هي تجمعات بين دول متفقة على إرساء سياسات اقتصادية مشتركة لتعزيز التعاون والتبادل التجاري فيما بينها. تهدف هذه التكتلات إلى تحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال إزالة أو تقليل الحواجز التجارية وتعزيز حرية حركة السلع والخدمات والاستثمارات بين الدول الأعضاء[1].

يعرف التكامل الاقتصادي: "بأنه عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة، مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء[2]."

- عرف الاقتصادي بيلا بالاسا - Béla Alexander Balassa التكامل الاقتصادي بأنه "عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة[3]".

---

[1] اسامة مجدوب ، العالمية والاقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2001، ص: 137.

[2] حمدوح محمود لطفي ، مفهوم النظام الدولي الجديد، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، 1999، ص 74.

[3] Richard J Barnet and John cavanagh, Global dreams: Imperial corporations and the new word order, Simon et Shuster ed, New york 1994. P:119.

تدل كلمة تكامل على ربط أجزاء بعضها الاقتصادي فإنه ليس هناك اتفاقا بين الاقتصاديين على تعريف التكامل فالبعض يدخل في نطاقه التكامل الاجتماعي ويكتفي البعض بالقول بأن أي لون من ألوان التعاون الدولي يمكن أن ينطبق عليه الاصطلاح. ثم اكتفى بعض الاقتصاديين بالقول بأن التكامل الاقتصادي يعني الغاء التمييز بين وحدات اقتصادية تنتمي إلى دولة مختلفة[1].

كما أن مفهوم التكامل كما يرى غونار ميردال ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل عن بغض النظر عن جنسياهتم.

ثانيا- أنواع التكتلات الاقتصادية: اتخذت التكتلات الدولية أشكال متعددة والتي يمكن حصرها فيما يلي[2]:

1- **منطقة التجارة الحرة** : هي اتفاقية بين دول لتبادل السلع والخدمات بشكل حر، حيث تُلغى أو تُخفض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، ولكن كل دولة تحتفظ بسياساتها التجارية الخاصة تجاه الدول غير الأعضاء. تسهم في تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال التخصص في مجالات معينة. مثال: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .

2- **الاتحاد الجمركي:** هو اتفاق بين دول لتشكيل منطقة تجارية موحدة حيث تُلغى الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتُفرض سياسة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء، حيث يعمل على توفير مزايا إضافية مثل توحيد التعريفات الجمركية على السلع المستوردة من خارج الاتحاد. مثال: الاتحاد الجمركي الأوروبي (أو السوق المشتركة)، وهو جزء من الاتحاد الأوروبي، حيث لا توجد رسوم جمركية بين الدول الأعضاء ويتم تطبيق نفس التعريفات الجمركية على السلع المستوردة من خارج الاتحاد.

3- **السوق المشتركة:** هو تكتل يذهب أبعد من الاتحاد الجمركي ليشمل حرية حركة الأشخاص، رأس المال، الخدمات، والسلع بين الدول الأعضاء، مع توحيد السياسات الاقتصادية إلى حد كبير يهدف الى تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة بين الدول الأعضاء بشكل شامل، مع تسهيل انتقال العمالة والاستثمارات عبر الحدود. مثال: السوق المشتركة الأوروبية التي اعتبرت في فترة زمنية إحدى ركائز تشكيل الاتحاد الأوروبي.

4- **الاتحاد الاقتصادي والنقدي:** هو أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورًا، حيث تتفق الدول الأعضاء على توحيد سياساتها الاقتصادية والنقدية، بما في ذلك العملة الموحدة، هدفه تحقيق استقرار اقتصادي أقوى من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية، بالإضافة إلى زيادة

[1].عبد الرحمن يسرى احمد، الاقتصاديات الدولية ، مكتبة الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص 223.

[2] عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 46

القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية. مثال: الاتحاد الأوروبي يعتبر نموذجًا لهذا النوع من التكامل، حيث تبنت الدول الأعضاء العملة الموحدة اليورو.

5- **الاتحاد السياسي والاقتصادي:** هو أعلى مستوى من التكامل بين الدول، حيث تتفق الدول الأعضاء على توحيد سياساتها الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى التنسيق على مستوى الحكومة أو السلطة السياسية.، حيث يوفر استقرارًا اقتصاديًا وسياسيًا طويل الأمد، ويعزز من قوة التكتل في مواجهة التحديات الدولية. مثال: الاتحاد الأوروبي أيضًا يعتبر من أقرب النماذج لهذا النوع من التكامل، حيث هناك تنسيق سياسي واقتصادي في مجالات مختلفة.

ثالثا- أهداف التكتلات الاقتصادية: أن الهدف الجوهري من خلق أي تكتل اقتصادي هو التنسيق بين العناصر الاقتصادية المختلفة كليا أو جزئيا ضمن هذا التكتل والعمل على ملاءمة أوجه النشاط الاقتصادي لخدمة الأهداف المشتركة بصورة واحدة، وأن يشتمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية، وعلى ضوء ما سبق يمكن ان نذكر بعض الاهداف من وراء تشكيل التكتلات الاقتصادية فيمايلي[1]:

1- **تحفيز النمو الاقتصادي:** تهدف التكتلات الاقتصادية إلى تعزيز النمو من خلال زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. تبادل السلع والخدمات بدون حواجز يساهم في تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف.

2- **تعزيز القدرة التنافسية:** من خلال التركيز على إزالة الحواجز الجمركية وفتح الأسواق، يمكن للدول الأعضاء تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

3- **زيادة تدفقات الاستثمارات:** يوفر التكتل بيئة منفتحة وآمنة للاستثمارات الأجنبية والمحلية بين الدول الأعضاء، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل.

4- **تحقيق استقرار اقتصادي:** من خلال التنسيق الاقتصادي والسياسي، تساهم التكتلات في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدول الأعضاء، مما يعزز قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.

5- **تنمية البنية التحتية:** التكتلات الاقتصادية تشجع على التعاون بين الدول في مشاريع البنية التحتية المشتركة، مثل شبكات النقل والطاقة.

رابعا- بعض الأمثلة على التكتلات الاقتصادية: نذكر منها[2]:

1- **الاتحاد الأوروبي:(EU) :** يُعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر وأهم تكتل اقتصادي في العالم. يشمل 27 دولة أوروبية وهو يجمع بين السوق المشتركة و الاتحاد النقدي (مع وجود اليورو كعملة موحدة لـ 19 دولة من الأعضاء . كما ان أهداف الاتحاد الأوروبي تتراوح من تحفيز التجارة والاقتصاد إلى تعزيز السياسة الخارجية المشتركة، وحماية الحقوق الإنسانية.

[1] World Bank, World developement report, 1993 (Oxford) University Press, P: 225

[2] Robert Wade, Governing in the market : Economic theory and the role of government in East Asian industrialization, (Princeton, N J: Princeton University Press, 1999). P: 87

2- **رابطة دول جنوب شرق آسيا:(ASEAN)** : هي تكتل اقتصادي يضم 10 دول من جنوب شرق آسيا، ويهدف إلى تعزيز التعاون التجاري، وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. على الرغم من أن ASEAN لم يشهد تطورًا مشابهًا للاتحاد الأوروبي، إلا أنه يسعى إلى تسهيل التجارة وتخفيف الحواجز الجمركية بين الأعضاء.

3- **مجموعة السبع (G7) ومجموعة العشرين:(G20)** : على الرغم من أن هذه المجموعات ليست تكتلات اقتصادية بالمعنى التقليدي، إلا أن G7 و G20 تشكلان منتديات اقتصادية عالمية لتنسيق السياسات الاقتصادية بين أكبر اقتصادات العالم، فمجموعة الدول السبع يتكون من سبعة اقتصادات كبرى (الولايات المتحدة، كندا، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، وإيطاليا)، بينما تضم مجموعة العشرين 19دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي[1].

4- **تكتل ميركوسور:(Mercosur)** : يشمل الارجنتين، البرازيل، باراجواي، أوروغواي وبعض الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية. يهدف ميركوسور إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول أمريكا الجنوبية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وزيادة التعاون في مجالات التجارة والاقتصاد.

5- **الاتحاد الاقتصادي الآسيوي:(EAEU)** : يشمل هذا الاتحاد دولًا مثل روسيا، كازاخستان، أرمينيا، بيلاروسيا، ويهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين هذه الدول، وهو يشمل أيضًا اتحادًا جمركيًا وتنسيقًا في السياسات الاقتصادية والنقدية.

6- **اتحاد الخليج العربي:(GCC)** :العضوية: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، عمان، وقطر، يهدف الى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجالات مثل التجارة، الاستثمار، والبنية التحتية من اجل تحسين التنسيق في السياسات الاقتصادية والنقدية بين دول الخليج.

7- **كوميسا:(COMESA)** : يضم 21 دولة في منطقة شرق وجنوب أفريقيا ويهدف الى تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الحواجز الجمركية وتنمية التكامل الاقتصادي من اجل تحسين التبادل التجاري في القارة الأفريقية وزيادة الاستثمارات.

8- **منظمة التعاون الاقتصادي:(ECO)** : تشمل 10 دول من آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، ويهدف الى تعزيز التعاون الاقتصادي في مجالات مثل التجارة، النقل، والطاقة بين الدول الأعضاء، من أجل زيادة التعاون الاقتصادي والتنمية في منطقة آسيا الوسطى

9- **الاتحاد الافريقي:(African Union - AU)** : يضم 55 دولة أفريقية يهدف لتعزيز الوحدة والتعاون بين الدول الأفريقية في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية من اجل تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، وتحقيق الاستقرار والازدهار في القارة الأفريقية.

[1] L'Europe en mouvement : La construction d'une communauté, office des publications officielles CE Luxembourg, 1991. P : 123

10- **التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا-المحيط الهادئ:(APEC) :** يضم 21 دولة من منطقة آسيا-المحيط الهادئ، يهدف الى تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من اجل تنسيق السياسات التجارية والنقدية وزيادة التعاون الاقتصادي بين الأعضاء.

خامسا- ابرز التحديات التي تواجه التكتلات الاقتصادية: نبرزها فيمايلي[1]:

- **التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء:** يمكن أن تؤدي التفاوتات الاقتصادية بين الدول الأعضاء إلى تحديات في تحقيق التكامل الكامل. على سبيل المثال، قد تستفيد بعض الدول من التكتل أكثر من غيرها.
- **السياسات الداخلية المختلفة:** اختلاف السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأعضاء قد يؤدي إلى صعوبة في التنسيق الاقتصادي، مثلما يحدث أحيانًا في الاتحاد الأوروبي.
- **التنافس مع التكتلات الأخرى:** قد تواجه التكتلات الاقتصادية منافسة من تكتلات أخرى، مما يؤدي إلى تحديات في حماية الأسواق المحلية وتقليل القيود على التجارة بين الدول الأعضاء.
- **التهديدات السياسية والأمنية:** التكتلات الاقتصادية قد تتعرض لتهديدات سياسية وأمنية، مثل النزاعات بين الدول الأعضاء أو الضغوط من الدول غير الأعضاء.

سادسا- تصنيف التكامل الاقتصادي حسب بيلا بالاسا(Béla Balassa): قام الاقتصادي بيلا بالاسا بتصنيف مراحل التكامل الاقتصادي إلى خمس درجات أو مراحل متتالية، بحيث يعكس كل منها مستوى أعمق من التعاون بين الدول، حيث المراحل تكون كما يلي[2]:

1- **منطقة التجارة الحرة:(Free Trade Area) :** في هذه المرحلة، تقوم الدول بإزالة القيود الجمركية والحواجز التجارية فيما بينها، لكنها تحتفظ بسياساتها التجارية المستقلة مع الدول الأخرى خارج المنطقة، الهدف منها هو إزالة العوائق أمام التجارة بين الدول الأعضاء مثل الرسوم الجمركية والقيود الكمية، ويكون المبدأ الأساسي هو ان الدول الأعضاء تتفق على إزالة الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات والصادرات فيما بينها ومع ذلك، تحتفظ كل دولة بسياساتها التجارية المستقلة تجاه الدول غير الأعضاء، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.
2- **الاتحاد الجمركي:(Customs Union) :** بالإضافة إلى إزالة القيود على التجارة البينية، تتبنى الدول سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى، مما يعني وضع تعريفة جمركية موحدة مع الدول غير الأعضاء. الهدف منه هو تحقيق مستوى أعلى من التعاون مقارنة بمنطقة التجارة الحرة وفق مبدأ أساسي هو إزالة جميع الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء كما في منطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم الاتفاق على سياسة تجارية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء

[1] Robert Boyer, Philippe Deurte et AI, Mondialisation au de la des mythes, Casbah édition, Alger 1997. P : 59
[2] Weydert (J) et Beroud (S), Le devenir de l'Europe, les éditions ouvrières, Paris 1997. P : 112

(تعريفة جمركية مشتركة) حيث يتميز بسهولة التعامل مع الدول الأخرى خارج الاتحاد نظرًا لتوحيد الإجراءات والسياسات، مثل الاتحاد الجمركي التي قامت به دول الاتحاد الأوروبي قبل انشائه.

3- **السوق المشتركة:(Common Market)** :تشمل هذه المرحلة ما سبق، إلى جانب السماح بحرية حركة عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، والخدمات) بين الدول الأعضاء. الهدف منه هو تعزيز التكامل عبر إزالة الحواجز أمام حركة عوامل الإنتاج (العمالة، رأس المال، والخدمات) بالإضافة إلى تحرير التجارة وفق قاعدة اساسية انه إلى جانب إزالة الحواجز التجارية وتطبيق سياسة جمركية موحدة، يتم السماح بحرية التنقل العمال أي يمكنهم العمل في أي دولة عضو، وكذلك الشركات يمكنها الاستثمار بحرية داخل الدول الأعضاء بالإضافة الى امكانية تبادل الخدمات بسهولة بين الأعضاء، النتيجة تكون في نمو العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بشكل كبير، مما يؤدي إلى تحقيق سوق أكبر وأكفأ، مثل السوق الأوروبية المشتركة (التي تطورت لاحقًا إلى الاتحاد الأوروبي)

4- **الاتحاد الاقتصادي:(Economic Union)** : في هذه المرحلة، تتكامل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بما في ذلك تنسيق السياسات النقدية والمالية. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء عملة موحدة مثل اليورو في الاتحاد الأوروبي. الهدف منه توحيد السياسات الاقتصادية لتحقيق تنسيق أكبر، إضافة إلى إزالة الحواجز أمام التجارة وعوامل الإنتاج، تقوم الدول بتوحيد سياساتها الاقتصادية، حيث تشمل هذه السياسات:

- السياسات النقدية (مثل إصدار عملة موحدة)؛
- السياسات المالية (مثل تنسيق الضرائب والإنفاق الحكومي).

ابرز ميزة يقدمها العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقلل الاختلافات بين الدول الأعضاء مما يطرح تحديات تتطلب تنسيقًا كبيرًا قد تتنازل فيه الدول عن جزء من سيادتها الوطنية، مثل الاتحاد الأوروبي بعد إدخال اليورو (منطقة اليورو).

5- **التكامل الكامل:(Complete Economic Integration)** : وهو أعلى مستوى من التكامل الاقتصادي، حيث يتم توحيد السياسات الاقتصادية بشكل كامل بين الدول الأعضاء. في هذه المرحلة، تكون هناك حكومة مركزية تدير السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء. الهدف منه هو إنشاء اتحاد اقتصادي وسياسي كامل بين الدول الأعضاء، وفق قاعدة يتم من خلالها دمج اقتصادات الدول بالكامل تحت سلطة واحدة، اين توجد حكومة مركزية تتولى:

- وضع السياسة الاقتصادية؛
- إدارة القوانين التجارية والمالية؛
- التنسيق السياسي بين الدول.

في هذه المرحلة، تختفي الحدود الاقتصادية بين الدول الأعضاء، فمن مزاياه ان الاتحاد يتمتع بقوة اقتصادية وسياسية كبيرة على الساحة الدولية، بينما تواجه عدة تحديات على غرار فقدان الدول الأعضاء للكثير من جوانب سيادتها الوطنية وهو الذي يستوجب ضرورة وجود توافق سياسي قوي، الامر الذي لم يتحقق بشكل كامل حتى الآن، لكن الاتحاد الأوروبي يُعتبر الأقرب لهذه المرحلة.

جدير بالذكر ان كل مرحلة من المراحل السابقة حسب الاقتصادي بيلا بالاسا تعبر على درجة أعمق من التعاون الاقتصادي والسياسي، وعادة ما تواجه كل مرحلة تحديات تتعلق بالتنسيق والسيادة الوطنية.

كما يمكن التوصل النتيجة مفادها ان التكامل الاقتصادي هو عملية تدريجية تبدأ بتبسيط التجارة بين الدول، وتنمو لتشمل جوانب اقتصادية أوسع، مثل العمالة والسياسات النقدية، إلى أن تصل إلى تكامل كامل يشمل التوحيد الاقتصادي والسياسي، كل مرحلة تتطلب المزيد من التعاون والثقة بين الدول، لكنها تأتي مع تحديات كبيرة، خاصة في ما يتعلق بسيادة الدول الأعضاء واستقلالها.

سابعا- دوافع واسباب التكامل الاقتصادي: باعتبار ان التكامل الاقتصادي هو عملية تعاونية بين الدول تهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية واجتماعية من خلال إزالة الحواجز الاقتصادية وتنسيق السياسات، فان دوافع وأسباب التكامل الاقتصادي متعددة وكثيرة، وتشمل[1]:

1-الدوافع الاقتصادية: تتضمن مايلي:

أ- توسيع السوق: زيادة حجم السوق المشترك بين الدول الأعضاء يتيح للشركات الإنتاج بكميات أكبر (وفورات الحجم)، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحقيق مكاسب اقتصادية، بما يسمح بتسهيل تصدير السلع والخدمات دون قيود.

ب- زيادة الاستثمارات: جذب استثمارات أجنبية مباشرة نتيجة توحيد السوق، وكذلك زيادة الاستثمارات بين الدول الأعضاء بفضل الاستقرار الاقتصادي والسياسات الموحدة.

ت- تعزيز المنافسة: إزالة الحواجز التجارية تخلق بيئة تنافسية بين الشركات، مما يعزز الكفاءة والجودة ويخفض الأسعار.

ث- تنويع الاقتصاد: يساعد التكامل الدول على تطوير قطاعات اقتصادية جديدة وتقليل الاعتماد على موارد محدودة أو قطاعات تقليدية.

ج- تحقيق التنمية المشتركة: تستفيد الدول الأعضاء من تبادل المعرفة والتكنولوجيا ومن تطوير البنية التحتية المشتركة.

ح- الاستفادة من الموارد: يسمح التكامل باستخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية والبشرية بين الدول، حيث يمكن لدولة أن تركز على إنتاج السلع التي تمتلك ميزة نسبية فيها.

[1] نظمى ابو لبدة ، التغيرات في النظام الدولي واثرها على الامن القومي العربي، ط1 ، دار الكندي ، الاردن ، 2001، ص: 152.

2- الدوافع السياسية: تشمل مايلي:

أ- **تعزيز الاستقرار السياسي:** يقلل التكامل من النزاعات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء من خلال خلق روابط اقتصادية قوية، بما يساهم في بناء الثقة وتعزيز التعاون الدبلوماسي.

ب- **زيادة النفوذ الدولي:** التكامل الاقتصادي يعطي الدول الصغيرة أو النامية قوة تفاوضية أكبر على الساحة الدولية من خلال العمل ككتلة اقتصادية موحدة.

ت- **التعاون الإقليمي:** مواجهة التحديات الإقليمية مثل الفقر، البطالة، والأزمات الاقتصادية يتطلب تنسيقًا بين الدول.

ث- **تحقيق أهداف سياسية مشتركة:** الدول الأعضاء قد تتشارك أهدافًا مثل تقوية الأمن الإقليمي أو تحسين ظروف التنمية الاقتصادية.

3- الدوافع الاجتماعية: نذكر منها:

أ- **تحسين مستوى المعيشة:** زيادة فرص العمل نتيجة تحفيز النمو الاقتصادي، بالإضافة الى توفير سلع وخدمات بأسعار تنافسية بفضل التجارة الحرة.

ب- **تعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي:** التكامل يؤدي إلى تعزيز التبادل الثقافي بين الدول الأعضاء وزيادة التفاهم بين الشعوب.

ت- **تقليل الفجوات الاقتصادية:** التكامل يساعد في تقليل الفوارق الاقتصادية بين الدول الأعضاء عن طريق توجيه الاستثمارات والدعم إلى الدول الأضعف اقتصاديًا.

4- التكامل الاقتصادي آلية لمواجهة التحديات العالمية: نذكر منها[1]:

أ- **العولمة:** مواجهة المنافسة الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية الكبرى (مثل الاتحاد الأوروبي، نافتا) يتطلب من الدول التعاون لتحقيق القوة الاقتصادية.

ب- **إدارة الأزمات الاقتصادية:** التكامل يوفر آلية للتعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية الإقليمية بشكل جماعي بدلاً من تحمل العبء بشكل منفرد.

ت- **التكيف مع التطورات التكنولوجية:** من خلال التعاون، يمكن للدول الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتسريع وتيرة التحول الرقمي.

على ضوء ما سبق يمكن القول ان التكامل الاقتصادي لا يهدف فقط إلى تحقيق مصالح اقتصادية قصيرة المدى، بل يسعى لتحقيق استقرار سياسي، نمو اجتماعي، وقوة تفاوضية عالمية. هذه الدوافع تختلف من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة العلاقات بين الدول ومستوى التنمية الاقتصادية فيها.

ثامنا- المقومات الاساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول: يجب أن تتوافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تساعد على نجاح هذه العملية. تنقسم هذه المقومات إلى اقتصادية سياسية، اجتماعية، وقانونية:

[1] منصف بوزفور، العولمة والنظم الحارسة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط1، الجزائر ،2004، ص: 51.

1- **المقومات الاقتصادية:** نذكر منها:

أ- تكامل البنى الاقتصادية: وجود تنوع في الهياكل الاقتصادية بين الدول (مثل الاعتماد على صناعات وخدمات أو موارد مختلفة) بما يتيح التكامل بدلاً من التنافس المباشر، مثل ان تكون دولة تركز على الزراعة وأخرى على الصناعة هنا يمكن أن تتكامل اقتصاديًا.

ب- تقارب وتشابه مستويات التنمية الاقتصادية: تقارب مستويات التنمية بين الدول يُسهل التكامل، حيث تقل الفجوات الاقتصادية وتزيد فرص التعاون.

ت- وجود بنية تحتية مشتركة: شبكات طرق ومواصلات واتصالات تسهل حركة البضائع والخدمات وعوامل الإنتاج (مثل العمالة ورأس المال) بين الدول.

ث- تكامل الأسواق: إنشاء سوق موحدة تُزيل الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتسهيل حركة التجارة والاستثمار.

ج- وفرة الموارد: توفر الموارد الطبيعية والبشرية بين الدول المشاركة يعزز فرص التكامل واستغلال المزايا النسبية.

ح- الاعتماد المتبادل: وجود روابط اقتصادية مسبقة بين الدول (مثل التجارة الثنائية أو التبادل الاستثماري) يُسهل بناء التكامل على أساس تلك الروابط.

2- **المقومات السياسية:** تشمل مايلي:

أ- الإرادة السياسية: وجود التزام قوي من قِبل القادة السياسيين بتنفيذ سياسات التكامل الاقتصادي وتحقيق أهدافه.

ب- الاستقرار السياسي: استقرار الأنظمة السياسية في الدول المشاركة يقلل من المخاطر ويُسهل التنسيق بين الدول.

ت- الرؤية الاستراتيجية المشتركة: يجب أن تكون هناك أهداف مشتركة للدول مثل التنمية المستدامة، رفع مستوى المعيشة، وتعزيز النفوذ الدولي.

ث- إطار مؤسسي فعال: إنشاء منظمات أو هيئات إقليمية لإدارة وتنسيق عمليات التكامل ووضع السياسات المشتركة.

3- **المقومات الاجتماعية والثقافية:** تشمل مايلي:

أ- التجانس الثقافي والاجتماعي: تقارب القيم والثقافات بين الدول المشاركة يُسهل التواصل والتفاهم ويقلل من النزاعات.

ب- وجود رغبة شعبية في التعاون: دعم المواطنين للتكامل الاقتصادي يُعزز فرص نجاحه، خاصة إذا شعروا فوائده المباشرة على حياتهم.

ت- التقارب اللغوي أو التاريخي: وجود تاريخ مشترك أو لغة مشتركة يُسهم في تسهيل العلاقات الاقتصادية والثقافية.

ث- تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء: الحد من التفاوت في مستوى المعيشة بين الدول لتجنب النزاعات أو الشعور بعدم العدالة.

4- **المقومات القانونية والتنظيمية**: تتضمن مايلي:

أ- إطار قانوني موحد: صياغة قوانين ولوائح مشتركة تنظم التجارة والاستثمار وتحمي حقوق الأطراف المختلفة.

ب- .الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات: احترام الدول الأعضاء للاتفاقيات الموقعة بشأن التكامل الاقتصادي يضمن استمراريته.

ت- إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية:

ث- ضرورة إزالة القيود التي تعيق التجارة وحركة عوامل الإنتاج بين الدول.

ج- وجود آليات لتسوية النزاعات: إنشاء محاكم أو هيئات للتحكيم لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء في حالة الخلافات الاقتصادية.

5- المقومات الجغرافية: تتضمن مايلي:

أ- القرب الجغرافي: القرب بين الدول يُسهل حركة البضائع والخدمات والعمالة، مما يقلل من تكاليف النقل ويعزز التجارة.

ب- تشابه الظروف المناخية والبيئية: التشابه في الموارد الطبيعية والظروف المناخية يساعد على تطوير استراتيجيات اقتصادية مشتركة.

وعليه يمكن القول ان نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد على توافر بيئة مواتية تشترك فيها الدول في المقومات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والقانونية. غياب أحد هذه العناصر قد يؤدي إلى بطء أو فشل عملية التكامل.

تاسعا- آثار التكامل الاقتصادي: يمكن ان نقسمها الى اثار إيجابية واخرى سلبية على النحو التالي[1]:

1- **الاثار الايجابية:** له آثار إيجابية متعددة تنعكس على الجوانب الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية للدول الأعضاء. يمكن تقسيم هذه الآثار إلى إيجابيات عامة كما يلي:

أ- **الآثار الاقتصادية**: تظهر من خلال:

- زيادة حجم التجارة البينية: إزالة الحواجز الجمركية والقيود التجارية تعزز التبادل التجاري بين الدول، مما يزيد من النمو الاقتصادي.
- تحقيق وفورات الحجم: توسيع السوق الموحدة يُمكن الشركات من الإنتاج بكميات أكبر، مما يخفض التكاليف ويزيد الكفاءة.
- زيادة الاستثمارات: استقرار الأسواق وتوحيد السياسات الاقتصادية يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

[1] حسين عمر ، التكامل الاقتصادي، انشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1998، ص: 76.

- تنويع الاقتصاد: استفادة الدول من ميزاتها النسبية يؤدي إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على موارد محدودة.
- تحسين البنية التحتية: التعاون الاقتصادي يحفز تطوير مشاريع البنية التحتية المشتركة مثل شبكات الطرق، النقل، والطاقة.
- تعزيز النمو الاقتصادي: التعاون بين الدول يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما يرفع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء.
- زيادة فرص العمل: ازدهار التجارة والاستثمار يؤدي إلى خلق وظائف جديدة، مما يساهم في تقليل البطالة.

ب- **الآثار السياسية:** تظهر من خلال:

- تعزيز الاستقرار السياسي: العلاقات الاقتصادية القوية تقلل من احتمالية نشوب النزاعات بين الدول الأعضاء.
- زيادة النفوذ الإقليمي والدولي: الدول المتكاملة اقتصاديًا تعمل ككتلة واحدة، مما يمنحها وزنًا أكبر على الساحة الدولية.
- التنسيق السياسي: التكامل الاقتصادي يمهد الطريق للتعاون السياسي والدبلوماسي بين الدول الأعضاء.

ت- **الآثار الاجتماعية:** تتضمن مايلي:

- تحسين مستوى المعيشة: انخفاض الأسعار الناتج عن تحرير التجارة وزيادة فرص العمل يؤدي إلى رفع مستوى معيشة المواطنين.
- حرية حركة الأفراد: في المراحل المتقدمة من التكامل، يتمكن الأفراد من التنقل والعمل بسهولة داخل الدول الأعضاء.
- تقليل الفوارق الاقتصادية: التعاون بين الدول يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والاستثمارات للدول الأقل تطورًا، مما يقلل من الفجوات الاقتصادية.
- تعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي: التكامل يسهم في تعزيز التفاهم بين الشعوب وزيادة التبادل الثقافي.
- وصول أكبر للسلع والخدمات: إلغاء الحواجز التجارية يؤدي إلى توفير السلع بأسعار أقل وبجودة أعلى للمستهلكين.
- فرص عمل أفضل: حرية تنقل العمالة بين الدول تتيح للمواطنين فرصًا أكبر للحصول على وظائف في دول أخرى ضمن الكتلة الاقتصادية.
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي: المواطنون يستفيدون من استقرار الأسعار وتقليل تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية.

- سهولة التنقل: في مراحل التكامل المتقدمة (مثل الاتحاد الأوروبي)، يمكن للمواطنين التنقل بحرية للسفر أو العمل دون الحاجة إلى تأشيرات.
- تحسين الخدمات العامة: التعاون بين الدول يؤدي إلى تحسين الخدمات العامة (مثل التعليم والصحة) نتيجة لتبادل الخبرات والموارد.
- زيادة الرفاهية الاقتصادية: التنافس بين الشركات داخل الكتلة الاقتصادية يعزز الجودة ويخفض الأسعار لصالح المستهلك.

في الاخير يمكن القول ان الآثار الإيجابية للتكامل الاقتصادي تشمل فوائد ملموسة على مستوى الاقتصاد الكلي (مثل النمو التجاري والاستثمارات) وأخرى على المستوى الاجتماعي (مثل تحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل). ومع ذلك، تعتمد هذه الآثار على درجة التكامل ومدى التزام الدول بسياسات التعاون المشترك.

2- **الاثار السلبية للتكامل الاقتصادي:** رغم الفوائد العديدة للتكامل الاقتصادي، إلا أن له أيضًا آثارًا سلبية يمكن أن تظهر على المستويات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، خاصة إذا لم تتم إدارته بشكل صحيح أو إذا كان هناك تفاوت كبير بين الدول الأعضاء. فيما يلي أبرز الآثار السلبية:

أ- **الآثار السلبية الاقتصادية**: تشمل مايلي[1]:

- اختلال التوازن الاقتصادي بين الدول: فالدول الأكثر تطورًا اقتصاديًا قد تجني الفوائد الأكبر من التكامل، بينما قد تعاني الدول الأقل تطورًا من صعوبة المنافسة، مما يؤدي ذلك إلى توسيع الفجوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- انهيار الصناعات المحلية: تحرير التجارة قد يؤدي إلى منافسة غير متكافئة، مما يتسبب في تدهور أو انهيار الصناعات المحلية في الدول الأضعف اقتصاديًا.
- التبعية الاقتصادية: الدول الأصغر أو الأقل تقدمًا قد تعتمد بشكل كبير على الدول الأقوى اقتصاديًا، مما يحد من استقلاليتها الاقتصادية.
- توزيع غير عادل للاستثمارات: الاستثمارات غالبًا ما تتركز في الدول الأكثر استقرارًا وذات البنية التحتية الجيدة، بينما تُهمل الدول الأقل تطورًا.
- مشاكل في العمالة: قد يؤدي التكامل إلى انتقال العمالة الماهرة من الدول الأقل تطورًا إلى الدول الأكثر تقدمًا، مما يزيد من مشكلة "هجرة العقول، كما قد يُستغل العمال في الدول الفقيرة بسبب الفوارق في الأجور.
- زيادة الاعتماد على التجارة البينية: إذا أصبحت الدول تعتمد بشكل كبير على السوق المشتركة، فقد تكون أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية إذا حدثت اضطرابات داخلية في الكتلة الاقتصادية.

[1] اسامة مجدوب، العالمية والاقليمية، المرجع السابق، 74.

ب- **الآثار السلبية السياسية:** تتضمن مايلي:

- فقدان السيادة الوطنية: التكامل الاقتصادي يتطلب تنسيقًا عميقًا بين الدول الأعضاء مما قد يؤدي إلى تقييد القرارات السيادية في مجالات مثل السياسة المالية أو النقدية. فالدول الأعضاء قد تكون ملزمة بقرارات جماعية لا تتماشى مع مصالحها الوطنية.
- النزاعات الداخلية: التنافس على المزايا الاقتصادية، مثل توزيع الاستثمارات أو المساعدات، قد يؤدي إلى نزاعات بين الدول الأعضاء.
- التدخل الخارجي: التكتل الاقتصادي قد يصبح هدفًا للتدخل من قِبل قوى خارجية تسعى إلى التأثير على سياساته.

ت- **الآثار السلبية الاجتماعية:** نذكر منها :

- التفاوت الاجتماعي: المكاسب الاقتصادية قد لا توزع بالتساوي بين السكان، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل الدول الأعضاء.
- اضطرابات اجتماعية: انهيار الصناعات المحلية أو فقدان الوظائف بسبب المنافسة قد يؤدي إلى احتجاجات واضطرابات اجتماعية.
- تهديد الهوية الثقافية: التكامل قد يؤدي إلى طغيان ثقافة أو هوية معينة على حساب الثقافات المحلية للدول الأضعف.
- زيادة الهجرة الداخلية: الانتقال الحر للعمالة قد يؤدي إلى ضغوط على الخدمات والبنية التحتية في الدول الأكثر تقدمًا.

ث- **الآثار السلبية البيئية:** يشمل مايلي:

- التدهور البيئي: زيادة النشاط الصناعي والتجاري بين الدول الأعضاء قد يؤدي إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية والتلوث البيئي.
- تباين سياسات البيئة: الدول الأعضاء قد تواجه صعوبة في تنسيق سياسات حماية البيئة بسبب اختلاف أولوياتها.

ج- **الآثار السلبية القانونية والتنظيمية:** تظهر من خلال:

- عدم التوافق في القوانين: التكامل قد يتطلب تعديلات واسعة في القوانين المحلية للدول الأعضاء، مما قد يثير مقاومة داخلية.
- مشكلات تسوية النزاعات: إذا لم تكن هناك آليات فعالة لحل النزاعات بين الدول الأعضاء، فقد يؤدي ذلك إلى توترات دائمة.

على ضوء ما سبق يمكن القول ان الآثار السلبية للتكامل الاقتصادي غالبًا ما تنشأ بسبب التفاوت بين الدول الأعضاء، ضعف التخطيط، أو غياب آليات تعويض الفئات والدول المتضررة لذلك، حيث انه لتحقيق تكامل ناجح يجب تصميم سياسات تُقلل من هذه السلبيات وتضمن توزيعًا عادلًا للمكاسب.

عاشرا- آفاق المستقبل للتكتلات الاقتصادية: نذكر منها[1] :

- التوسع العالمي: مع تزايد العولمة، من المتوقع أن تظهر تكتلات اقتصادية جديدة أو أن تتوسع التكتلات الحالية لتشمل دولًا إضافية.
- التوجه نحو التنسيق في السياسات الرقمية: مع تقدم التكنولوجيا، قد تتجه التكتلات الاقتصادية نحو التنسيق في سياسات البيانات الرقمية، التجارة الإلكترونية، والابتكار التكنولوجي.
- التحديات البيئية: قد تتزايد أهمية التنسيق في مجالات مثل التغير المناخي والسياسات البيئية في إطار التكتلات الاقتصادية.

في الاخير يمكن القول ان التكتلات الاقتصادية تمثل وسيلة فعالة لزيادة التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء وتحقيق التكامل بين اقتصاداتها. رغم الفوائد العديدة التي توفرها، مثل تحسين النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية، إلا أن التكتلات الاقتصادية تواجه تحديات، أبرزها التفاوتات الاقتصادية بين الأعضاء والسياسات المختلفة. ومع ذلك، تظل هذه التكتلات حجر الزاوية في النظام الاقتصادي العالمي.

[1] لستر ثرو، المتناطحون المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان، اوروبا وامريكا، ترجمة محمد فريد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابظبي ، ط2، 1996، 67.

الخاتمة

الاقتصاد الدولي هو مجال مهم يدرس التفاعلات الاقتصادية بين الدول وكيفية تأثير هذه التفاعلات على الاقتصادات الوطنية والعالمية. يشمل هذا المجال دراسة التجارة الدولية، والاستثمار الخارجي المباشر، وسياسات الصرف الأجنبي، والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وتنتهي هذه الدراسات عادة بخلاصات وتوجيهات تهدف إلى تحسين التفاعلات الاقتصادية بين الدول، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

في الاخير، يظهر الاقتصاد الدولي كميدان شامل وحيوي يرتبط بشكل وثيق بتطور العالم وتقدمه. إن تفاعلات الاقتصادات الوطنية مع بعضها البعض تشكل شبكة معقدة من التبادل التجاري وتدفقات الاستثمار، وهي تأثيرات تتخطى الحدود الوطنية.

كما ان تحديات الاقتصاد الدولي تشمل توازن التجارة، وتقلبات أسعار الصرف، والتنافسية العالمية، وإدارة الديون، وتغير المناخ، والعديد من القضايا الأخرى التي تتطلب تعاوناً دولياً وتضافر جهود للتغلب عليها. وعلى الرغم من التحديات، إلا أن الاقتصاد الدولي يوفر أيضًا فرصًا كبيرة للنمو والازدهار. تحقيق التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة يمكن أن يسهم في رفع مستويات العيش وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز التقدم الاقتصادي.

بهذا، يبقى فهم ودراسة الاقتصاد الدولي ضرورة حتمية لفهم تحولات الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، ومن خلال تبني سياسات اقتصادية متوازنة وفعالة على الصعيد الوطني والتعاون الدولي في مجالات مثل التجارة العادلة وتعزيز الاستثمارات الخارجية المباشرة وتعزيز الشفافية المالية، يمكن تعزيز الاقتصاد الدولي بما يعود بالنفع على الجميع.، ون ان تحقيق التوازن والعدالة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي يعتبر هدفاً ضرورياً لضمان استدامة التنمية وتحقيق رفاهية الشعوب على مستوى العالم بأسره.

قائمة المصادر و المراجع

اولا- المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. إبراهيم العيسوي، الغات و أخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 2001
2. أحمد حشيش عادل ومحمود شهاب مجدي: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 2000.
3. أحمد منذور: مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، .1990
4. أسامة الجدوب ، العولمة و الاقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، 2000
5. أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997
6. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003
7. بهاجيرات لال داس، تعريب احمد يوسف الشحات، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دار المريخ، العربية السعودية، 2009
8. بهاجيراث لال داس، منظمة التجارة العالمية، تعريب: رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006
9. جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافىء، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية .1985
10. حمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية المتقدمة، اثراء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، ط1، 2010
11. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، .1998
12. سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية، المكتبة الوطنية، الرياض، ط1 ، 2004
13. شقيري نوري موسى و اخرون، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان الاردن، 2009
14. ضياء مجيد الموسي ، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة ،2000 الإسكندرية
15. عادل أحمد حشيش و آخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998
16. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بدون تاريخ.
17. عادل مهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و المنظمة العالمية للتجارة، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2004
18. عاطف السيد، الجات والعالم الثالث: دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة، مجموعة النيل العربية، مصر .2002
19. عبد الرحمن يسرى احمد ، الاقتصاديات الدولية ، مكتبة الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001،
20. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، مدخل حديث، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1 2012

21. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من الارغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2003
22. عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحدات 11سبتمبر، مجموعة النيل العربية،2003
23. عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، ط 1 ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999
24. علي محمد شلهوب، شؤون النقود و اعمال البنوك، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوري، ط1، 2007
25. ماهر كنغ شكري، مروان عطوان، المالية الدولية(العملات الاجنبية و المشتقات المالية بين النظرية والتطبيق)، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن، 2004
26. محمد احمد السريتي، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014
27. محمد دويدار: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، .1999
28. محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
29. محمد صفوت قابل، اقتصاديات التجارة الدولية ، الجزء الاول (تحرير التجارة الدولية)، دار الحكمة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998
30. محمد صفوت قابل، اقتصاديات التجارة الدولية الجزء الأول، دار الحكمة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1999
31. محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
32. محمود إبراهيم وأخرون ،المؤسسات المالية والمحلية والدولية، دار المسيرة ،عمان ، 2009
33. محمود يونس: مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، .1986
34. مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007
35. ميثم صاحب عجام و اخرون، المديونية الخارجية للدول النامية: الاسباب و الاستراتيجيات، دار ومكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014
36. نظير رياض محمد الشحات ، الادارة المالية و العولمة ، المكتبة المصرية ، المنصورة ، مصر ، 2001
37. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشاني، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط1، 2007
38. نيفين حسين شمت، سياسات مكافحة الإغراق في العالم العربي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010
39. هاجر بغاصة، قواعد المنشأ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سوريا، 2006
40. هيثم عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014
41. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع عمان، الاردن، ط1، 2014
42. يونس احمد البطريق، السياسة الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، ط2، 2004

2- المجلات العلمية

1. احمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية : من هونغ كونغ إلى الدوحة، مجلة جسر التنمية، مجلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الخامس والعشرون، جويلية، 2006، السنة الخامسة
2. جيمس م بوتون و كولن أ. برادفور جونيور، الحوكمة العالمية، قوى فاعلة جديدة ، قواعد جديدة، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2007
3. حمد طوبا انغون، اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية و انعكاساتها على البلدان النامية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، 2002
4. عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ماي 2005، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف
5. محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية (2008) على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 6، 2010

3- المذكرات والاطروحات

1. آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر)، مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، 2011
2. بن الشيخ عبد الرحمان، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد "دراسة حالة الجزائر مذكرة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على، شهادة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009- 2008
3. بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004
4. بوعكاز نوال، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الازمة المالية، مذكرة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة سطيف1، 2010
5. علة محمد، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002-2003
6. فارس بن رقرق، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة غير منشورة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، ، 2012-2013
7. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، مذكرة منشورة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، مكتبة مدبولي، 2000

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Anne Hanaut, El mouhoub Mouhoub : économie internationale, éd.Dyna'sud, 2002.
2. Evolution du commerce de marchandises et de la production, rapport annuel de l'OMC, revue problèmes économiques, revue hebdomadaire, mercredi 9 octobre 2002; N 2779, France
3. Ferey doun A, khavand, le nouvel ordre commercial mondial, du GATT à L'OMC, édition NATHAN, 1995, paris
4. Frank Whitson Fetter, The Economists' Tariff Protest of 1930, Econ Journal Watch, Volume 4, Number 3, September 2007
5. Jean-Louis Mucchielli, Thierry Mayer, économie internationale, édition DALLOZ, 2005
6. Kamel Chehrit, l'organisation mondiale du commerce, édition M. L. P
7. Linda Fulponi, Matthew Shearer, Juliana Almeida, regional trade agreements treatment of agriculture, OECD FOOD AGRICULTURE AND FISHERIES WORKING PAPER N 44, OECD 2011
8. Mahfoud djebbar, pridicting financial crises : myth and reality, colloque international sur la crise financiere et economique et la gouvernance mondiale, faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, setif, 20-21 octobre 2009
9. Mahmoud babil, amer sleman, the impact of Syria's accession to the WTO on agricultural sector, national agricultural Policy center, ministry of agricultural and agrarian reform , Syrian Arab republic, Damascus, may2012,
10. Vito cistulli, libre échange, agriculture et environnement : contraints et opportunités pour la méditerranée, options méditerranéennes, sér A/n 52, 2003
11. World trade organization, Changing the face of IP trade and policy-making, TRIPS agreement, 2015 .
12. Mohamed Tayeb Medjahid, le droit de l'OMC, perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale, 2 édition, HOUMA, Alger, 2010
13. Organisation modial du commerce, rapport annuel 2016
14. Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc Melitz: économie internationale, éd. PEARSON EDUCATION France, 9° édition 2001

فهرس محتويات

العنـــاويـــن	الصـفحـة
المحور الاول : مدخل مفاهيمي حول الاقتصاد الدولي	4
المواضيع التي يبحث فيها ويهتم بها الإقتصاد الدولي	6
الفروقات والاختلافات بين الاقتصاد المحلي ولاقتصاد الدولي	9
الاطراف الفاعلة والمؤثرة والمتحكمة في جوانب ومجالات الاقتصاد الدولي	14
المحور الثاني : نظريات التجارة الدولية	17
نظرية المزايا أو التكاليف المطلقة	18
نظرية النفقات النسبية	20
النظرية السويدية: نظرية هكشر– أولين	23
المحور الثالث: ميزان المدفوعات	28
اطار مفاهيمي حول ميزان المدفوعات	29
مكونات ميزان المدفوعات	33
دليل ميزان المدفوعات الدولي حسب صندوق النقد الدولي	35
اختلالات ميزان المدفوعات	36
بعض الطرق والاليات المعتمدة في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات	39
المحور الرابع: سعر الصرف الاجنبي	41
مدخل مفاهيمي حول سعر الصرف	42
سوق الصرف الاجنبي	46

المحور الخامس : النظام التجاري العالمي	51
مدخل مفاهيمي للنظام التجاري العالمي	53
مدخل مفاهيمي للمنظمة العالمية للتجارة	55
مبادئ منظمة التجارة العالمية	58
اتفاقيات تحرير التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة	59
تحرير تجارة الخدمات	62
اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS):	64
المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار مؤتمرات وزارية منظمة التجارة العالمية	66
المحور السادس : السياسة التجارية وأدواتها	69
تعريف السياسة التجارية	70
أدوات السياسة التجارية	71
أهداف السياسة التجارية	74
أنواع وأشكال السياسة التجارية	75
المحور السابع: النظام النقدي الدولي	78
مدخل مفاهيمي للنظام النقدي الدولي	79
مدخل مفاهيمي حول صندوق النقد الدولي	81
الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	88
مصادر تمويل صندوق النقد الدولي	90
القروض والمساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولي	91

المحورالثامن : التكامل والتكتلات الاقتصادية	93
تعريف التكتلات الاقتصادية	94
أنواع التكتلات الاقتصادية	95
أهداف التكتلات الاقتصادية	96
بعض الأمثلة على التكتلات الاقتصادية	96
ابرز التحديات التي تواجه التكتلات الاقتصادية	98
تصنيف التكامل الاقتصادي حسب بيلا بالاسا(Béla Balassa)	98
دوافع واسباب التكامل الاقتصادي	100
آثار التكامل الاقتصادي	103
آفاق المستقبل للتكتلات الاقتصادية	107

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــاويـــــن	الصـفحـة
01	ساعات العمل المخصصة لإنتاج وحدة من السلع في بلدين	19
02	وحدات العمل المخصصة لإنتاج وحدة من انتاج الغذاء / المنسوجات	21
03	اسعارعوامل الانتاج في البلدين	25
04	عدد الوحدات المستخدمة من عوامل الانتاج في السلعتين	25
05	مثال افتراضي لواردات الجزائر	45
06	مثال افتراضي حول اسعار الصرف	45